جامعة 8 ماي 1945 –قالمة–

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الهجرة واللجوء وإنعكاساتهما على أمن الدول
ـدراسة حالة ــ هجرة ولجوء السوريين نحو أوروبا

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر نظام جديد(ل.م.د) في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية ودراسات أمنية

إعداد الطالبتين:

عنان حنان

بن ساعد ليليا

إشراف الأستاذ:

أ. دندان عبد الغاني

أعضاء لجنة المناقشة:

الأعضاء	الرتبة	الجامعة	الصفة
شرايطية سميرة	أستاذة	قـــــالمة	رئيســـــا
دندان عبد الغاني	أستاذ	قـــــالمة	مشرفا ومقررا
قسوم سليم	أستاذ	قـــــالمة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2015-2016

خطة المذكرة

عنـــــــــــــــوان

المقدمـــة

الفصل الأول: **الهجرة واللجوء كظواهر عبر قومية في العلاقات الدولية**

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة الهجرة

المطلب الأول: تعريف الهجرة وعلاقاتها بالمفاهيم الأخرى

المطلب الثاني: التطور التاريخي لظاهرة الهجرة.

المطلب الثالث: أنواع ووسائل الهجرة

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لظاهرة الهجرة

المطلب الأول: النظريات النيوكلاسيكية ونظرية التبعية

المبحث الثالث: دراسة في مفهوم اللجوء

المطلب الأول: تعريف اللجوء

المطلب الثاني: الجذور التاريخية للجوء

المطلب الثالث: حالات اللجوء في التاريخ الإنساني

المبحث الرابع: حق اللجوء في الإسلام وفي القانون الدولي

المطلب الأول: حق اللجوء في الاسلام

المطلب الثاني: حق اللجوء في القانون الدولي

الفصل الثاني: المعادلة الأمنية الجديدة: الهجرة واللجوء كمتغيرات رئيسية

المبحث الأول: تحول البيئة الأمنية: أمننة المسائل العابرة للحدود

المطلب الأول: توسيع في أجندة الدراسات الأمنية

المطلب الثاني: صعود الهجرة واللجوء كهاجس أمني بعد نهاية الحرب الباردة.

المطلب الثالث: مظاهر تأثير العولمة في الهجرة واللجوء

المبحث الثاني: دور المتغير الأمني في توجيه مسارات الهجرة واللجوء

المطلب الأول: انعدام الأمن السياسي

المطلب الثاني: غياب الأمن السوسيو–اقتصادي:

المطلب الثالث: دور العوامل الديمغرافية والبيئية والجغرافية

المبحث الثالث: الهجرة في حوار المقاربات الامنية

المطلب الأول: مدرسة كوبنهاجن وأمننة قضايا الهجرة

المطلب الثاني: مدرسة ويلز وتسييس قضايا الهجرة:

المطلب الثالث: مدرسة باريس وتجريم المهاجرين

الفصل الثالث : التداعيات الأمنية لهجرة ولجوء السوريين على أوروبا

المبحث الأول: الهجرة واللجوء مخرجات الأزمة السورية

المطلب الأول: العوامل المؤسساتية

المطلب الثاني: العوامل الاقتصادية

المطلب الثالث: العوامل البشرية والاجتماعية

المبحث الثاني: أوروبا وجهة السوريين في ظل الأزمة

المطلب الأول: الموقف الأوروبي من الأزمة السورية

المطلب الثاني: السياسات الأوروبية تجاه الهجرة واللجوء

المبحث الثالث: الانعكاسات الأمنية للهجرة واللجوء السوري تجاه أوروبا

المطلب الأول: الانعكاسات الأمنية على سوريا

المطلب الثاني: الانعكاسات الأمنية على أوروبا

المطلب الثالث: مستقبل اللاجئين السوريين في أوربا:

الخاتمـــــــــة

قائمة المراجع

المقدمة

تعد الهجرة واللجوء ظاهرتان ذات طبيعية اجتماعية وسياسية عانت منها غالبية دول العالم، وبالتحديد الدول الغربية نظرا لما تمتلكه من مؤهلات، لكن وبالنظر لما تعانيه الدول الفقيرة أو الدول الواقعة تحت ظروف معينة يجد الإنسان نفسه أمام كثير من العقبات مما يؤدي به إلى الهجرة وطلب اللجوء هروبا من قسوة الحياة ومن الحروب والكوارث الطبيعية.

ومع تنامي ظاهرتي الهجرة واللجوء وما نجم عنهما من إفرازات سلبية على إثر التحولات التي شهدها حقل العلاقات الدولية وعلى وجه الخصوص مجال الدراسات الأمنية بعد أن انتقل مفهوم الأمن من الطابع العسكري التقليدي إلى الطابع غير التقليدي ليشمل مخاطر وتهديدات جديدة من بينها الهجرة واللجوء كأبعاد لا تماثلية عابرة للحدود القومية، بالنظر لما تكتسيه هذه الظواهر من أخطار تمس القيم المجتمعية والثقافية للبلد المستقبل، خاصة بعد أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001 حيث تم أمننتها وربطهما بالإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار بالبشر، مما خلق لدى الكثير من الدول مخاوف وتوجسات من اللاجئين والمهاجرين وتكريس الصورة السلبية لهما خاصة بعد سيطرة الهاجس الأمني على سياسات الهجرة واللجوء وتفاقم مظاهر العولمة التي لها دور كبير في زيادة هذه التدفقات .

ففي خضم تأزم الأوضاع في سوريا التي تشهد اليوم صراعات صاحبتها خروقات إنسانية من انتشار للفقر وتدهور الجانب الصحي والاجتماعي و الجانب الأمني، دفع بالكثير الى الهجرة واللجوء نحو الدول الأوروبية التي بدورها تبنت مقاربة إنسانية في التعامل مع هذه الموجات ، لكن في ظل هذه الجهود والإستراتيجيات المبذولة من طرف الدول الأوربية لتحقيق أهداف ناجحة حول هذه المسألة، ظهرت العديد من المشاكل الأمنية التي من بينها مشكلة الهوية ومدى تأثيرها على أمن الدول المستقبلة.

أهمية الدراسة:

يمكن تقسيم أهمية الدراسة إلى جانبين أساسيين ندرجهما كالآتي:

1. الأهمية العلمية :تكمن في أن موضوع الهجرة واللجوء هو من المواضيع التي تلقى إهتماما أكاديميا من طرف العديد من الدارسين في حقل العلاقات الدولية، خاصة وأن هذا الموضوع يتشعب إلى عدة جوانب: سياسية، اقتصادية، ثقافية وأمنية كذلك بالنظر إلى نوعية وجدة الموضوع.

كما أن دراسة هذا الموضوع تقودنا الى الكشف عن نوايا الدول الأوربية تجاه هذا التدفق الكبير من اللاجئين والمهاجرين نحوها.

2. الأهمية العملية: تكمن في معرفة كيفية تأثير الهجرة واللجوء في رسم السياسة الخارجية للدول في ظل تصاعد الجهات المعارضة لتواجد اللاجئين والمهاجرين والسياسة المتشددة للهجرة، التي تؤدي إلى تشجيع العمل غير الرسمي لشبكات تمرير الهجرة واللجوء وعلاقتهما بباقي المهددات الأخرى كالإرهاب والجريمة المنظمة.

أسباب اختيار الموضوع:

اختيار الموضوع جاء مدفوعا بجملة من الأسباب الذاتية والموضوعية:

- **المبررات الذاتية:**

1- نظرا لحداثة الموضوع استدعت الحاجة العلمية إلى التعمق في حيثيات الهجرة واللجوء ومعرفة تأثيراتها على الأمن الهوياتي للدول المستقبلة.

2- الميول الشخصي لدراسة ظاهرة الهجرة واللجوء التي تصاعدت في السنوات القليلة السابقة أين أصبحت موضوع الساعة.

3- رغبة الباحثتين في بناء مجال يسمح لهما بتحقيق هدفهما التطلعي ألا وهو التخصص في الدراسات الأمنية، خاصة كل ما تعلق بالقضايا والمسائل الأمنية الجديدة.

- **المبررات الموضوعية:**

1- رغم وجود بعض الإسهامات في هذه الدراسة إلا أنها تبقى قليلة مقارنة بأبعاد هذه الظاهرة لهذا تحاول هذه الدراسة تقديم نظرة تحليلية لعلاقة الهجرة واللجوء بالأمن.

2- يعد هذا الموضوع من المواضيع البارزة سواء على الساحة الآكادمية أو في التداول الإعلامي.

3- ثالث الأسباب راجع إلى فتور الموضوع وما يسمى بقوارب الموت فهناك مخالفة للقانون سواء في الدولة الأصل أو دولة الاستقبال وفي كلتا الحالتين الوقوع في أيادي العصابات.

إشكالية الدراسة:

تعبر نهاية الحرب الباردة عن نقطة تحول في للقضايا المرتبطة بالهجرة واللجوء من بعدهما الإقتصادي والسياسي إلى البعد الأمني، وتصنيفهما من بين التهديدات اللاتماثلية العابرة للحدود خاصة بعد أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001، واعتبار الهجرة واللجوء ظاهرتين تمسان القيم الحضارية ، والتاريخية والدينية للبلد المستقبل.

ففي ظل طول أمد الأزمة السورية خاصة بعد تنامي ظاهرتي الهجرة واللجوء نحو البلدان الأوربية والتي بدورها ليست فارغة من القيم الثقافية والمجتمعية، ماخلق لدى المجتمع الدولي نوع من التخوف والتوجس من اللاجئين والمهاجرين السوريين، مما دفعنا هذا لطرح الإشكال الآتي:

كيف تؤثر موجه الهجرة واللجوء السوري على الأمن الهوياتي للمجتمع الأوربي؟

ويتفرع هذا الإشكال مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- فيما تتمثل الأسباب والدوافع التي أدت إلى الهجرة واللجوء؟
- هل الهجرة واللجوء خطر أمني أم تحدي إنساني؟
- ماهي مواقف الدول الأوربية من موجه الهجرة واللجوء السوري؟
- في ما تكمن التداعيات الأمنية لظاهرتي الهجرة واللجوء السوري على الدول الأوربية؟

أما عن الفرضيات فهي كالآتي:

1- تؤدي تدهور الأوضاع على المستوى الإقتصادي والإجتماعي والسياسي في الدول الى خلق موجات الهجرة واللجوء بحثا عن اوضاع افضل

2- كلما تزايدت وتيرة الهجرة واللجوء كلما إزداد التهديد الأمني وعدم الاستقرار للدول.

3- ترتبط فعالية السياسات والإستراتجيات الضابطة لموجات الهجرة واللجوء (سوريا) بمدى التنسيق الوظيفي المتبادل بين الدول الأوربية.

مجالات الدراسة:

تنحصر حدود الإشكالية المتعلقة بدراستنا في فهم كيفية تأثير موجة الهجرة واللجوء السوري على الأمن الهوياتي الأوروبي:

- **المجال المكاني:**

تقتصر الدراسة على الدولة المصدرة لهذه الموجات " سوريا" في مقابل ذلك نجد الدول المستقبلة اللاجئين السوريين " الدول الأوروبية" وكذا الدول التي تعتبر منطقة عبور اللاجئين نجد: تركيا ومقدونيا ...

- **المجال الزماني:**

تعالج هذه الدراسة الهجرة واللجوء في الفترة الممتدة بعد نهاية الحرب الباردة إلى غاية عام 2016، حيث تقتصر الإشكالية على الجانب الأمني للهجرة واللجوء السوري فضلا عن مواقف وسياسات الدول الأوروبية تجاه هذه الظاهرة بالإضافة إلى الانعكاسات الأمنية.

- **المجال الموضوعي:** يتحدد موضوع الدراسة في متغيرين رئيسين هما: الهجرة واللجوء في جانبهما النظري أما ثانيا تداعيات الهجرة واللجوء على البعد الأمني للدول الأوربية المستقبلة لهم.

أدبيات الدراسة:

هناك العديد من الجهود والدراسات السابقة التي تناولت بالدراسة لموضوع الهجرة واللجوء من زوايا عديدة وبرؤى مختلفة ويمكننا أن نورد على سبيل المثال لا الحصر بعض الدراسات المهمة حول الموضوع :

1- Michela ceccourulla بعنوان

Migration as a security threat :international and external dynamics in the European2009

وقد ركزت هذه الدراسة على اكتشاف كيف تتعامل الدول الأوروبية مع مسألة الهجرة واللجوء كذلك حول موضوع الترابط الأمني القائم بين هذه الدول والتركيز على الأبعاد الغير عسكرية للأمن (الأمن الهوياتي) وهذا مايتوافق مع دراستنا.

2- Scott,d,watson

Manufacturing :asylum seekers as threats or refugees ?

ويتلخص مضمونها كذلك حول موضوع أمننة قضايا الهجرة من اجل التعامل معها بطريقة استثنائية واستعجالية كما ركزوا على عملية دمج للهويات الجديدة مع الهويات الأصلية لكن هذه الدراسة ربطتها بجوانب محددة واغفلت جوانب أخرى كالجوانب الإنسانية .

3- Anthony H,Richmond بعنوان: globalization and the refugee crisis

حاول طرح العلاقة بين العولمة واللجوء من خلال توضيح أن اللجوء ليس فقط نتيجة للعولمة بقدر ما هو نتيجة لعوامل سياسية واقتصادية واجتماعية.

4- فايزة بركان بعنوان" آليات التصدي للهجرة غير الشرعية" حاولت التركيز على تغير في مفهوم الأمن والذي أصبح يمثل بعد إنسانيا فالدول مهددة من قبل أفراد، وليس من قبل دول أخرى بربط مفهوم الهجرة بإنتشار الجريمة والأوبئة وكل الآثار الاجتماعية والاقتصادية والأمنية السلبية على المجتمعات المستقبلة للمهاجرين.

ركزت هذه الدراسات على ربط الأمن بظاهرتي الهجرة واللجوء لكنها أغفلت جوانب عديدة خاصة الجانب الإنساني فهذه الدراسات ترى أن المهاجرين يحملون ثقافات معينة تحتوي على الجانب العدواني ثم أن هذه الدراسات حاولت تجريم المهاجرين واللاجئين وربطهم بالإرهاب، على الرغم مما يعانونه من تأزم للأوضاع في بلادهم الأصل، إلا أن هذه الدراسات تحاول دائما أمننة المهاجر واللاجئ وذلك حسب مصالح دولهم.

الإطار المنهجي للدراسة:

بالنظر إلى طبيعة الموضوع استوجب الاستعانة بالمناهج التالية:

- المنهج التاريخي:

الذي هو وصف وتسجيل للوقائع والأحداث الماضية ومن ثم تفسيرها وتحليلها للتوصل إلى حقائق القصد منها رسم صورة تنبؤية للمستقبل والتنبؤ بالمستقبل أساسه منهج تاريخي، لأنه يدرس ماضي الطبيعة وكذلك ماضي المجتمعات.

ففي هذه الدراسة تم استخدام المنهج التاريخي علما أن ظاهرتي الهجرة واللجوء ظاهرة قديمة قدم البشرية، فمن خلال هذا المنهج تم تتبع التطور الحاصل على ظاهرتي الهجرة واللجوء خاصة الهجرة وتحولها من ظاهرة اجتماعية طبيعية، إلى تهديد أمني وجب على الدول التصدي له، كذلك تم استخدامه في معرفة الجذور أو الدوافع وراء الأزمة السورية وتتبع مراحل اللجوء والهجرة السورية.

- **المدخل القانوني:**

من خلال الحديث عن مجمل الإتفاقيات حول مسالة اللجوء السوري، وكذا من خلال تعريف اللجوء في القانون الدولي وذكر البروتوكولات والمعاهدات الدولية حول كيفية تعريف وضبط قانون اللاجئين.

- **منهج دراسة حالة:**تكمن أهميته في الجانب التطبيقي للبحث،فهو أداة أنسب لإقامة الترابط الوظيفي بين النظري والتطبيقي ،ومن خلاله قمنا بدراسة حال ووضع اللاجئين السوريين في الدول الأوربية ،وفي نفس السياق حاولنا الربط بين الجانب النظري للهجرة واللجوء مع الجانب التطبيقي المتمثل في هجرة ولجوء السوريين نحو أوربا .
- **المنهج الإحصائي** : وهو مسح لمجموعة من المعطيات الرقمية والإحصائية والبيانية في فترات زمنية مختلفة المتعلقة بموضوع ما ومن خلال هذا المنهج قدمنا معطيات متعلقة بعدد ونسب توزيع اللاجئين السوريين في مناطق مختلفة في أوربا وعرضها بيانيا ومن ثم التعليق عليها من أجل تأكيد الإطار المعلوماتي الذي تم تناوله.

الإطار النظري للدراسة:

نظرا لطبيعة موضوع المذكورة ارتأينا الإستعانة بالمقاربات التالية: مقاربة الأمن الإنساني، ومقاربة الأمن النقدي أو المقاربة النقدية للأمن والمقاربة البنائية.

1- مقاربة الأمن الإنساني:

يركز الأمن الإنساني على الفرد وليس الدولة كوحدة التحليل الأساسية، فأي سياسة أمنية يجب أن يكون الهدف الأساسي منها هو تحقيق أمن الفرد بجانب أمن الدولة، فالدولة قد تكون مصدر لتهديد أمن مواطنيها ومن ثم يجب عدم الفصل بينهما.

لقد جاء هذا التحول في مفهوم الأمن بفعل التحول في طبيعة مصادر تهديد للدولة، إذ لم يصبح التهديد العسكري الخارجي هو مصدر التهديد الوحيد لأمن الدولة، فالدولة أصبحت الآن تواجه عدة أنماط من مصادر التهديد، وليست بالضرورة مصادر عسكرية، ومن بين هذه التهديدات نجد: الإرهاب الدولي، انتشار الفقر، الهجرة واللجوء، انتشار الأمراض والأوبئة...

حيث أن المنظور التقليدي قد عجز عن التعامل مع هذه القضايا، وعلى الرغم من أن مكونات الأمن إنساني ومصادر تهديده موجودة تاريخيا إلا أن بروز المفهوم ارتبط بعملية العولمة، ذلك لما تقوم عليه من

فتح الحدود بين الدول، ففي تقرير صدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1999 بعنوان" عولمة ذات وجه إنساني" "globalization with a human face" حيث أكد التقرير على الرغم مما تقدمه العولمة من فرص هائلة للتقدم البشري في كافة المجالات فإنها في المقابل تفرض مخاطر هائلة على الأمن الإنساني في القرن 21، هذه المخاطر ستصيب الأفراد في الدول الغنية والدول الفقيرة على حد سواء، حيث أن هذا التقرير حدد 7 تحديات أساسية التي ستأتي بها العولمة من بينها غياب الأمن الشخص الذي يتجسد في الجريمة المنظمة وكذا اتجار بالبشر اللذان يتصلان بالهجرة واللجوء.

2- المقاربة النقدية للأمن:

جاءت هذه المقاربة نتيجة لإسهامات " مدرسة فرانكفورت" التي اقترحت قراءة للأمن على أساس قطاعات مختلفة وتصور موسع لأبعاد أخرى غير عسكرية في تطوير مفهوم الأمن الاجتماعي الذي يشكل قطيعة مع الدراسات التقليدية، إذ اقترحت هذه المدرسة مرجعية جديدة للأمن حيث يرى " ويفر" جملة من ظواهر العولمة وهي الظواهر العابرة للحدود كالهجرة التي تجعل المجتمع مهددا أكثر من الدولة، حيث أن المجتمعات ترى أن هويتها مهددة من طرف هذه الظواهر، وبالتالي فإن الخوف المرتبط بالسلوكيات غير المدنية كالهجرة، وضياع القيم الثقافية وأنماط المعيشة هو الذي يشغل الأفراد أكثر، حيث أن الدراسات النقدية رفضت ربط الأمن بالحرب، ودعت بدلا من ذلك على التركيز على مفهوم " السلام الإيجابي" بمفهومه الخاص والنتيجة فإن الأمن النقدي يمكنه أن يتعامل مع أي من التهديدات التي لم تأخذ بعين الاعتبار مثل: الجريمة المنظمة، مشاكل البيئة، الهجرة واللجوء.

3- المقاربة البنائية:

تقدم هذه النظرية تصورا مغايرا، تزامن ظهورها مع التحولات التي شهدتها العلاقات الدولية، مع الأستاذ ألكسندر ويندت (Alexander wendt) و نيكولاس أونف (Nicholas onuf) وقد أصبح البراد يم الأكثر بروزا على نحو متزايد.

تفترض البنائية أن العالم يتشكل إجتماعيا من خلال التفاعل بين الهياكل والوكلاء، إذ تشكل بعضها البعض، وللأفكار والمعايير والهويات هي الديناميكيات المركزية للسياسة العالمية، مركزين على أسئلة: لماذا تصرف الفواعل الأمنية هكذا؟ أو لماذا هذا الواقع هكذا؟ = هنا يشيروا لوجود علاقة سببية بين الهوية والمصالح، وتعرف العلاقة وفق " نحن" و " الآخر".

من وجهة هذه المقاربة ينظر المهاجرين واللاجئين بالآخر بالتالي هم يرون فيهم هوية معادية لهويتهم فهم يرون في مسألة المصالح أن هذه الهجرات تؤثر على المصلحة الوطنية في جانبها الهوياتي و الثقافي.

أهداف الدراسة:

تكمن فيمايلي:

1- تحديد العوامل المؤدية للهجرة واللجوء وأبعاد هذه في العلاقات الدولية .

2- محاولة فهم سياسة الدول الأوروبية تجاه أزمة اللجوء السوري، هل هي تتبنى مقاربة إنسانية أم أنها تعمل وفق مصالحها الوطنية.

3- تفكيك معادلة المتغيرات التالية: الهجرة واللجوء والأمن.

4- التعرف على الإستراتيجية الأمنية المعتمدة من قبل الدول الأوروبية في مواجهة الهجرة واللجوء كتهديد أمني جديد.

صعوبات الدراسة:

- نقص المراجع باللغة العربية التي تتناول موضوع الهجرة واللجوء وعلاقتهما بالأمن.
- عبئ الترجمة وصعوبتها.
- قلة المراجع في الفصل الثالث حول الهجرة واللجوء السوري التي اقتصرت فقط على المقالات والتقارير والمجلات.
- مسألة الوقت وجدة وحداثة الموضوع لأن موضوع اللاجئين السوريين لم يكتمل بعد ، كذلك سياسات الدول وإستراتيجيتها لم تحدد نهائيا بعد.
- التغيير في المواقف والسياسات الدول وديناميكيات الاحداث في سوريا يجعل من الصعب ضبط مآلاتها.

بنية الدراسة:

تتطلب دراسة من هذا النوع الى تقسيم الموضوع إلى ثلاثة فصول استهلت بمقدمة عالجت الإطار المنهجي والنظري للإشكالية.

تم التطرق في البداية إلى الهجرة واللجوء كظواهر عبر قومية عابرة للحدود من خلال تقديم الإطار المفاهيمي والنظري لكل من المفهومين (الهجرة واللجوء) ثم توضيح العلاقة بينهما، ثم الحديث عن التطور التاريخي لكلتا الظاهرتين، وتوضيح الأسباب المؤدية للهجرة واللجوء وإيضاح الفرق بين اللجوء في الإسلام وفي القانون.

لننتقل فيما بعد للفصل الثاني المعنون ب المعادلة الأمنية الجديدة الهجرة واللجوء كمتغيرات رئيسية، حيث تم التطرق للبيئة الأمنية بعد نهاية الحرب الباردة والحديث عن تأثير العولمة في عملية الهجرة واللجوء، بعد ذلك حاولنا إدراج المتغير الأمني ودوره في توجيه مسارات الهجرة واللجوء، ثم في نفس السياق الحديث عن المدارس المفسرة للهجرة.

وفي الأخير تطرقنا في الفصل الثالث للتداعيات الأمنية لهجرة ولجوء السوريين على المجتمع الأوروبي، لكن حاولنا التذكير بدور العوامل والأسباب المؤدية للهجرة واللجوء ثم تحدثنا عن مواقف الدول الأوروبية تجاه هجرة السوريين ثم الإنتقال للإستراتيجيات الأوروبية المتخذة في هذا السياق، ثم الحديث عن الإنعكاسات الأمنية على أوروبا وسوريا جراء هذا التدفق الديمغرافي الكبير للسوريين نحو أوربا وختم الفصل بدراسة مستقبلية لهذا الوضع.

لنخلص في الأخير بتلخيص لأهم الأفكار وتوضيح العلاقة بين الأمن والهجرة واللجوء...

الفصل الاول :

الـهجرة واللـجوء كظواهر عبر قوميـة فـي الـعلاقات الدوليـة

تمهيد:

كان سعي الإنسان في البحث عن حياة أفضل منذ القديم، فكان ينتقل هربا من غضب الطبيعة وتقلباتها أو خوفا من الحروب والغزو والإحتلال، لكنه لم يكن يخضع لقيود ومع تنامي دور التطور التكنولوجي في مختلف الجوانب خاصة المواصلات جعل الإنسان أكثر شغفا ،مما زادت وتيرة الانتقال تدريجيا وزادت معها العراقيل والقيود فتنوعت الطرق ووسائل الوصول إلى البلد الآخر (المستقبل) وذلك بتنوع الأسباب والعوامل المؤدية لذلك، نجد في دراستنا هذه ظاهرتين تكاد تتشابه من حيث عملية الانتقال إلا أنها قد تختلف من حيث الأسباب ألا وهما الهجرة واللجوء فسنحاول إيضاح أسبابهما من خلال هذه المباحث.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة الهجرة

تعد ظاهرة الهجرة من أهم الظواهر والقضايا البارزة في حقل الدراسات الأمنية المعاصرة والتي تستدعي الاهتمام والدراسة خاصة مع التطور الذي شهدته هذه الظاهرة في الآونة الأخيرة وفي ظل تنامي هذه الظاهرة زاد اهتمام الباحثين لإيجاد حلول لها سواء على البعد الدولي أو الإقليمي.

المطلب الأول: تعريف الهجرة وعلاقاتها بالمفاهيم الأخرى

أولا: تعريف الهجرة: " Imigration "

تعد الهجرة ظاهرة اجتماعية عرفها الإنسان والحيوان منذ بدأ الخليقة إلى يومنا هذا يمكن تعريف الهجرة **لغويا:** هي اسم مصدر مشتق من الفعل هجر، فيقال هجر للشيء بمعنى تركه وأعرض عنه.

ويقال: هاجر مهاجرة من البلد، أي خرج منه إلى بلد آخر.

فالهجرة هي الخروج من أرض إلى أخرى. [1]

أما اصطلاحيا: تعبر الهجرة عن ديناميكية سكانية، على شكل تنقل سكان من مكان إلى آخر، وذلك بتغيير مكان الاستقرار الاعتيادي، وهي جزء من الحركة العامة للسكان.

فيعرفها قاموس ويستر الجديد: من خلال " ثلاث معاني للفعل " Migrate "

1- الانتقال من مكان وخاصة من دولة أو إقليم أو محل سكن إلى مكان آخر.

2- الانتقال بصفة دورية من مكان إلى آخر.

3- ينتقل أو يحول " To transfer ". [2]

كما تعرف على أنها انتقال الفرد أو الجماعة من منطقة الإرسال أو منطقة الأصل " Place of origin " إلى منطقة الاستقبال أو مكان الوصول "Place of destination ".

لذلك فهي تختلف من حيث الهدف والغرض منها بصفة عامة هي الانتقال للعيش من مكان إلى آخر مع نية البقاء في المكان الجديد لفترة طويلة كما قد تكون هذه الهجرة من دولة إلى دولة أومن قارة إلى قارة، وقد تكون من مدينة إلى مدينة داخل القطر الواحد. [3]

أما الهجرة من وجهة نظر الديموغرافية فهي أحد العوامل الثلاثة " المواليد والوفيات والهجرة" المؤثرة في تغييرات عدد السكان وتوزيعهم وهي تعد من وجهة نظرهم أقل أهمية بكثير من المواليد والوفيات في إحداث

---

[1] – عقبة خضراوي، **حق اللجوء في القانون الدولي**،(القاهرة: مكتبة الوفاء القانونية، 2014)، ص.31.

[2] – طارق عبد الحميد الشهاوي، **الهجرة عند الشرعية رؤيا مستقبلية**،(الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2009)، ص.14.

[3] – عثمان الحسن محمد نور وياسر عوض الكريم المبارك، **الهجرة غير المشروعة والجريمة**، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2008)، ص ص.15،16.

التغيير في سكان الدول، وبالرغم من ذلك فكثيرا ما تصبح الهجرة أحد أهم العوامل الرئيسية الثلاث المتصلة بتغييرات السكان.

وكذلك أيضا فإن نزوح السكان من مكان ما وتدفقهم إلى آخر كثيرا ما يكونان أكثر وزنا من أثار التغييرات في معدل المواليد ومعدل الوفيات. [1]

كما تعرف الهجرة في علم السكان أنها:" الانتقال بشكل فردي أو جماعي من موقع إلى آخر بحثا عن وضع أفضل اجتماعيا أم اقتصاديا أم دينيا أم سياسيا".

أما علم الاجتماع فيعرفها على أنها:" تبدل الحالة الاجتماعية كتغيير الحرفة أو الطبقة"، بالتالي انتقال الفرد من طبقة فقيرة إلى طبقة أخرى أكثر ثراء، أي أنه يجعل الانتقال من طبقة إلى أخرى أو انتقال الفرد من طبقة إلى أخرى داخل المجتمع هي الحالة المعبرة عن الهجرة في علم الاجتماع.

وحسب منظمة الأمم المتحدة هي:" انتقال السكان من منطقة جغرافية إلى أخرى وتكون عادة مصاحبة، تغيره محل الإقامة ولو لفترة محدودة".

وهناك تعريف آخر يرى أن " الهجرة عملية انتقال أو تغير لفرد أو جماعة من منطقة اعتادوا على الإقامة فيها إلى منطقة أخرى، سواء داخل حدود البلد الواحد أو منطقة أخرى خارج حدود البلد وقد تتم هذه العملية بإرادة الفرد أو الجماعة أو بغير إرادتهم " .[2]

أما من الناحية القانونية فترجع أولى المحاولات في تعريف الهجرة إلى الملتقى الدولي حول الهجرة الدولية الذي أنعقد في ماي 1928، غير أن التضارب في آراء المشتركين في هذا الملتقى أدى إلى الأخذ بالمقترح الإيطالي الذي حضي بقبول نسبي وجاء هذا المقترح " أن المهاجر هو كل مواطن يغترب بهدف البحث عن عمل أو الالتحاق بالزوج أو الزوجة أو الأقارب الذين هاجروا لنفس الغرض الذي ذهب إليه هذا المهاجر".

وهذا ما نصت عليه المادة 13 في فقرتها الثانية التي جاء فيها:" يحق لكل فرد أن يغادر أي بلاد بما في ذلك بلده، كما يحق له العودة إليها".

من هنا فالهجرة حقا متى تمت عملية الخروج من دولة والدخول إلى إقليم دولة أخرى بشكل قانوني. [3]

كما يعرف الأستاذ" فارليز لويس": المهاجر على أنه كل من يغادر بلده للإقامة في دولة أجنبية إقامة دائمة أو لمدة طويلة لقضاء حاجيات يراها ضرورية". [1]

---

[1] – حسن حسن الإمام سيد الأهل، **مكافحة الهجرة غير شرعية على ضوء المسؤولية الدولية وأحكام القانون الدولي في البحار**،(الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2014)، ص ص.27،28.

[2] – عبد القادر رزيق المخادمي، **الهجرة السرية واللجوء السياسي**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2012)، ص ص.15،16.

[3] – وسام هاجر ساسي، " التهديدات الأمنية للجزائر: دراسة حالة الهجرة غير الشرعية الإفريقية إلى الجزائر 1995–2010"، (مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات امنية، قسم الدراسات الأمنية الدولية، جامعة الجزائر3، 2012)، ص.23.

أما **التعريف الإجرائي** فسنحاول تقديم مجموعة من التعاريف الاجرائية:

يمكن القول أنها تعني ترك إنسان أو أعداد كبيرة من الناس أو جماعة قومية أو جماعية إثنية أو جماعة دينية مكانهم الأصلي أو أوطانهم إلى خارجها وهذا من أجل تحقيق الصالح المباشر للفرد أو الجماعة، ومن هنا نرى أن من بين جميع الدوافع المؤدية إلى الهجرة عبر العصور يعتبر الدافع الاقتصادي أهم سبب في الهجرة. [2]

كذلك هي تعني مغادرة الشخص إقليم دولته أو الدولة المقيم فيها إلى إقليم دولة أخرى بنية الإقامة في هذه الدولة بصفة دائمة.[3]

ثانيا: علاقة الهجرة بالمفاهيم الأخرى

1- الإقامة غير الشرعية:" Illegal residence"

إذا كانت الهجرة تعني صورة من صور الانتقال من بلد إلى آخر ومن مكان إلى آخر وفقا لمعايير ومبادئ معينة، فإن الإقامة بصورة غير شرعية تعني دخول بعض الأفراد إلى البلاد بصورة شرعية ولكن بعد مرور الوقت يصبحون مخالفين للقانون وتعد إقامتهم غير شرعية، ومن بين هؤلاء الهاربين من كفلائهم ويعملون لدى عملاء آخرين بالرغم من أن هذه الفئة قد دخلت البلاد بصورة شرعية ولكن يعتبر عملها غير مشروع ومخالف لقانون الهجرة. [4]

2- اللجوء: " Asylum"

انطلاق من اعتبار الهجرة ظاهرة اجتماعية ذات بعد إنساني ولها علاقة بوضع المهاجرين، واحترام حقوق الانسان تم الاعتراف عالميا بالحق في التنقلات منذ أكثر من نصف قرن، من خلال الاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر في سنة 1948م، كما أن حركة اللاجئين تدخل في سياق الهجرة الدولية والعولمة كما أن ظاهرة الهجرة واللجوء يرتبطان ببعضهما.

---

[1] – محمد آكلي قزو،" الوضع القانوني للمهاجرين الجزائريين في فرنسا" ، (رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة تيزي وزو، 1986)، ص ص.21،22.

[2] – نديم مسلم،" قضية اللاجئين الفلسطنين التطور ولآفاق،"(رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2008)، ص.23.

[3] – طارق عبد الحميد الشهاوي، نفس المرجع السابق، ص.14.

[4] – فايزة بركان، "آليات التصدي للهجرة غير الشرعية"، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق تخصص علم الاجرام والعقاب، قسم الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012)، ص.18.

فما يلاحظ أن هناك تداخل في مصطلحي اللاجئين والمهاجرين فاللاجئون يغادرون بلدانهم الأصلية بفعل ما يكابدونه من تهديد واضطهاد ولا يمكن أن يعودوا بأمان لأوطانهم في ظل الظروف التي كانت سائدة آنذاك والمهاجر فإنه يغادر بلده بمحض إرادته وطواعية من أجل نشدان حياة أفضل كريمة ويتمتع بحماية دولته.

بمعنى أن المهاجر تظل علاقته طبيعية بدولته، بخلاف حالة اللاجئ فإنه لا يستطيع العودة إلى بلده الأصلي متى شاء، إلا إذا سمحت الأحوال السائدة في بلده.

ورغم وجود عنصر الترحال كقاسم مشترك بين اللاجئ والمهاجر، إلا أن هناك تباينا في الحالتين ففي الهجرة يكون عنصر الاختيار لدى الشخص، بخلاف اللجوء فهو حالة من الضرورة تدعو إلى ترك البلاد الأصلية. [1]

3- التهريب البشري والاتجار بالبشر:

- التهريب البشري " Migrant smuggling"

نشأت ظاهرة التهريب البشري بعد الحرب العالمية الثانية ومع تطور سيادة الدول على أراضيها ومعابرها البرية والبحرية، لذلك نشطت حركة التهريب البشري في الدول الفقيرة ذات الأعداد السكانية المتزايدة، وذات معدلات الفقر المرتفعة، فهو يعني تدبير الدخول الغير الشرعي لشخص ما إلى دولة أخرى ليست موطنا له، وللتهريب البشري نشاط مهني منظم تقوم به عصابات منظمة مقابل كسب مادي من خلال شبكات التهريب العالمية التي يعمل فيها من لهم خبرات في قوانين الهجرة والجنسية والإقامة وهي أكثر ارتباطا بالهجرة غير الشرعية التي يقصد بها المغادرة من إقليم الدولة الأصل ودخول دولة الاستقبال دون إتباع القوانين التي تجعل من فعله عملا شرعيا وهنا الحديث عن الهجرة الشرعية، لكن الهجرة غير الشرعية عادة ما تكون بمساعدة عصابات تهريب المهاجرين. [2]

كما تجب الاشارة إلى أن الأرباح تجارة تهريب البشر إلى الإتحاد الأوروبي تقدر بنحو 5 مليارات دولار سنويا، يذهب نصفها للمافيا الفيتنامية التي تعد الأنشط بين مافيات التهريب الدولية. [3]

- الإتجار بالبشر "Human trafficking "

يعتبر ثالث أكثر تجارة غير شرعية في العالم بعد تهريب السلاح، والإتجار في المخدرات حيث تقدر عوائد هذا النشاط الإجرامي ببلايين الدولارات سنويا، كما تعد هذه الممارسة شكلا من أشكال الجريمة

---

[1] – عبد القادر رزيق المخادمي، نفس المرجع السابق، ص ص .67،65.

[2] – عثمان الحسن محمد نور وياسر عوض الكريم المبارك، نفس المرجع السابق، ص ص.18،19.

[3] – تميم ضباحي خلفان، "الأثار الأمنية لظاهرة تهريب المهاجرين غير الشرعيين المتاجرة بالبشر"، (ورقة غير منشورة قدمت في الحلقة العلمية عن أثر تهريب المهاجرين غير الشرعيين 94 قسم البرامج التدريبية جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2004).

المنظمة العابرة للحدود الوطنية، التي اتسع نطاقها بشكل ملحوظ خلال الحقبة الأخيرة والتي يتم بمقتضاها نقل الملايين من البشر عبر الحدود الدولية أو داخل حدود الدول بغرض الإتجار بهم وتقوم فكرة الاتجار في الأفراد على مفهوم أساسي هو استغلال حاجة أو ضعف فئات معينة من الأفراد للإتجار بهم، مع استمرار استغلالهم لما بعد النقل من مكان لآخر، هذه الأخيرة التي تميز نشاط عصابات الإتجار بالأفراد عن نشاطات عصابات الهجرة غير الشرعية، التي ينتهي دورها الاجرامي بانتهاء عملية تهريب الأفراد من دولة إلى أخرى. [1]

4- التهجير "Dislodgement "

يذهب البعض إلى تعريف التهجير على أنه عمل منظم أو نوع من الحركة السكانية بطريقة منظمة وهادفة يسيرها ويحدد غايتها الجهة التي تقوم بتهجير السكان، وهو عادة ما تلجأ إليه السلطات الاستعمارية أو سلطات الدولة ضد الأقليات الإثنية وتكون مصحوبة بالاضطهاد وفي أغلب الأحيان تدخل ضمن فئة اللاجئين، لكن بعضهم يتحول إلى مهاجرين سريين نتيجة رفض طلباتهم للجوء. [2]

المطلب الثاني: التطور التاريخي لظاهرة الهجرة.

عرف الانسان الهجرة منذ القديم حيث كانت المخرج الوحيد لظروف تصعب عيشه سواء كانت طبيعية بيئية أو بفعل الانسان بحيث كان يتم انتقال البشر وترحالهم من منطقة إلى أخرى بحيث كانت تتم بشكل عفوي وطبيعي بفعل الظروف الحياتية والمناخية، مما تفرض على الأفراد أو الجماعات الانتقال المستمر من مكان إلى آخر.

وكان الانتقال شائعا قبل ظهور الدولة إما بسبب المجاعات أو الفقر أو الكوارث الطبيعية من زلازل وفيضانات وانتشار الأمراض والحروب، وهي عوامل جميعها قهرية تفرض على الإنسان التنقل من مكان إلى آخر. [3]

إن الهجرة قديمة قدم البشر وأحسن دليل على ذلك انتشار الجنس البشري في مختلف بقاع العالم باستثناء القارة الجنوبية لأسباب مناخية فلقد عرف تاريخ البشرية حركات هجرة متواصلة لأسباب مختلفة يصب معظمها في رغبة الإنسان في تحسين أوضاعه.

تدل الشواهد المستمرة من دراسة المتحجرات التي تم جمعها من بقاع مختلفة من العالم على الهجرة المستمرة لبعض الأقوام والمجتمعات السكانية هروبا من درجات الحرارة غير الملائمة، أو من التأثيرات

---

[1] – التقرير السنوي الأول للجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الإتجار في الأفراد، مصر، 2008، ص. 2.

[2] – عثمان الحسن وآخرون، نفس المرجع السابق، ص.21.

[3] – عبد القادر رزيق المخادمي، نفس المرجع السابق، ص.17.

القاسية للعوامل غير الحياتية الأخرى حيث أنشأت الحضارات القديمة من مناطق تتلاءم وظروف الحياة، كما هو الحال في حضارة وادي الرافدين وغيرها ...[1]

الهجرات القديمة كانت تنشأ بفعل عوامل الدفع والطرد التي تتمثل في قسوة الطبيعة وعجز الانسان عن الصمود في وجه القوى الطبيعية والمادية وعدم قدرته على التعايش معها، هذا أدى به إلى الهجرة من موطنه الأصلي، فهذه الهجرة لم تكن هجرة أفراد وإنما هي هجرة جماعية تقوم بها جماعات كبيرة، أو شعوب وقبائل بأكملها، فمن ضمن هذه الهجرات نجد الهجرات البدائية، تحركات جماعة الصيد والقنص ونزوح الجماعات التي تعيش على الزراعة المتنقلة، وكذا هجرة القبائل الجرمانية بين القرنين الرابع والسادس من منطقة البلطيق بحثا عن الأرض الزراعية، وهجرة بعض القبائل العربية الشهيرة، خاصة التي اتجهت نحو شمال إفريقيا [2] حيث كان الانسان يعيش مرحلة البحث عن قوته وذلك في العصر الحجري القديم.

وعلى هذا المنوال استمرت هجراته في مختلف العصور وحتى يومنا هذا، حيث نجد أن الإنسان قد هاجر من شرق آسيا إلى أمريكا الشمالية في دفعات متتالية ، وهي التي كونت الهنود الحمر، ثم قبائل الإسكيمو، في مقابل ذلك هاجر الهنود الأمريكيون إلى آسيا، وهذا لا يفرق على مختلف الجماعات التي كان هدفها الاستقرار.

فبالرغم من أن هذه الظاهرة والتي هي الهجرة تبدو قديمة لكن هناك القليل من المعلومات الدقيقة عن حجم وطبيعة التحركات قبل القرن التاسع عشر.

ومن بين الأشكال الأولى للهجرة كان الغزو، والذي هو عادة ما يسبق الهجرة ثم يتخذ فيها بعدا حضاريا، حيث صار الناس يتمتعون بدرجة معينة من التقدم يخضعون لسلطتهم الناس المتخلفون، وقد كان للتجار دور كبير في انتقال الأشخاص. [3]

أما الهجرة في العصر الحديث بحيث ومن غير الإنصاف أن تغفل الدور الكبير للكشوفات الجغرافية، وأثرها على تحرك الإنسان، ففي القرنين الخامس عشر والسادس عشر كانت انطلاقة كل من : "ماركوبولو" و"كريستوف كولومبس"، للقيام بعدة كشوفات البلدان والقارات من أجل الحصول على الثروات المعلومات من هذه المناطق حيث نتج عن ذلك إقامة مستعمرات في القرون الموالية.

بحيث تعتبر أوربا القارة التي شهدت أهم وأعظم الهجرات في تاريخ البشرية جمعاء وذلك في الفترة ما بين القرن 16 وحتى أوائل القرن العشرين ، حيث قدر عدد المهاجرين منها ما يقارب 60 مليون نسمة،

---

[1] – فايزة بركان، نفس المرجع السابق، ص.30.

[2] – محمد اعبيد الزنتانسي ابراهيم، **الهجرة غير الشرعية والمشكلات الاجتماعية**،(الاسكندرية : مكتب العربي الحديث، 2008)، ص.161.

[3] – فايزة بركان، نفس المرجع السابق، ص ص. 31،32.

وكانت أكبر هجرة تنطلق من الدول : إيطاليا، النمسا، الجزر البريطانية، المجر، ألماني، البرتغال...إلخ أما الدول المستقبلة لهذا الحشد هي: الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة للثورة الصناعية.

أما الهجرة في قارتي آسيا وإفريقيا نجد أن هذه الظاهرة لم تعرف تطورا كبيرا إلا بعد الحرب العالمية الأولى (1914-1918) و الثانية (1939-1945) اللتين أفرزتا وضعا جديدا وجدت من خلاله كل من فرنسا وإنجلترا وألمانيا وإيطاليا نفسها خرجت للتو من الحرب فاقدة لقواتها البشرية ولم تعد تجد السواعد اللازمة لبناء الغد، وفي حاجة لليد العاملة، فشرعت في جلبها من كل من المغرب والجزائر ودول جنوب الصحراء والواضح أن كل عمليات الهجرة الجماعية التي تمت من الجنوب نحو الشمال. [1]

وكان للوازع الديني دورا كبيرا في انتقال الأشخاص للنجاة بمعتقداتهم من الاضطهاد الوثني، أو للدعوة والتبشير بمبادئهم الدينية، وخير دليل على النوعين، ما ورد في تراثنا الاسلامي من الهجرة إلى الحبشة والمدينة المنورة أساسا، ثم الانتقال إلى مختلف بقاع دار الإسلام بعد الفتوحات الاسلامية الكبيرة في القرون الموالية. [2]

أما الهجرة في العهد الاسلامي فتعتبر هجرة سيدنا إبراهيم عليه الصلاة والسلام، لما خاف على نفسه من قومه، قال الله تعالى:" **إِنِّي مُهَاجِرٌ إِلَى رَبِّي إِنَّهُ هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ.**" العنكبوت الآية 26.[3]

وقال إبراهيم إني مهاجر من أرض قومي إلى حيث أمرني ربي، وكانت هجرته من العراق إلى الشام مع إمرته " سارة" وابنة عمه، وابن أخيه" لوط"، فالهجرة من أرض الكفر إلى أرض الإسلام فريضة إلى يوم القيامة وكذلك الهجرة من أرض الحرام أو الباطل بظلم أو فتنة. [4]

وهجرة الرسول صلى الله عليه وسلم تبدأ منذ اللحظات التي أدرك فيها أن مكة لا تصلح لقيام الدولة، وأن واديها الذي تحاصره الجبال، وكعبتها التي تعج بالأوثان لا يمكن أن تكون الوطن، ومن ثم راح الرسول يجاهد من أجل الهجرة التي تمنح للمسلمين دولة ووطنا، وتحيط كيانهم بسياج من القوة والنظم. [5]

حيث تعتبر الهجرة العربية قديمة وهي في كثير من جوانبها تشبه هجرة الشعوب الأخرى غير العربية لكنها كانت نتيجة للاستعمار الذي عرفته الأمة في القرون الأخيرة والذي تسبب في تخلفها كما يمكن إرجاع تاريخ الهجرة المغاربية المعاصرة إلى مطلع القرن العشرين حيث اندرجت في سياق الاحتلال الفرنسي لشمال إفريقيا.

---

[1] – فايزة بركان، نفس المرجع السابق، ص ص .34،33.

[2] – فضيل دليو، علي غريب والهاشمي مقراني، **الهجرة والعنصرية في الصحافة الأوربية**، (الجزائر: مؤسسة الزهراء للفنون المطبعية، 2003)، ص.43.

[3] – سورة العنكبوت، الآية 26.

[4] – محمد بن عبد الكريم، **حكم الهجرة من خلال ثلاث رسائل جزائرية**، (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981)، ص.71.

[5] – عماد الدين خليل، **خطوات في الهجرة والحركة**، (تونس: مطبعة فانزي، 1977)، ص.98.

فمنذ خمسينات القرن الماضي كانت إسبانيا أكثر الدول المصدرة للهجرة إلى الدول الأوربية الأخرى (فرنسا، ألمانيا، سويسرا) قبل أن تتحول في العشريتين الأخيرتين من القرن نفسه (1980-2000) بالإضافة إلى إيطاليا التي هي دولة مستقبلة لها.

ونظرا للروابط التاريخية الاستعمارية التي تربط بلدان المغرب العربي بفرنسا فإننا نجد وفي نفس الفترة أي الخمسينات من القرن الماضي قد وصل إلى 560-227 مهاجر وتحديدا سنة 1954 منهم الجزائريين والمغرب وتونس.

وقد بقيت هذه الهجرة في زيادة مستمرة سواء بطريقة قانونية أو غيرها. [1]

وبالتالي من هنا يتضح لنا أن في هذه الفترة ومع ترسيم الحدود باتت عملية الانتقال من أجل العمل أو تحسين الظروف المعيشية ومستوى الدخل، أو الهجرة من أجل الاستثمار أي الهجرة الاقتصادية، حيث أصبحت بذلك طريق يهموا إليه معظم الشباب المراهقين وكذلك الكهول وبما أن هذه الظاهرة حديثة فإن التنظيم لهذا النوع من الهجرة تنظيم حديث مما يصعب محاربتها والكف عنها نتيجة الأساليب والوسائل المتطورة التي تستخدم لمساعدتهم.

المطلب الثالث: أنواع ووسائل الهجرة

أولا: الأنواع:

للهجرة أنواع متعددة تختلف فيما بينهما باختلاف المبدأ أو الأساس المعتمد في تصنيفها لكنها ما هي إلا نوع من حركة السكان سواء كانت ضمن الحدود الوطنية أو تتجاوز الوطن إلى أوطان أخرى حيث تحاول الهيئة الدولية وضع تعاريف دقيقة لأنواع الهجرة منها الداخلية والخارجية والهجرة غير الشرعية والهجرة السرية وغيرها ...

كما يمكن اعتماد المبادئ الآتية في تحديد أنواع الهجرة:

1- **حسب الحدود الدولية:** يمكن التمييز بين الهجرة الداخلية والهجرة الخارجية [2]

- **الهجرة الداخلية:** هي التي تحدث داخل الحدود الجغرافية والسياسية للدولة الواحدة، وهذا النوع من الهجرة لا يتطلب تأشيرات أو أذونات مسبقة.
- **الهجرة الخارجية: (الهجرة الدولية)** هي التي يعبر فيها الفرد أو الجماعة الحدود الجغرافية أو السياسية من دولة معينة إلى دولة أخرى بهدف الإقامة الدائمة أو المؤقتة وهنالك هجرة الأفراد وهجرة الجماعات التي يشترك فيها عدد من الأفراد أو الأسر وقد تنتج هجرة الجماعات من الغزو والاحتلال أو الكوارث الطبيعية أو الحروب الأهلية والهجرة الخارجية تلك التحركات السكانية التي تتم عبر

[1] – فضيل دليو وآخرون، نفس المرجع السابق، ص ص.57،58.

[2] – نعيم معتز ومطانيوس مخول،" تحليل اسباب الهجرة الداخلية في الجمهورية العربية السورية"، العدد الأول، المجلد 21،(2005)، ص، 141.

الحدود الإقليمية للدولة كانتقال المواطنين العرب من الوطن العربي إلى خارجه مثل هجرة الجالية السورية إلى الدول الأوربية. [1]

2- **حسب طبيعة قرار الهجرة:** نميز بين الهجرة القسرية والاختيارية ، والهجرة المقيدة.

- **الهجرة الاختيارية (الطوعية):** يقررها المهاجر بمحض إرادته دون تأثير أو ضغط يدفعه إليها[2] حيث تكون بمحض الإرادة وبدون أي مساندة أو إكراه مهما كان نوعه (اقتصادي، أو ديني أو عرقي) وهي إما فردية أو عائلية وقد عرفها" فيرجا" بقوله:" حركة الناس أفراد أو عائلات تصرفوا لبناء على رأيهم ومسؤوليتهم بدون إجبار حكومي، من بلد إلى بلد آخر بهدف الإقامة الدائمة". [3]
- **الهجرة القسرية أو الجبرية:** يهاجر الفرد أو الجماعة بموجبها وهم مكرهون عليها كتلك الناتجة عن الحروب أو المجاعات وأيضا الأزمات أو الكوارث الطبيعية [4] حيث تكون خارج إرادة الفرد ورغباته، كذلك تحدث نتيجة الاضطهاد مهما كان نوعه (سياسي، ديني أو عرقي) ومن أمثلتها أسر الرقيق من إفريقيا وترحيلهم إلى العالم الجديد عنوة.
- **الهجرة المقيدة:** هذا النوع برز في القرن 20، حيث أدى وفود الأعداد الكبيرة من المهاجرين من مختلف أنحاء العالم بصفة عامة ومن جنوب شرق أوربا بصفة خاصة إلى الولايات المتحدة، جعل هذه الأخيرة تضع قيودا على الهجرة إليها، وبداية من عام 1921م، لم تعد الهجرة إلى الولايات المتحدة حرة، حيث أقيمت حواجز للحد من أعداد خاصة في العقود الأخيرة مثل كندا وأستراليا. [5]

3- **حسب البعد الزمني ومدة الهجرة:** يمكن التمييز بين الهجرة الدائمة والهجرة المؤقتة والهجرة الموسمية.

لكن هناك من يصنفها بحسب التالي: حيث حاولت الهيئة الدولية وضع تعاريف دقيقة منها:

- **الهجرة غير الشرعية" Immigrant Illegality"**

نقصد بها اجتياز الحدود وهي تتم دون موافقة سلطات الدول الجاذبة وبدون أن تتوفر في الشخص العابر الشروط القانونية للمرور عبر الحدود، حيث في هذه الحالة يكون خروج الفرد من الدولة من

اجل دخول الدولة الجديدة بطرق غير شرعية. [6]

---

[1] – لينين سميث: ترجمة محمد السيد غلاي وآخرين، **أساسيات في علم السكان**، (القاهرة: دار الفكر العربي، 1971)، ص 291.

[2] – نعيم معتز، نفس المرجع السابق، ص.141.

[3] – فايزة بركان، نفس المرجع السابق، ص.24.

[4] – نعيم معتز، نفس المرجع السابق، ص.141.

[5] – فايزة بركان، نفس المرجع السابق، ص ص، 24،25.

[6] – فتيحة كركوش، "الهجرة غير الشرعية في الجزائر"، دراسة تحليلية، نفسية اجتماعية،البليدة: العدد 04 جامعة سعد دحلب، (جوان 2010)، .http://www.univ.ourgla.dz.pdf

ويعتبر مهاجر غير شرعي كل من دخل بلاد أو غادرها من غير المنافذ الشرعية التي تحددها الدولة كالمطارات، الموانئ أو المنافذ البرية إما سيرا على الأقدام أو باستخدام وسائل النقل المختلفة أثناء الليل و النهار أو بحيازة وثائق سفر احتيالية. [1]

- **الهجرة السرية:" Immigrant secret"**

تعتبر الهجرة السرية ظاهرة عالمية، إذ تصنف في المرتبة الثالثة تبعا لخطورتها الاجرامية بعد المتاجرة بالمخدرات والأسلحة خاصة بعد الحرب الباردة بسبب:

- التطور التكنولوجي في ميدان الاتصال ووسائل النقل.
- المراقبة الهشة للحدود
- النزاعات العرقية
- النزوح القسري

هذه المظاهر الجديدة دفعت الناس إلى البحث عن حياة أفضل في بلدان أجنبية وحفزت أنواعا مختلفة من الهجرة فظهرت ما يعرف بشبكات الهجرة السرية. [2]

ثانيا: وسائل الهجرة:

اتخذت الهجرة أبعاد خطيرة ومأساوية في السنوات الأخيرة نظرا للأشكال التي يستعملها المهاجرون إلى درجة لا يمكن ضبطها والتحكم فيها وسنحاول أن نميز بين مختلف الطرق والوسائل المستعملة للوصول إلى الضفة الأخرى.

1- تزوير الوثائق:

انطلقت الهجرة إلى أوربا مع انطلاق مسلسل الهجرة القانونية مع بداية الستينيات من القرن العشرين وقد وصل أغلب المهاجرين إلى أوربا دون عقد عمل ولا جواز سفر إذ هاجر عدد من الأشخاص بواسطة جواز سفر واحد.

تتخذ هذه الوسيلة عدة أشكال منها:

- استعمال الجواز الواحد من طرف عدة أشخاص.
- الحصول على التأشيرة من أجل السياحة أو من أجل الدراسة.
- الحصول على وثائق مزورة لأجل إيداعها لدى القنصلية الإسبانية والفرنسية لطلب التأشيرة.

---

[1] – الهجرة غير الشرعية إلى أوربا وامريكا، المنتدى الهجرة والعمل بالخارج، تم الإطلاع عليه يوم 12/12/2015 على الساعة 14:13 .http://www.ouarsenis.com/rb/show.threade

[2] – بيار فرنسيس، الهجرة غير المشروعة، ندوة علمية، (بيروت:د.د.ن، 2001).تم الإطلاع عليه يوم 08 /11/2015 على الساعة 12:11 . http://carjj.org/1102pdf/

- يدفع كل راغب في الهجرة مبلغ أو قيمة مالية تصل إلى 50 ألف دينار إذا كانت وجهته إلى فرنسا إما إذا كانت باتجاه إسبانيا فيدفع 70 ألف دينار.

وتبين هذه المعطيات مدى قدرة شبكات التزوير على تضليل القنصليات لكنها تعتمد على أحدث الأدوات التكنولوجية لتزوير الوثائق دون التمكن من التعرف عليها. [1]

2- الهجرة في قوارب الموت:

بعد أن قامت أوربا الغربية باتخاذ إجراءات صارمة تجاه الهجرة وذلك بفرض التأشير على كل فرد يرغب في أن يطأ ترابها وأمام تعقيد المسطرة وظهور إسبانيا كبلد جديد للهجرة إلى جانب إيطاليا وتفشي ظاهرة البطالة في صفوف مختلف الشوارع الاجتماعية بالإضافة إلى التهميش الكلي للمناطق الشمالية ستتخذ الهجرة أبعاد خطيرة ومأساوية وذلك عبر قوارب مطاطية تسمى باللغة الإسبانية pateras las كانت تنطلق في بداية التسعينات من مضيق البوغاز قبل أن تقوم شبكات التهريب بتغيير أماكن نشاطاتها إلى مناطق أخرى على الساحل الشمالي خصوصا ومع تزايد عدد الراغبين في الهجرة لجأت مافيا التهريب إلى استيراد مراكب مجهزة بمحركات ذات قوة كبيرة تجعل المركب أكثر سرعة من زوارق البحرية. [2]

3- الهجرة في الشاحنات:

بالموازات مع حركة القوارب الخشبية والبواخر الكبرى وباقي أشكال وأنواع التسلل السري والخفي إلى شبه الجزيرة الإيبيرية من نوع آخر تعتمد الشاحنات المتوجهة إلى أوربا كوسيلة لتهريب أفواج من الشباب العاطلين هذه الشاحنات متخصصة أساسا في حمل صادرات المغرب الفلاحية بالإضافة إلى شاحنات قطع النسيج والملابس الجاهزة التي تسيطر عليها الشركات الألمانية على الخصوص، إلا أن هذه الشبكات أقل تنظيما بالمقارنة مع الشبكات الأخرى، ويصل مبلغ الحراق في الشاحنات حوالي 60 ألف درهم كما لا يتعدى عدد الحراقة في الرحلة الواحدة 6 أشخاص. [3]

المطلب الرابع: الأسباب الموجهة لمسارات الهجرة

يمكننا استعراض دوافع الهجرة الشرعية وغير الشرعية إجمالا من خلال عاملين مهمين هما (الجذب والطرد) فالجذب يتم عن طريق الاغراءات والحوافز لسوق العمل في الدول الغنية أما الطرد فيتكون من عدة جوانب منها البطالة والأزمات الاقتصادية والتي تشكل مؤشرات طرد للكفاءات نحو الدول الغربية.

---

[1] – عثمان محمد الحسن نور، نفس المرجع السابق، ص. 86.

[2] – حسب الموقع الإلكتروني: تم الاطلاع عليه يوم2015/11/10 على الساعة 15:15

. http://www.emigration.gov.ey

[3] – محمد طلعت العنيمي، **في قانون السلام**،(الإسكندرية: منشأة المعارف، 1973)، ص ص.26،27.

إذن هناك دوافع اقتصادية للهجرة، والتي يذهب ضحيتها المهاجر الذي يقع بين المطرقة والسندان والقصد من ذلك هي أن المطرقة هي الدول الطاردة والسندان الدول المستقبلة وهذا نتيجة لتذبذب وتيرة التنمية في الدول النامية، التي ما زال اقتصادها يعتمد بشكل أساسي على الزراعة والتعدين، وهما قطاعات لا يضمنان التنمية المستدامة.[1]

ومن بين الدول العربية الطاردة هي مصر، الأردن، لبنان، سوريا.

ومن أهم هذه المعيقات الاقتصادية:

- قلة فرص العمل (البطالة)
- انخفاض الأجور ومستويات المعيشة: حيث يعد من أهم أسباب هجرة الشباب العربي. [2]
- كما أن تعقد ظاهرة الهجرة وتداخل مساراتها قد أدى إلى اختلاف الأسباب والعوامل المتحكمة فيها لذلك يمكن إظهار نموذجين نظريين يوضحان أسباب الهجرة كذلك.

1- الهجرة وعوامل الجذب والطرد"push- pull"

يقوم هذا النموذج النظري على تفسير أسباب الهجرة على أنه يوجد في بلدان الأصل عوامل الطرد" push" وهي عوامل اقتصادية ، ديمغرافية، سياسية وإيكولوجية والتي تدفع بالمهاجرين نحو الهجرة في حين نجد في الجهة المقابلة دول الاستقبال عوامل جاذبة "pull" حيث أنها تتمثل في وجود تحفيزات مالية واقتصادية واجتماعية معتبرة فكلا الطرفين يؤثران على قرارات ومسارات الهجرة.

وعلى الرغم من وجود عراقيل كالجغرافيا و المسافة ووجود قوانين ومبادئ صارمة منظمة للدخول والخروج تجعل من الهجرة صعبة في حين نجد ما يقابل ذلك وجود عوامل أخرى مساعدة ومسهلة للهجرة تكمن في التقدم التكنولوجي وكذلك في وسائل الاتصالات والمواصلات كما أن طبيعة ونوع العلاقات الثقافية والدينية وحتى اللغوية والتاريخية لها دور في توجيه خيارات الهجرة.

حيث لاحظت" المنظمة العالمية للهجرة" "organisation internationale pour les migration" أن ديناميكات الهجرة في إطار العوامل الجاذبة في بلدان الوجهة قد تراجعت تدريجيا أمام العوامل الطاردة في البلدان الأصلية فتداخل الفقر مع النمو الديمغرافي السريع والنزاعات والحروب الأهلية والتدهور البيئي كلها عوامل طاردة تساهم في خلق الظروف الملائمة للهجرة. [3]

2- مقاربة الأسباب الجوهرية:" Approche des causes fondamentales"

[1] – عبد القدر المخادمي، نفس المرجع السابق، ص.25.

[2] – عثمان محمد الحسن نور، نفس المرجع السابق، ص.84.

[3]- Johan wets**,la dynamique migratio international et son impact sur l'Europe**, dans,emmanuelle bribosia et Rea Andrea,(dis),Les nouvelles migrations un enjeu européen,(bruxelles : edition complexe,2002),pp.25,26.

يرتكز هذا النوع من المقاربات في مسألة تحديد أسباب الهجرة واللجوء من خلال تكامل وتداخل ثلاث مسارات أساسية وهي: الضغط الديموغرافي، الفقر والتدهور البيئي وذلك من خلال إبراز الأهمية للعوامل المرتبطة بالمدى البعيد مثل الفوارق الديمغرافية والتفاوت في درجات التنمية وهذه العوامل مرتبطة ببعضها البعض، لأن الفقر يؤدي إلى نفاذ الموارد الطبيعية والاستغلال غير العقلاني للموارد بإزالة الغابات كما أن الضغط الديمغرافي ليس متغير مستقل ولكنه مرتبط بالموارد الاقتصادية والإيكولوجية تشكل هذه العوامل المعقدة مثلثا مترابطا وبالتالي فإن الهجرة وأسبابها يمكن تفسيرها على أساس تفاعل العوامل المتبادلة والناجمة عن الاختلافات السوسيو–إقتصادية الديمغرافية والإيكولوجية.[1]

وإذا جئنا للتفصيل في هاتين المقاربتين نجد أن: هناك أسباب اجتماعية وأخرى سياسية وتكنولوجية، كما أننا تناولنا الدوافع الاقتصادية من قبل.

أ- **الأسباب الاجتماعية:** إن الهجرة تدور في مجالين مختلفتين ديموغرافيا أحدهما يعرف زيادة مكانية تصل إلى حد العجز عن تلبية الطلب الوطني على العمل والسكن والخدمات الاجتماعية ويعرف الآخر انخفاض في عدد السكان خاصة نسبة الشباب بالنسبة لدول الشرق والجنوب المتوسط فإن نموها السكاني حسب تقديرات الأمم المتحدة مرشحا للارتفاع على مدى السنة القادمة ففي سنة 1998 مثلا قدر عدد السكان في الدول المطلة على المتوسط أكثر من 300 م/ن، بالإضافة إلى الفشل في حل المشاكل الاجتماعية المتمثلة في الفقر والمجاعة والبطالة وكذلك عن بعض مظاهر النجاح الاجتماعي الذي يبديه المهاجر عند عودته إلى بلده. [2]

ب- **الأسباب السياسية:** تعتبر النزاعات الحدودية وما ينجم عنها من اضطرابات سياسية ودولية بالإضافة إلى الحروب الأهلية والاضطهاد ومن الأسباب المؤدية للهجرة هي طموح الأفراد دوما للعيش في مكان آمن ومستقر.

في حين يرجع الأمين العام للأمم المتحدة أسباب الهجرة إلى النزاعات والحروب، يجمع " روبرتو اليبوتي" ما بين الهجرة الاستقرارية والأمن في المتوسط ليرجع أسبابها إلى مجموعتين أساسيتين من العوامل البنيوية:

- سوء الأنظمة والحكومات الهشة في ميدان الشرعية السياسية.
- انعدام الحكومة الرشيدة والحرية السياسية التي تقف حجر عقب أمام التطور السياسي والاجتماعي وتسبب التخلف الاقتصادي. [3]

---

[1]- Henk Overbeek,l'Europe en en quete d'une politique en matiére de migration les contraintes de la mondialist et de la restructuration des marches du travail,etudes internationals,n:1,(mars,1996),pp.58,59.

[2] – عثمان محمد الحسن نور، نفس المرجع السابق، ص.85.

[3] – رقية العاقل،" إشكالية الهجرة والأمن في غرب المتوسط"، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008)، ص62.

حيث ظهر مع نهاية القرن العشرين حركات هامة من اللاجئين بصفة فردية أو جماعية من جراء الحروب والنزاعات التي عرفتها العديد من مناطق العالم، حيث انعدام الاستقرار الناجم عن الحروب والانتهاكات التي تمس حقوق الانسان حيث تعد من أحد الأسباب الرئيسية لحركات الهجرة التي تجر الأفراد على النزوح من المناطق الغير الآمنة إلى أخرى.

ج- **الأسباب التكنولوجية:** وتحتوي على تطور الاتصالات والمواصلات إذ تعد أكثر أهمية عن ذي قبل ومن خلال تطور وسائل الاتصال الحديثة يستطيع المقيمون في الدول الفقيرة معرفة مستوى المعيشة في الدول المتقدمة وكذلك التقدم في وسائل المواصلات التي أصبحت أرخص وأسهل تساعد الأفراد على الهجرة من سوق إلى سوق. [1]

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لظاهرة الهجرة.

سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى عدة نماذج وأطر تحليلية تحاول إعطاء مقاربات شاملة تفسر لنا ظاهرة الهجرة وحركة الأشخاص سواء من قبل المختصين في مجال الاقتصاد وعلم الاجتماع نحددها في ثلاث نظريات: النيوكلاسيكية، نظرية التبعية والنظريات الاجتماعية.

المطلب الأول: النظريات النيوكلاسيكية ونظرية التبعية

أولا: النظريات النيوكلاسيكية تعود بداية إلى النموذج " التطور في الاقتصاد المزدوج" لصاحبه " E.ELWIS" أين حاول أن يجد تفسير للهجرة حيث أكدت مختلف الأدبيات الاقتصادية على الفوارق الجغرافية في توزيع الدخل بين الأفراد الاقتصاديين كعامل رئيسي مسبب للهجرة الخارجية وقد أدمجت مقاربة الهجرة كعامل مسير لحياة اقتصادية أفضل مقارنة بما هي عليه في بلدان الأصل.

ففي التحليل النيوكلاسيكي الحدي المبني على المفاضلة بين المزايا والتكاليف وتعظيم المنفعة بأقل الأثمان، تعد الهجرة استثمارا قادرا على إحداث فائض صاف إيجابي يتأتى من الفارق بين الدخل المتحصل عليه في بلد الأصل والدخل المتوقع الحصول عليه في البلد المضيف مع احتساب وطرح نفقات النقل والتنقل. [2]

---

[1] – عثمان محمد الحسن نور، نفس المرجع السابق، ص.86.

[2] – عبد الفتاح العموص، "المحددات النظرية للهجرة الخارجية في البلدان المتوسطية"، على الموقع الإلكتروني، تم التصفح الموقع يوم: 21 "جانفي 2016.على الساعة 17:12

http//:www.doc.obhotoo.net.ma/mg/doc/afkar7,5-doc.

ثانيا:نظرية التبعية هي نظرية من مجال العلوم الاجتماعية، مفادها أن الفقر وعدم الاستقرار السياسي والتخلف في دول الجنوب يعود سببها إلى المسار التاريخي الذي رسمته لها دول الشمال ، غير أن استحالة النمو بالنسبة لدول الجنوب قد دحضه الاقلاع الاقتصادي الذي حققته النمور الأسيوية في التسعينات والصين والهند في الثمانينات وهو ما كان سقوط لهذه النظرية.

ظهرت نظرية التبعية في التسعينات من القرن الماضي وحاولت إبراز تأثير سيطرة" الرأسمالية الدولية" على اقتصاديات الدول النامية الذي أدى إلى بقائها في حالة التخلف. [1]

لقد استطاعت نظرية التبعية أن يكون لها تأثير كبير في الستينات والسبعينات، وكانت تقوم على أن الدول الأغنى في حاجة للدول الأفقر حتى تستمر هي في النمو، ظهرت هذه النظرية في الخمسينات وهي مناقضة لنظرية التحديث أو التصنيع التي تدعي بان البلدان هي في طور أدنى من النمو وأن هذه البلدان لم تندمج في الاقتصاد الشامل، أما بالنسبة لنظرية التبعية فإن هذه البلدان مندمجة غير أنها هيكليا في حالة تبعية مستمرة حيث أنها ممنوعة مثلا من الانتاج الوطني بما يجعلها مجبرة على اشترائها من الشركات الاستعمارية. [2]

يرى "أندري خوندر فرانك" "Andre gunder Frank" أن تبعية دول الجنوب تفسر تاريخيا بالاستعمار وبالتبادل التجاري غير المتكافىء.

أما بالنسبة للاقتصادي الأرجنتيني " راوول بربيش" " Raul prebisch" فإن ثراء البلدان الغنية متناسب عكسيا مع ثراء الدول الفقيرة رغم وجود اختلافات عديدة بين أصحاب نظرية التبعية فإنهم يتفقون على ما يلي:

- أن البلدان الفقيرة مجبرة على تزويد البلدان الغنية بالمواد الأولية وباليد العاملة الرخيصة وأن ذلك ناتج عن التاريخ الاستعماري.
- أن البلدان الغنية وضعت مجموعة من الإكراهات القانونية والمالية والفنية وغيرها بما يجعل البلدان الفقيرة في تبعية، وإن هذه الإكراهات ناتجة عن ضعف نقل التكنولوجيا بين البلدان الغنية المصدرة للتكنولوجيا وبلدان الجنوب التي تعوزها تلك التكنولوجيا. [3]

أما بالنسبة لتفسير نظرية التبعية للهجرة من خلال أن تطور الرأسمالية أدى إلى نظام عالمي مكون من دول مركزية مصنفة ومتطورة ودول محيطة متخلفة تربطهما علاقة غير متكافئة تؤدي إلى تبعية المحيط للمركز.

---

[1] – محمد دويدار، **مبادىء الاقتصاد السياسي، الإقتصاد النقدي، الإقتصاد دولي**،(بيروت: دار الجامعية للطباعة والنشر، د.س.ن)، ص.220.

[2] – اسماعيل محمد هاشم، **التحليل الكلي والدورات التجارية**،(مصر: دار الجامعات المصرية،1974)، ص.45.

[3] – رابح كعباش، **سوسيولوجيا التنمية**،(قسنطينة: مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة جامعة منتوري، 2006)،ص.26.

هذه النظرية تعتبر أن الهجرة هي شكل من أشكال استغلال دول المركز للمحيط، تكون نتيجة تعميق عدم المساواة في الأجور ومستويات المعيشة الموجودة بين الأفراد في دول المحيط والمركز. [1]

ويعتبر سمير أمين في هذا الصدد أن الهجرة عامل أساسي لتحويل فائض القيمة من دول المحيط إلى دول المركز، خاصة هجرة الكفاءات لأن دول المحيط هي التي تتحمل تكاليف التعليم والتكوين.

وقد أستطاع كل من " أ. بورتس" " A.Portes" و" س. ساسن"S.Sasson" عام 1988 تطبيق مبادئ نظرية التبعية لتفسير الهجرة تبعا للتطورات التي عرفها تطور النظام الرأسمالي، حيث يرى هؤلاء أن كافة حركات الهجرة تعود إلى توسيع النظام الرأسمالي نحو دول المحيط واختراق اقتصادياتها التي تصبح تابعة أكثر فأكثر [2]، هذا الاختراق بدأ مع المرحلة الاستعمارية ثم تعمق بسبب تبعية أنظمة هذه الدول وكذا بسبب الشركات المتعددة الجنسيات والاستثمار الأجنبي، ولزيادة الأرباح فإن دول المركز تتجه للبحث عن المواد الأولية في دول المحيط، كما تقوم باستغلال يدها العاملة، الاختراق يحدث أيضا نتيجة مسار تحديث اقتصاديات دول المحيط بإدخال أنماط التسيير الرأسمالي التي تحل محل الأنماط التقليدية، فبفضل هذه التطورات ينتقل المهاجرون للعمل في هذه الدول الصناعية التي تحتاج قطاعاتها ليد عاملة تقبل العمل بأجور منخفضة وفي ظروف عمل صعبة. [3]

المطلب الثالث: النظرية الاجتماعية

سوسيولوجيا الهجرات هو فرع من فروع السوسيولوجيا المعاصرة، ظهر في مطلع القرن الماضي مع مدرسة شيكاغو، تطور في أوربا خلال فترة السبعينات يدرس أثر وفود المهاجرين وانعكاسات ذلك على المجتمع المضيف كما يدرس مجموعة المشاكل التي يخلقها عدم الاندماج، وهو الاتجاه نظري مهتم بدراسة ووصف وضعية الهشاشة التي يعيشها الشباب المهاجر. [4]

ينظر الاتجاه الاجتماعي إلى الهجرة على أنها إفراز اجتماعي ناجم عن مظاهر السلوك والتفاعلات والعمليات الاجتماعية المتنوعة التي تحدث داخل المجتمع ويكتسي هذا المفهوم بعدين هما:

أ-**البعد الأول:** يربط التغييرات بنسبة الهجرة غير الشرعية في البناء الاجتماعي بما في ذلك التحولات والنظم الاجتماعية.

ب-**البعد الثاني:** يربط بين الهجرة غير شرعية والتفاعل الذي يحدث بين الأفراد داخل البناء الاجتماعي.

---

[1] – اسماعيل محمد هاشم، نفس المرجع السابق، ص.63.

[2] – سمير محمد عياد،" الهجرة في المجال المتوسطي: العوامل والسياسات" (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول :" الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق"، الوكالة الوطنية لتنمية البحث الجامعي،2008)، ص.227.

[3] – غالية بن زيوش،" الهجرة والتعاون المتوسطي منذ منتصف التسعينات"، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر، 2005)، ص.30.

[4] – فايزة بركان، نفس المرجع السابق، ص.25.

تهتم النظريات الاجتماعية بدراسة الجوانب الاجتماعية والثقافية ووضعيات مجتمعات المهاجرين المقيمين مع التركيز على وضعية الاستغلال، التمييز الاجتماعي والثقافي وكفاح المهاجرين ضد التمييز الممارس ضدهم، ونضالهم من أجل الحصول على حقوقهم وكذا التنظيمات المساندة لهم من جمعيات حقوق الانسان. [1]

كانت الهجرة فيما مضى تتم دون قيد أو شرط وخاصة بعد الحرب العلمية الثانية حيث كانت أوربا بحاجة إلى أيدي عاملة لتدارك مخلفات دمار الحرب ولكن بعد اتفاقية شنغن وتشديد الحصول على التأشيرة للهجرة القانونية و فتح أبواب الهجرة غير المشروعة أمام الراغبين في الهجرة.

والحقيقة أن تفسير سلوك الهجرة غير الشرعية لا يخرج عن إطار النظريات الأساسية في علم الاجتماع هي النظرية الوظيفية، النظرية الماركسية والنظرية التفاعلية الرمزية. [2]

أولا: النظرية الوظيفية:

إن دراسة الهجرة غير الشرعية من منطلق المنهج الوظيفي تقوم على أساس أنها:

- سلوك يخالف القواعد والأنماط السلوكية المتعارف عليها في المجتمع، فضلا عن أنه يعتبر تعدي على قواعد الضبط الاجتماعي فيقضي إلى تمزيق العلاقات والأبنية الاجتماعية وتفكك الروابط القرابية بين الأفراد والجماعات الاجتماعية.[3]
- إخفاق في النظم الاجتماعية المختلفة من حيث تسريب أفراد المجتمع المعايير والقيم التي يرعاها المجتمع.
- فشل أفراد المجتمع في استيعاب معاييره القائمة على التضامن والتساند الاجتماعيين. [4]

وكذلك يؤكد أنصار المنهج الوظيفي على ضرورة توقيع العقاب على مثل هذا النوع من السلوك مع ضرورة إتباع طرق الإصلاح.

ثانيا: النظرية الماركسية:

حسب هذه النظرية فإن الهجرة تحدث نتيجة التوزيع غير العادل للثروة في المجتمع مما يحدث الصراع بين من يملكون هذه الثروة والذين لا يملكون ذلك، ويشهد العصر الحالي نظاما عالميا يقود إلى الثراء الفاحش، ويلاحظ أن الديمقراطية أفرغت من مضمونها في عصر العولمة بحكم الأثرياء الجدد فاختلت

---

[1] – خليل عبد الهادي، **علم الاجتماع السكاني**،(د.م.ن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2009)،ص.70.

[2] – مصطفى عمر حمادة، **السكان والتنمية**(مصر: دار المعرفة الجامعية، 2010)، ص.175.

[3] – عمر معن خليل، **الآثار الاجتماعية لظاهرة تقريب المهاجرين غير شرعيين**، (الرياضة قسم البرامج التأديبية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2004)، ص.20.

[4] – مصطفى عمر حمادة، نفس المرجع السابق، ص.35.

توازنات التنمية وارتفعت البطالة في الدول، وظهر الفقر واشتدت حدة المعاناة وأصبح الوضع لا يطاق فبدأ الصراع واضحا بين الطبقات مما دفع البعض إلى البحث عن منافذ الهجرة. [1]

ثالثا: النظرية التفاعلية الرمزية

يعد عالم الاجتماع الأمريكي " إدوارد كيمرة " أبرز من يمثل الاتجاه التفاعلي الرمزي أو التأثير الاجتماعي المتبادل حيث يرى أن الانحراف في السلوك بصفة عامة هو نتيجة صراع تظهر آثاره في نظم المجتمع. [2]

المبحث الثالث: دراسة في مفهوم اللجوء

[1] – أمير فرج يوسف، **مكافحة الإيجار بالبشر والهجرة غير شرعية طبقا للوقائع والمواثيق والبروتوكولات الدولية**،(د.م.ن: دار الهناء للتجليد الفني، المكتب العربي الحديث، 2011)،ص.159.

[2] – فتيحة كركوش، نفس المرجع السابق.

تعد ظاهرة اللجوء من أقدم الظواهر التي عرفتها البشرية على مر التاريخ فكل الحضارات التي سادت ثم بادت، عرف أهلها الهروب وانتقال من مكان إلى آخر بحثا عن ملجأ آمن.

ومع التطور الذي شهدته هذه الظاهرة والاهتمام بها على المستوى الدولي والإقليمي بهدف التعامل معها وحماية حقوق اللاجئين.

المطلب الأول: تعريف اللجوء

يعتبر مفهوم اللجوء مفهوم كثير الاستخدام في اللغة العربية، وهو مفهوم يحتمل تفسيرين في هذه اللغة فيمكن أن يفسر لغويا، كما يمكن كذلك أن يفسر اصطلاحا.

أ-**لغويا:** يعرف اللجوء من الناحية اللغوية على أنه:

اسم مصدر مشتق من الفعل لجأ فيقال : لجأ لجأ، ويقال لجأ لجوءا ويقال: لجأ فلانا، بمعنى اضطره وأكرهه، ويقال: فلان لجأ فلان بمعنى عصمه.[1]

ويقال لجأ أمره إلى الله، بمعنى أسندو، أوكل أمره إلى الله عزو وجل ويقال لجأ من القوم، بمعنى انفرد عنهم وخرج عن زمرتهم إلى غيرهم فهو متحصن منهم الى غيرهم، واللاجئ لفظ مفرد جمعه لاجئون: وهو الذي هرب من بلاده لأمر سياسي أو غيره ولجأ إلى بلاد سواها،أما الملجأ فهو لفظ مفرد جمعه ملاجئ.[2]

والملاجئ: هو مكان حريز محصن يعد في المدن وتخولها لاعتصام السكان به في أثناء الغارات الجوية.

ب- إصطلاحا:

أما من الناحية الاصطلاحية لمفهوم اللجوء والمعنى السياسي أو القانوني له فيمكن الرجوع إلى الوثائق والقوانين الدولية التي تطرقت لهذا الأمر ومن أهمها" اتفاقية جنيف الخاصة بوضع اللاجئين" عام 1951، حيث عرفت هذه الاتفاقية اللاجئ على أنه:" كل شخص يوجد نتيجة أحداث وقعت قبل 1951/01/01 وبسبب خوف ما يبرره من التعرض للاضطهاد ، بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتماءه إلى فئة اجتماعية معينة، أو آراءه السياسية خارج بلد جنسيته ولا يستطيع أولا يريد ذلك، بسبب الخوف أن يستظل بحماية ذلك البلد، أو كل شخص لا يملك جنسيته ويوجد خارج بلد إقامته المعتادة، نتيجة مثل تلك الأحداث ولا يستطيع أو لا يريد بسبب الخوف أن يعود إلى ذلك البلد.

ويعتبر كل من الإعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر عام 1948 م [3]والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الصادر عام 1966م بمثابة مرجعيتان فيما يخص تعريف مفهوم اللجوء، والحقوق القانونية الدولية المكفولة للاجئ، أما اتفاقية جنيف الخاصة بوضع اللاجئين والصادرة عام 1951 والبروتوكول

---

[1] – نديم مسلم، نفس المرجع السابق، ص.10.

[2] – كرم البستاني وآخرون، **المنجد في اللغة**، (بيروت: دار المشرق ودار الفقه للطباعة والنشر، 2000)، ص.713.

[3] – عبد الله لحود وجوزيف مغيزل، **حقوق الإنسان الشخصية والانسانية**،(بيروت: منشورات عويدات، 1972)،ص.5.

المكمل لها الصادر 1967، فهما يعتبران المرجعان الدوليان الأهم بالنسبة للاتفاقيات الدولية فيما يتعلق بتحديد مفهوم اللجوء وحقوق اللاجئين، ولقد اعتمد مؤتمر الأمم المتحدة للمفوضين بشأن اللاجئين وعديمي الجنسية، هذا المؤتمر الذي دعته الجمعية العامة للأمم المتحدة للانعقاد بقرارها رقم (429-50) الصادر بتاريخ 1950/12/14، ولقد دخلت اتفاقية جنيف الخاصة بوضع اللاجئين موضع التنفيذ في 1954/04/22. [1]

وهذا ولقد اعتبرت اتفاقية جنيف الخاصة بوضع اللاجئين أن مشكلة اللاجئين مشكلة دولية، لا تعني فقط الدول والحكومات التي تتعرض لها وهذا نظرا للخصوصية الانسانية التي تحملها هذه المشكلة من جهة، ونظرا لصعوبة تكفل دولة الملجأ باحتياجات اللاجئين إليها، حتى عودتهم إلى ديارهم من جهة ثانية.

ولهذا اعتبر لزاما أن تتكفل الجماعة الدولية ومنظماتها، وعلى رأسهم الأمم المتحدة بتحقيق التعاون الدولي الفعال لحل قضايا اللاجئين ومشكلة اللجوء في العالم. [2]

ولقد أكدت جميع الاتفاقيات الدولية وشرائع الأمم المتحدة، على أن اللاجئ يتمتع في ملجأه بكافة الحقوق والحريات الأساسية، كما أكدت أنه يتوجب على الدولة المضيفة للاجئين، أن تعطي الحق الكامل لهم في ممارسة شعائرهم الدينية بنفس القدر الذي يتمتع به مواطنو هذه الدولة وأن تكون معاملة دولة الملجأ أفضل معاملة ممكنة مع اللاجئين، على أن لا تكون أقل من تلك الممنوحة للأجانب، فيما يتعلق بحيازة الأموال المنقولة وغير المنقولة وكذلك الإيجار وحق ممارسة عمل مأجور، وأن يكون للاجئ حق في أن تكون له زوجة تحمل جنسية بلاد إقامته إذا ما أراد ذلك.

كما أعطت اتفاقية جنيف كامل الحق للاجئ المقيم على أراضي دولة الملجأ، حق اختيار محل الإقامة(مع التقيد بالأنظمة التي تطبق على الأجانب) والتنقل الحر ضمن أراضيها مع السماح لهم بنقل ما حملوه إلى أرضها من موجودات إلى بلد آخر، سمح لهم بالانتقال إليه بقصد الاستقرار. [3]

وطبقا لبنود اتفاقية جنيف فإنه لزاما على جميع الدول الموقعة على هذه الاتفاقية، أن تصدر بطاقة هوية شخصية لكل لاجئ موجود في إقليمها لا يملك بطاقة هوية شخصية، وأن تصدر له وثيقة سفر صالحة إذا كان لا يملك وثيقة سفر صالحة، وهذا بالنسبة للاجئين النظاميين المقيمين في إقليمها.

وعليه يمكن القول أن اللجوء يحدث نتيجة للغزو والنزاعات والحروب الأهلية وانتهاكات حقوق الإنسان حسب العرق أو الدين، ويعد اللاجئين فئة خاصة من الناس نتيجة لحاجاتهم إلى الحماية والرعاية الدولية

---

[1] – نديم مسلم، نفس المرجع السابق، ص.11.

[2] – ابراهيم أحمد شلبي، **التنظيم الدولي: دراسة في النظرية العامة والمنظمات الدولية**،(بيروت: الدار الجامعية للنشر والطباعة، 1984)،ص.209.

[3] – فيليب لافوابية،" اللاجئون والأشخاص المهجرون: القانون الدولي الإنساني ودور اللجنة الدولية للصليب الأحمر"، المجلة الدولية للصليب الأحمر، جنيف: العدد 1995،305، ص ص.162-180.

التي تلتزم بها في المقام الأول مفوضية شؤون اللاجئين التابعة لمنظمة الأمم المتحدة[1] وتقوم المفوضية بإجراءات عديدة لدراسة أوضاع اللاجئين بصورة فردية أو جماعية لكي يصبحوا مؤهلين للحصول على خدماتها ومن ثم إجراء عملية إعادة التوطين التي تواجه صعوبات أهمها:

- وقوع بعض حالات الفساد.
- وجود أعداد من المهاجرين وسط اللاجئين الذين يودون استغلال قنوات طلب اللجوء كوسيلة لدخول الدولة الصناعية بحثا عن فرص العمل.
- قلة الإمكانيات المادية لدى المفوضية. [2]

المفاهيم ذات صلة:

يتداخل مفهوم اللجوء مع العديد من المفاهيم، خاصة المتعلقة باللجوء في الإسلام.

- **النفي: Exile**

هو ظاهرة قديمة واستمرت لوقتنا الحالي، لكن بخصائص مختلفة وبالتالي يعرف المنفي بأنه" الفرد الذي أجبر على العيش بعيدا عن وطنه بسبب مواقفه خاصة السياسية ومع رغبته الدائمة في الرجوع إلى الموطن الأم". [3]

- **الإستجارة:**

وهي من استجار: أي طلب الأمن، قال تعالى"**وَإِن أَحَدٌ مِنَ المُشرِكينَ استَجارَكَ فَأَجِرهُ حَتّى يَسمَعَ كَلامَ اللَّـهِ ثُمَّ أَبلِغهُ مَأمَنَهُ ذلِكَ بِأَنَّهُم قَومٌ لا يَعلَمونَ**" [4] والجار والمجير هو الذي يمنعك ويجيرك، يقال: استجار من فلان، أي أجاره منه.

---

[1] – أنطون زحلان"_مشكلة هجرة الكفاءات العربية"،(قدمت هذه الورقة في الندوة التي نظمتها اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، بيروت، 1971).

[2] – عبد الرحمان، الصلة بين الهجرة واللجوء، (ورقة غير منشورة في الحلقة العلمية عن أثر تهريب المهاجرين غير الشرعيين، قسم البرامج التدريبية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية الرياض، 2005).

[3] – كنزة قتي وسمير هوام،" التداعيات الأمنية لظاهرة اللجوء في الشرق الأوسط: مسألة اللاجئين السوريين في تركيا نموذجا"،(مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية ودراسات أمنية، قسم العلوم السياسية جامعة قالمة، 2014–2015)، ص ص . 14،15.

[4] – سورة التوبة، آية 6.

- **المستأمن:**

هو طالب الأمن، وهو من دخل البيت الحرام لاجئا إليه فهو آمن.

- **ابن السبيل:**

هو المسافر الذي انقطع به الطريق، فأراد الرجوع إلى بلده، فلم يجد ما يتبلغ به، فله من الصدقات نصيب، وقد ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه الذي جاوز بلدا إلى آخر. [1]

المطلب الثاني: الجذور التاريخية للجوء.

يقول الفيلسوف أوغست كونت * " إن أي نظام لا يمكن فهمه جيدا إلا من خلال تاريخه" من هنا تبدأ أهميته دراسة نشأة فكرة اللجوء وتطورها عبر العصور، يمثل انتقال الإنسان القديم من المكان الذي ولد فيه إلى مكان آخر نجد من أهم التحديات التي فرضتها عليها الحياة القاسية.

لذلك نجد أن فكرة البحث عن ملجأ آمن ليست وليدة القرن العشرين فهي ملازمة في أي وقت، فهي تتطور وتتغير تبعا لتغير واقع الحياة الإنسانية.

أولا: حق اللجوء في العصور القديمة

إن فكرة الملجأ قديمة قدم البشرية، فهي ملازمة في الواقع للتعذيب والاضطهاد، فقد كان الإنسان البدائي يلجأ إلى جبال والغابات والأدغال لكي تحميه من أخطار الطبيعة.

وعندما نشأت داخل الجماعة الواحدة أماكن معينة اعتبرها الناس بسبب معتقداتهم الدينية أو الخرافية أماكن ذات حرمة خاصة لا يجوز انتهاكها على أساس الخوف من غضب أو لعنة الآلهة، وسرعان ما اتخذ بها بعض الأفراد ملاذا يأوون إليه لحمايتهم من بطش وانتقام خصومهم. [2]

لذلك يمكن القول بأن نظام اللجوء نشأ في الأصل نشأة دينية حيث كان يحق لأماكن العبادة أن تحمي الفارين من الظلم والقهر، ومن هنا ظهرت فكرة الملجأ الديني الذي عرف عند المصريين القدماء والإغريق والرومان.

فبالنسبة لحق اللجوء في مصر القديمة أثبتت بعض النقوش الموجودة في المعابد المصرية، أن حق الملجأ كان معترفا به في مصر القديمة، وكان يمنح للمستضعفين ومرتكبي الجرائم غير العمدية، حيث كانت المعابد محاطة بأسوار عالية يصعب الدخول إليها، [1] فقد كانت هذه المعابد تحمي الناس من ملاحقة العدالة.

---

[1] – صلاح الدين طلب فرج، حقوق اللاجئين في الشريعة والقانون الدولي"، العدد الأول، المجلد السابع عشر(2009)، ص ص .163،164.

* – أوغست كونت(1857/1798) عالم اجتماع وفيلسوف اجتماعي فرنسي، أكد على ضرورة بناء النظريات العلمية المبنية على الملاحظة، إلا أن متاباته كانت على جانب عظيم من التأمل الفلسفي، ويعتبر نفسه مؤسس الفلسفة الوضعية، من أهم أعماله كتاب" الفلسفة الوضعية" الذي ظهر لأول مرة في ستة أجزاء عام 1830.

[2] – عقبة خضراوي، نفس المرجع السابق، ص.36.

ونتيجة ازدهار الحضارة المصرية في ذلك الوقت، كانت مصر مقصدا للشعوب طلبا للرزق والعلم والحماية، عند الإغريق حدث تطور ملحوظ لفكرة حرمة المعابد حيث كانت القاعدة تقول إن كل من اعتصم بالمعبد أو الأماكن الملحقة به لا يجوز المساس به ما دام قد بقي داخل مكان الملجأ، وإذا غادره رفعت عنه الحماية الإلهية.

كما كانت مدافن قتلى الحروب، تتمتع بحق حماية الأشخاص الملاحقين من طرف أعدائهم ومع ازدهار الحضارة الإغريقية واستقرارها، قام ملوك تلك الحقبة بتشجيع الهجرة إلى الأراضي التي تقع تحت سيطرتهم وإنشاء مراكز للإستطان على المستعمرات العسكرية، ومن هنا بدأ ما يعرف بالملجأ الاقليمي أي سلطة الدولة في منح اللجوء داخل إقليمها. [2]

أما في زمن " الحضارة الرومانية" فقد وجدت بعض تطبيقات اللجوء وكان أول ملجأ عرفه الرومان يتمثل في غابة موجودة في جبل كابينولان Capi Nolan.

كما قام الملك روميليوس romulus لبناء مرتبة روما حول معبد لإله يسمى إله الملجأ، يلجأ إليه الأشخاص المتابعون جنائيا ومدنيا، وعرف الرومان أيضا اللجوء إلى تماثيل الأباطرة حيث كانت شخصية الإمبراطور ذات أهمية كبيرة ويعتبر عدم احترام الملجأ جريمة يعاقب عليها القانون الروماني بالقتل، لكن عندما حدثت تجاوزات في استعمال نظام الملجأ بعد أن امتلأت المعابد بأخطر المجرمين والعبيد، أصبح هذا النظام لا يتماشى مع طابع الانضباط في الإمبراطورية الرومانية، ومن ثم قام الأباطرة بإلغاء الملجأ الديني بالنسبة لبعض المعابد. [3]

ثانيا: حق اللجوء في الشرائع السماوية

كان للاعتقاد الديني دور مهم في تكريس حق اللجوء وتوفير الحماية للشخص المهدد في حياته، بسبب ارتباط فكرة الأمن بالآلهة والدين في البداية، فقد اتفق جميع المؤرخين على أن نظام الملجأ نشأ في الأصل نشأة دينية، فالشعوب التي نمت حاستها الدينية. [4]

كانت الأولى في تأسيس نظام الملجأ، لذلك سنتطرق فيما يلي لحماية اللاجئين في الشريعة اليهودية، المسيحية و الشريعة الاسلامية.

عرفت الشريعة اليهودية الهجرة وطلب اللجوء بناءا على رغبة الله، أو طلب الرزق أو الاحتماء من الكوارث الطبيعية.

---

[1] – أبو الخير أحمد عطية، **الحماية القانونية للاجئ في القانون الدولي**،(القاهرة: دار النهضة العربية، 2008)،ص.14.

[2] – عقبة خضراوي، نفس المرجع السابق، ص.37.

[3] – أيمن أديب سلامة، **الحماية الدولية لطالب اللجوء**،(القاهرة: دار النهضة العربي، 2002)، ص.11.

[4] – برهان أمر الله، **حق اللجوء السياسي دراسة في نظرية حق الملجأ في القانون الدولي**، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2008)،ص.32.

فقد عرف المجتمع اليهودي ما يسمى بمدن الملجأ الثلاث التي خصصها موسى عليه السلام، ليلجأ إليها القاتل غير المتعمد، وبعده قام ببناء ستة مدن لنفس الغاية، وقد ذهب البعض إلى القول بأن اليهود قد عرفوا الملجأ قبل أن يستقروا في فلسطين، إلا أن مفهوم اللجوء في الديانة اليهودية كان ضيقا، لأنه يقتصر على القاتل غير المتعمد، وغايات أخرى محددة. [1]

أما بالنسبة لحماية اللاجئ في "الشريعة المسيحية" فعندما أرسل الله تعالى عيسى ابن مريم رسولا إلى الناس، آمن به الحواريون وأخذوا يضربون في مختلف أرجاء الأرض يدعون غيرهم إلى اتباع تعاليم التوحيد، وبانتشار المسيحية اتسع نطاق ممارسة اللجوء، ففي بيزنطة" مملكة الرومان القديمة"[2] قام الملك" دقيانون" بتعذيب وقتل أتباع عيسى عليه السلام مما دفع ببعض هؤلاء الحواريين إلى الخروج من المدينة واللجوء إلى الكهف خوفا من اضطهاد الملك الذي منعهم من ممارسة شعائرهم الدينية وتوعدهم بالقتل.

وفي القرن الرابع للميلاد اتخذ الملجأ الديني صورة نظام الشفاعة، حيث يسمح لرجال الدين بالشفاعة لدى الحاكم عن المذنب الذي لجأ الكنيسة لحمايته. [3]

إلا أنه في القرن الخامس الميلادي أصبح للملجأ الديني أساس قانوني حيث صدرت عدة قوانين تعاقب على المساس بسلامة اللاجئ داخل الكنيسة أو انتزاعه منها.

وقبل ظهور الاسلام، عرفت القبائل العربية في زمن الجاهلية حق الشخص في الملجأ وكانوا يسمونه الدخالة أو النجدة، وهذا بسبب حياتهم القاسية في الصحراء، لهذا كانوا يكرمون اللاجئ إليهم بالطعام والمسكن.

لما ظهرت الشريعة الإسلامية أقرت بقداسة وحصانة أماكن العبادة وزودتها بأساس قانوني مصدره القرآن والسنة، فقد قال الله تعالى" **وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا** ." [4]أي جعلنا الكعبة مرجعا للناس يقبلون عليه من كل جانب، ويأمن كل من لجأ إليه وقوله تعالى أيضا" **وَمَن دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا** " [5]أي من دخل الحرم المكي بدعوة ابراهيم الخليل كان آمنا، أما في السنة فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم" من دخل المسجد الحرام فهو آمن ومن دخل بيت أبي سفيان فهو آمن ومن دخل بيته وأغلق بابه فهو آمن".

وكما عملت الشريعة الإسلامية على تنظيم الملجأ الديني فإنها لم تغفل عن تنظيم الملجأ الاقليمي، أي اللجوء الذي يمنح لشخص أجنبي يطلب الأمن والحماية ووضعت له نظام يتوافق مع مبادئها السمحة

---

[1] – على حسن فرحان،" حق اللجوء السياسي في القوانين والدساتير الحديثة، (دراسة مقارنة)"(أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين الشمس بمصر، 2008)، ص.80.

[2] – أبو الخير أحمد عطية، نفس المرجع السابق، ص.47.

[3] – برهان أمر الله، نفس المرجع السابق، ص.59.

[4] – سورة البقرة، الآية 125.

[5] – سورة آل عمران، الآية 97.

اصطلح على تسميته" بالأمان" وهو إعطاء المسلم الأمن للأجنبي غير المسلم الذي جاء لأرض المسلمين " دار الإسلام" طلبا للحماية من اعتداء الغير على حياته. [1]

لذلك يرى بعض الفقهاء في الشريعة الاسلامية جعلت الملجأ حق للاجئ سواء كان مسلم أو مشرك والتزام على عاتق الدولة الاسلامية، فلا يجوز لها أن تسلم المستأمن إلى دولته دون رضاه كما أن رد اللاجئ إلى دولة يخشى فيها على حياته أو انتهاك حقوقه الأساسية يعد غدرا والغدر حرام في الشريعة الاسلامية. [2]

وقد نوه القرآن الكريم إلى مسألة المهاجرين وتضحياتهم كما نوه إلى سماحة الأنصار وذلك في قوله تعالى:" **وَالَّذِينَ آمَنوا وَهاجَروا وَجاهَدوا في سَبيلِ اللَّـهِ وَالَّذينَ آوَوا وَنَصَروا أُولئِكَ هُمُ المُؤمِنونَ حَقًّا لَهُم مَغفِرَةٌ وَرِزقٌ كَريمٌ**" .[3]

وقد وضعت الشريعة الاسلامية شروطا يجب أن تتوفر في الشخص لكي يتم منحه صفة اللاجئ ويتمتع بحق الملجأ وهي كالآتي:

أ–وجود الشخص في دار الإسلام أو في مكان خاضع للدولة الاسلامية وتشمل الأقاليم التي تطبق فيها شريعة الاسلام، ويأمن من يقطنها من مسلمين ومستأمنين بأمان الاسلام.

ب–أن يوجد سبب دافع للجوء، فالإسلام لا يحصر سبب اللجوء في الهروب من الاضطهاد فقط، بل يمكن منح الملجأ لأي شخص يريد الاقامة في دار الاسلام لاعتناقه الدين الاسلامي أو لرغبته في أن يكون من أهل الذمة.

ج– عدم رغبة أو عدم إمكانية تمتع اللاجئ مع قواعد الشريعة الاسلامية ، فيجب ألا يصطدم منع الملجأ من حيث ماهيته أو نتائجه أو آثاره بأحكام الشريعة، كأن يقوم اللاجئ أو الذمي بفعل فيه ضرر على المسلمين مثل: أن يأوي الجاسوس من الكفار. [4]

ثالثا: اللجوء بعد إنشاء عصبة الأمم

أدى قيام الحرب العالمية الأولى إلى خروج مئات الآلاف من الفارين من جميع الدول في أوربا، الأمر الذي جعل مشكلة اللاجئين سواء كانت بسبب عدم احترام حقوق الانسان أو الحروب الأهلية أو العدوان الخارجي، من أهم المشاكل الدولية التي تمس مصالح المجتمع الدولي كله، ومن ثم تستدعي تدخل أعضاؤه من أجل مواجهتها، ففي سنة 1914 قامت كل من حكومات الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا وألمانيا بتأسيس لجنة من أجل تقديم المساعدة في بلجيكا والتي قامت بعملية دولية لإعانة ثمانية ملايين لاجئ في

---

[1] – على حسن فرحان، نفس المرجع السابق، ص.41.

[2] – محمد الغزالي، **حقوق الانسان بين تعاليم الاسلام وإعلان الأمم المتحدة**،(القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر،2005)،ص.31.

[3] – سورة الأنفال، الآية 74.

[4] – نفس المرجع السابق، ص ص.31،32.

شمال فرنسا وبلجيكا المحتلة من طرف القوات الألمانية وبموجب اتفاقية فرساي "versaille" عام 1919 تم إنشاء عصبة الأمم بهدف تحقيق السلم العالمي ومنع الحروب من جهة وتنظيم وتوثيق التعاون الدولي في المجالين الاقتصادي والاجتماعي من جهة أخرى.[1]

لذلك نجد أن عصبة الأمم اهتمت منذ بداية عهدتها بمشكلة اللاجئين وحاولت إيجاد حلول لبعض جوانبها وذلك في حدود ما كانت تسمح به الظروف التي كانت في تلك الفترة من تاريخ العالم، ومن ثم لجأت إلى عقد المؤتمرات وإصدار التوصيات وإبرام اتفاقيات فضلا عن إنشاء بعض الوكالات الدولية لرعاية اللاجئين مثل:

- المفوض السامي لشؤون اللاجئين الروس ومكتب نانسن.
- المفوض السامي لشؤون اللاجئين القادمين من ألمانيا.

رابعا: حق اللجوء بعد إنشاء هيئة الأمم المتحدة

عندما تم التوقيع على ميثاق الأمم المتحدة في جوان 1945 في سان فرانسيسكو أكد هذا الميثاق على أهمية تنمية القانون الدولي وتطويره ومدى تأيثره على المركز القانوني للأفراد، ومن يتضمنهم من اللاجئين، وذلك بعد أن أدرك المجتمع الدولي أهمية وجود هيئات دولية خاصة بشؤون اللاجئين، نتيجة الآثار الجسيمة التي خلفتها الحرب العالمية الثانية والتي من بينها تشرد ما يقارب 30 مليون شخص الذين أصبحوا بلا مأوى. [2]

وفي سنة 1946 اعتمدت هيئة الأمم في دورتها الأولى لقرار رقم 45، والذي أرست بموجبه أنشطة الأمم المتحدة لدعم اللاجئين، وقد أوصت الجمعية العامة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي تشكيل لجنة للنظر في جميع جوانب هذه المسألة، وبعد أن اجتمعت اللجنة المكلفة في لندن، أكدت على ضرورة إنشاء جهاز دولي للتعاطي مع قضية اللاجئين، وفي شهر ديسمبر 1946 ثم إنشاء " المنظمة الدولية للاجئين" وهي المنظمة الدولية الأولى التي تتعامل بشمولية مع جميع الأمور المتعلقة بوضعية اللاجئ بما في ذلك تسجيلهم وتحديد وضعهم وعودتهم إلى بلد الأصل. [3]

وبدأت المنظمة بممارسة مهامها وفقا لدستورها، حيث قامت بتوطين ما يزيد عن مليون لاجئ خارج أوطانهم، وإعادة 73000 إلى دولهم الأصلية، وبعد رفض آلاف اللاجئين العودة إلى بلدانهم، تبين للمنظمة أن مشكلة اللجوء ليست ظاهرة مؤقتة، الأمر الذي دفع الدول الأعضاء فيها إلى التنازل عن مهمة حماية

---

[1] – مبروك غضبان، **التنظيم الدولي والمنظمات الدولية: دراسة تاريخية لتطور التنظيم الدولي ومنظماته**،(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1994)، ص.43.

[2] – أيمن أديب سلامة، نفس المرجع السابق، ص.51.

[3] – فيصل شنطناوي، **حق الإنسان والقانون الدولي الانسان**،(القاهرة: دار الخامد للنشر والتوزيع، 2001)، ص.236.

اللاجئين، بعد إذن من هيئة الأمم ومن أجل تدارك الوضع قامت الجمعية العامة وبموجب القرار رقم (28/د5) [1] بتاريخ 14 ديسمبر 1950 بتأسيس" المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين" على أن تبدأ أعمالها في الأول من جانفي 1951 ولمدة 3 سنوات ليتم تمديد عهدتها فيما بعد، ويتمثل الاختصاص الأساسي للمفوضية وفقا لنظامها الأساسي في توفير الحماية الدولية للاجئين وإلتماس حلول دائمة لمشكلاتهم بتسهيل عودتهم الطوعية وإدماجهم في مجتمعات وطنية جديدة.

المطلب الثالث: حالات اللجوء في التاريخ الإنساني

أولا: التقسيم بحسب الأسباب المؤدية لحدوث اللجوء

أ- حالات اللجوء بسبب ظواهر طبيعية تقع فوق مسؤولية الإرادة والأفعال البشرية:

هذه الحالات من اللجوء موجودة منذ القدم، لكونها مرتبطة بظواهر طبيعية التي يحيا الانسان فيها منذ بدأ الخليقة، وظواهر طبيعية متكررة بشكل دوري منتظم، استطاع الانسان أن يتكيف معها مثل فيضان نهر النيل (النيل هو أهم انهر إفريقيا وأطول أنهار العالم بطوله المقدر ب 6.700كلم) الذي استطاع الانسان المصري منذ القدم التكيف معه واستفاد منه في تخصيب الأراضي المحيطة بضفتي نهر النيل، لكن ليست كل الظواهر الطبيعية تجلب معها الخير والفائدة [2]للإنسان فهناك من الظواهر ما يشكل كوارث كبرى على البشر من امثلة ذلك البراكين، الزلازل ، القحط الشديد...

ترتب عن هذه الظواهر عدة نتائج مؤثرة عبر تاريخ الانسانية ومن هذه النتائج ما يلي:

1- في حالات كثيرة من التاريخ، أدت براكين ثائرة أو زلازل إلى إبادة مدن أو قرى بأكملها، مثلها حصل في العصور القديمة مع مدينة" بومبي" في جنوب إيطاليا والتي ضربها بركان " قيزوف" عام 1979 مما أدى إلى إفناء المدينة بأكملها ودفنها تحت الرماد والحمم البركانية. [3]

2- هناك حالات أدت فيها الظواهر الطبيعية إلى نتائج أخرى، فلقد أدت الكثير من هذه الظواهر الطبيعية التي يتعذر على الانسان اتقاء شرها ومن أهم أمثلة هذه الحالات في تاريخ الانساني القديم هجرة شعوب البحر (بحر إيجة) إلى منطقة شرق البحر المتوسط وآسيا الصغرى، [4] بعد انفجار بركان سانتوريني والزلازل الكبيرة المتعاقبة على منطقة بحر إيجة في القرن الثالث عشر قبل الميلاد، لقد أدت هذه الهجرة إلى حدوث تغييرات على منطقة سكانيا.

ب-حالات اللجوء لأسباب تقع تحت مسؤولية الإرادة والأفعال البشرية

---

[1] – عقبة خضرواي، نفس المرجع السابق، ص.52.

[2] – نديم مسلم، نفس المرجع السابق، ص.21.

[3] – اسكندر كيميل وآخرون، **المنجد في الأعلام**، (بيروت: دار المشرق ودار الفقه للطباعة والنشر، 2000)،ص.477.

[4] – حمد سعيد الوعد، **حرب المياه في الشرق الأوسط**،(دمشق: دار كنعان للدراسات والنشر، 1990)، ص.166.

على العكس من الحالات السابقة للجوء والتي لا علاقة للبشر في افتعال أسبابها فإن هذه الحالات من اللجوء لا علاقة لها بظواهر الطبيعية الكارثية، بل بأفعال البشر الارادية.

إن النزاعات المسلحة الداخلية والحروب بين الدول وأعمال الإبادة المنظمة وغيرها من أشكال الاعتداءات المسلحة تؤدي في كثير من الأحوال إلى حدوث عمليات تهجير قسري ولجوء للآلاف من ضحايا هذه الاعتداءات والنزاعات المسلحة إضافة أيضا إلى قتل الآلاف كنتيجة مباشرة لهذه النزاعات. [1]

ثانيا: التقسيم بحسب مكان الملاذ الآمن

أ- النازحون داخل أراضي دولهم:

تميز منظمة الأمم المتحدة بين نوعين من مطالبي الأمان والملاذ، في وقت الحروب والأزمات السياسية هما:

النوع الأول: أول هاذين النوعين هم طالبوا الأمان والملاذ في مكان آخر غير مكان إقامتهم الأصلي، ويكون هذا الملجأ داخل الحيز السيادي لدولة طالبي الأمان الأصلية فيطلق عليهم في هذه الحالة من ناحية القانون الدولي تسمية" نازحون" [2] على اعتبار أنهم لم يغادروا بلدهم الأصلية، ولم يجتازوا حدود دولية أثناء عملية بحثهم عن مكان آمن يلوذون إليه.

النوع الثاني: هم طالبوا الأمان في مكان آخر غير مكان إقامتهم الأصلي ويكون هذا الملجأ خارج الحيز السيادي لدولة طالبي الأمان الأصلية، فيطلق عليهم في هذه الحالة من ناحية القانون الدولي تسمية " لاجئين" على اعتبار أنهم غادروا بلادهم الأصلية واجتازوا حدودا دولية معترف بها أثناء عملية بحثهم عن مكان آمن يلوذون إليه.

ب-اللاجئون خارج أراضي دولهم:

يطلق مصطلح " اللاجئ" [3] من الناحية القانونية الدولية على الأشخاص الذين طلبوا الأمان والملاذ خارج حدود أراضي دولهم الأصلية.

فلقد جعلت الأمم المتحدة قضية التكفل باللاجئين خارج حدود أراضي أوطانهم، من جراء الحروب الأهلية أو الدولية أو النزاعات السياسية أو أعمال الاضطهاد من واجبات وصلاحيات مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين من الحالات النموذجية الأولى لظاهرة اللجوء الشركي نتيجة الحروب بين الدول في

---

[1] – نديم مسلم، نفس المرجع السابق، ص.34.

[2] – اللجنة الوطنية للصليب الأحمر" القانون الدولي الانساني"،(جنيف: مطابع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2004)، ص.10.

[3] – غيل بولدينغ، **دراسة تحليلية في القانون الدولي: حق العودة الفردي واللاجئين الفلسطنيين عام 1948**،(بيت لحم: بديل مركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين 1973)، ص.23.

التاريخ الدولي الحديث، هناك حالة اللجوء البشري من مناطق القوقاز الشمالية والشمالية الغربية باتجاه تركيا بشكل رئيسي، وباتجاه الشام بشكل ثانوي، ولقد حدثت هذه الحالة [1] من اللجوء في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ولقد كانت حرب القرم وأهواءها في البداية هي السبب الدافع وراء اللجوء الشركي وترك بلادهم، لكن من ناحية القانونية فهذه القضية غير مفعلة على صعيد استصدار قرارات من الأمم المتحدة تكفل لهم الحقوق التي يطالبون بها، مع ملاحظة ان اللاجئين الشركس [2] لم يتلقوا أي عناية أو مساعدات منذ حدوث حالة لجوؤهم وحتى الآن سواء من قبل هيئات الإغاثة الدولية والمنظمات الدولية، السابقة لتشكيل منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة.

المبحث الرابع: حق اللجوء في الإسلام وفي القانون الدولي

هناك تداخل بين حق اللجوء في الاسلام وفي المواثيق الدولية لكن وعلى الرغم من ذلك ومن هذه العلاقة التي تكمن في التزام الجميع بحماية والدفاع عن حقوق الانسان في ظل أي اعتداءات أو حروب أو غيرها من الأسباب لكن سنحاول إيضاح اللجوء في الجانبين الاسلامي والقانوني وفي الأخير سنحاول إيضاح الفرق.

المطلب الأول: حق اللجوء في الاسلام

أولت شريعتنا الاسلامية أهمية كبيرة للاجئ وربطه بشكل دقيق بحقوق الانسان وأن الهجرة واللجوء متداخلين في تطور الدين الاسلامي بالأساس.

وقد تضمنت الشريعة الاسلامية آيات كثيرة جاءت في القرآن الكريم تصف ممن اضطرتهم الظروف إلى الهجرة والبحث عن الحماية ومكان آمن لهم، فأعطى الله عز وجل الانسان المضطهد حق اللجوء إلى

[1] – فؤاد عبد النور، **الجليل، الأرض والإنسان**،(القدس: مطبعة الشرق العربية 1990)،ص.104.

[2] – نديم مسلم، نفس المرجع السابق، ص.34.

دولة أخرى، وقد جاءت النصوص القرآنية غاية في الدقة إذ قال تعالى:" **يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ فَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ** ." [1] وآية أخرى" **وَمَن يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّـهِ يَجِدْ فِي الْأَرْضِ مُرَاغَمًا كَثِيرًا وَسَعَةً**" .[2]

حيث نرى أن الشريعة الاسلامية تضمنت أحكاما تتعلق بعدم إعادة اللاجئ إلى مكان يخشى عليه فيه الاضطهاد، ومنح اللجوء الدائم لغير المسلمين. [3]

ومن أسباب اللجوء في الشريعة الاسلامية:

- الخروج من دار الحرب إلى دار الإسلام: فمن لم يتمكن من إقامة شعائر دينه، وجب عليه أن يخرج مهاجر إلى دار الاسلام.
- الخروج من المكان الذي عمته البدعة: وقد دل على ذلك القرآن الكريم في قوله تعالى:" **وَإِذا رَأَيتَ الَّذينَ يَخوضونَ في آياتِنا فَأَعرِض عَنهُم حَتّى يَخوضوا في حَديثٍ غَيرِهِ وَإِمّا يُنسِيَنَّكَ الشَّيطانُ فَلا تَقعُد بَعدَ الذِّكرى مَعَ القَومِ الظّالِمينَ** ". [4]

- الفرار من الأذية في البدن.
- الفرار من الأذية في المال.
- الخروج من الأرض التي فيها وباء. [5]

بالرغم من الاعترافات بحقوق اللاجئين في ظل المجتمعات التي سبقت الاسلام، إلا أن تلك المجتمعات كانت تنظر إلى اللاجئ على أنه من سقط المتاع، فلا اعتراف بشخصه بالقدر الواجب له.

ولما جاءت الشريعة الاسلامية أعلت من قدره، وشرعت له من الحقوق، ما يجعله يأخذ مكانه كبيرة، وانطلاقا من كون الشريعة صالحة لكل زمان ومكان ومن كونها اهتمت بالإنسان وحقوقه، واللاجئ وحقوقه، ومن تلك الحقوق نجد:

- حق اللاجئ في حفظ دينه.
- حق اللاجئ في حفظ نفسه.
- حق اللاجئ في حفظ عقله وعرضه.
- حق اللاجئ في اتخاذ السكن المناسب له.
- حق اللاجئ في التعامل مع الملكية.

---

[1] – القرآن الكريم، الآية 56 من سورة العنكبوت، نزلت هذه الآية على مسلمي مكة يأمرهم بالهجرة إلى المدينة المنورة.

[2] – القرآن الكريم، الآية 100 من سورة النساء.

[3] – عبد القدار رزيق المخادمي، نفس المرجع السابق، ص ص.68،69.

[4] – سورة الأنعام، الآية 68.

[5] – صلاح الدين طلب فرج، نفس المرجع السابق، ص.168.

- حق اللاجئ في الحرية الشخصية.
- حق اللاجئ في أن يرث ويورث.
- حق اللاجئ في عدم إعادته إلى دولة الاضطهاد.
- حق اللاجئ في التعليم. [1]

كما أن القرآن الكريم استخدم كلمة" استجارة"،" إجارة"، في قوله تعالى:" **وَإِن أَحَدٌ مِنَ المُشرِكِينَ استَجارَكَ فَأَجِرهُ حَتّى يَسمَعَ كَلامَ اللَّـهِ ثُمَّ أَبلِغهُ مَأمَنَهُ.**" التوبة الآية 6.

ولاشك أن كلمة استجارة أفضل من كلمة اللجوء Asylum-asile المستخدمة في القانون الدولي المعاصر، ذلك أنها تنطوي على كل المعاني والعناصر الخاصة بهذا المسألة

- فهي تعني وجود اضطهاد أو اضطرار دافع إلى طلب الحماية، وإلا ما كان يستجير.
- هي كذلك تحوي على رغبة في الاحتماء بشخص ما، أو سلطة ما، وإلا ما استجار به.
- وهي تظهر أن الشخص ذاته يطلب ذلك أي يطلب الحماية وأن من يطلب منه ذلك عليه حمايته.
- ويمكن تعريف الملجأ أو الجوار في الاسلام بأنه:" إعطاء الأمن لملهوف فار إلى دار الاسلام من اضطهاد وظلم أو وضع سيء يمكن أن يتعرض له"[2]

المطلب الثاني: حق اللجوء في القانون الدولي

يعد اللجوء في القانون الدولي : الحماية التي تمنحها دولة لفرد طلب منها هذه الحماية عند توافر شروط معينة، بحيث قرر فقهاء القانون الدولي أن اللجوء حق كفلته التشريعات الدولية، وحثت عليه ودافعت عنه، وفي القانون حماية اللاجئين مسؤولية الدول، طبقا لاتفاقية 1951 وبرتوكول 1967 كما يرون فقهاء القانون الدولي أن حق حماية اللاجئين ملزمة على جميع الدول.[3]

فلا يحق للدول حظر أو طرد أو إرجاع اللاجئين إلى حدود الأقاليم التي تكون فيها حياتهم أو حرياتهم معرضة للخطر بسبب العرق، أو الدين أو الجنسية أو لكونهم أعضاء في جماعة اجتماعية، وسواء تم منحهم رسميا وضع اللاجئ أم لا طبقا للمادة 1/33 من اتفاقية 1951. [4]

كما تضمنت المواثيق الأوروبية الصادرة عن الاتحاد الأوروبي لجهة اللاجئين بدقة وشمولية، فنص القرار(14) الصادر في سنة (1967) على حق اللجوء للأفراد لخطر الاضطهاد والتعسف، وأشار الاتفاق الأوروبي الصادر في سنة (1980) إلى تحمل تبعات اللجوء.

---

[1] – نفس المرجع السابق، ص ص.172–176.

[2] – أحمد أبو الوفا، **اللجوء في الاسلام**، (القاهرة : دار النهضة، د.س.ن)،ص ص،3،4.

[3] – وليد خالد الربيع، **حق اللجوء السياسي في الفقه الاسلامي والقانون الدولي**،(الكويت: جامعة الكويت، د.س.ن)،ص.4.

[4] – أحمد أبو الوفا، نفس المرجع السابق، ص.6.

وكذلك توصية 1984 بغرض الحماية للمستوفين شروط معاهدة جنيف، وألزمت معاهدة " دبلن" لسنة 1990 أي دولة عضو في الاتحاد تعد مسؤولة عن النظر في طلب حق اللجوء عندما يرغب الشخص بذلك إلى دولة أكثر من دول الاتحاد الأوروبي.

كما يعرف إعلان قرطاج الشهير، الصادر في سنة 1984 ويعد واضع الأساس القانوني لمعاملة اللاجئين من أمريكا اللاتينية تحديدا بعد الصدمات والمعارك الدامية التي أدت إلى نزوح أكثر من مليون شخص خارج بلادهم. [1]

ومن الأسباب اللجوء في القانون بحيث وردت في اتفاقية الأمم المتحدة بخصوص اللاجئين عام 1951 وبروتوكول الأمم المتحدة بشأن الملجأ الاقليمي 1967 الأسباب الداعية لقبول اللاجئ وهي على النحو التالي:

1- **الخوف:** ويقصد به ما كان ناتجا عن التعرض للتعذيب والاضطهاد، وهو حالة نفسية تستدعي من الملاجئ الهروب إلى مكان يشعر فيه بالأمان.
2- **الاضطهاد:** وهو ما كان ناتج عن التعرض لتهديد الحياة والحرية، وانتهاك حقوق الانسان التي نصت عليها الاعلانات والمواثيق الدولية.
3- **التمييز:** وهو يطلق على الاختلاف في المعاملة، والحقوق والفرص، مما يولد شعور بعدم الأمان.
4- **العرق:** ويطلق على الانتماء إلى فئة اجتماعية معينة تشكل أقلية ضمن مجموعة من السكان.
5- **الدين:** وهو المعتقد الذي يعتنقه الانسان، والحرية الدينية مكفولة وفق الإعلانات والوثائق الدولية.
6- **الانتماء:** يكون الانتماء سبب من أسباب اللجوء إذا انعدمت الثقة في ولاء تلك الفئة أو تلك للنظام الحاكم، مما يعرضها للملاحقة والاضطهاد.
7- **الرأي السياسي:** وهو ناتج عن إعتاق آراء سياسية مخالفة لما يعتقده النظام السياسي الحاكم، مما يؤدي إلى الخوف من الاضطهاد، لكن هذا الخوف لابد من أن يكون له دافع مثلا انتهاكات فعلية كالسجن أو التضييق. [2]

كما اتضح لنا اللاجئ هو إنسان اضطرته الظروف لأن يترك وطنه الأصلي بحثا عن ملجأ يأويه لعدة أسباب وسنحاول أن نعرض بعض حقوق اللاجئين في القانون الدولي التي تم الإعلان عنها في المواثيق الدولية بشيء من التفصيل:

1- **حق اللاجئ في عدم إعادته إلى دولة الاضطهاد:** يعتبر الركيزة الأساسية في قانون اللجوء.

---

[1] – عبد القادر المخادمي، نفس المرجع السابق، ص ص،71،72.

[2] – صلاح الدين طلب فرج، نفس المرجع السابق، ص.169.

2- **تقييد سلطة الدولة بالنسبة لإبعاد اللاجئين:** يعتبر هذا المبدأ أحد تطبيقات الحق السابق والذي يقضي بعدم جواز الإعادة القسرية لدولة الاضطهاد.

3- **حق اللاجئ في المساواة وعدم التمييز:** وهذا راجعا للاهتمامات بحقوق الانسان على الصعيد الدولي، حيث يعتبر مبدأ عدم التمييز من أهم الركائز التي بنيت عليها الوثائق الدولية المعنية بهذا الخصوص، واحتل هذا المبدأ مكانا بارزا في اتفاقية اللاجئين لعام 1951.

4- **حق اللاجئ في التنقل بحرية:** يقصد بذلك إمكانية الفرد تغيير مكانه وفقا لحريته، ويمكن التمييز بين أنواع كثيرة من التنقل، جوا، برا، بحرا، إلا أن أكثرها انتشارا هو التنقل البري بسبب طبيعة اللجوء.

5- **حق العودة:** ورد في الإعلان العالمي لحقوق الانسان التأكيد على حق العودة.

6- **حق اللاجئ في التعويض:** يقصد تعويض اللاجئين عما فاتهم من كسب مادي نتيجة تهجيرهم عن بلادهم.

7- **حق اللاجئ في التعليم:** هو حق من الحقوق العامة التي يتساوى فيها جميع الناس.

8- **حق اللاجئ في الرعاية الصحية:** الرعاية الصحية الأساسية التي تتاح لكل فرد في البلاد.

9- **حق اللاجئ في التجنس:** أي الانتساب الشخص إلى أمة معينة. [1]

[1] – صلاح الدين طلب فرج ،نفس المرجع السابق، ص ص.179،171.

استنتاجات الفصل:

من خلال هذا الفصل تم التوصل إلى مجموعة من النقاط:

1- ظاهرة الهجرة واللجوء هما من أقدم الظواهر التي عرفتها البشرية يرتبطان ببعضهما من خلال أن الهجرة ظاهرة اجتماعية ذات بعد إنساني ولها علاقة بوضع اللاجئين واحترام حقوق الانسان ثم الاعتراف عالميا بالحق في التنقلات منذ أكثر من نصف قرن.

2- تعد قضية الهجرة قضية عالمية، تتفاوت في اتجاهاتها ومستوياتها من دولة إلى أخرى، فعلى الرغم من تعدد الأسباب المؤدية إلى هذه الظاهرة إلا أن الدوافع الاقتصادية تأتي في مقدمة الأسباب.

3- يحدث اللجوء نتيجة الغزو والنزاعات والحروب الأهلية وانتهاكات حقوق الانسان والعنف والاضطهاد حسب العرق أو الدين أو اللون السياسي.

الفصل الثانـي :

المعادلة الأمنية الجديدة:

الـهجرة واللـجوء كمتـغيرات رئيسيـة

تمهيد:

بعد انتهاء الحرب الباردة، ساد العالم حالة من اللاأمن من جراء تفكك الإتحاد السوفياتي وبروز قوة منتصرة ومهيمنة على جميع القيم، دفع هذا التحول والوضع إلى إعادة النظر في كثير من المفاهيم خاصة مفهوم الأمن الذي تغير مضمونه.

هذا التغير ارتبط بالأساس بفعل تحول طبيعة التهديدات والمخاطر ضد أمن الدول، والتي ظهرت هي الأخرى في شكل جديد عابر للحدود والقارات ومن بين هذه التهديدات الأمنية الجديدة نجد الهجرة واللجوء كمتغيرات رئيسية خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر وبروز العولمة التي لعبت بدورها أهمية كبيرة في التأثير على هذه القضايا الأمنية، وفي كنف هذه التحولات برزت العديد من المقاربات المفسرة لظاهرة الهجرة، نجد مدرسة كوبنهاجن ومدرسة ويلز وفي الأخير مدرسة باريس التي بدورها عملت على تجريم المهاجرين.

المبحث الأول: تحول البيئة الأمنية: أمننة المسائل العابرة للحدود

أدت نهاية الثنائية القطبية وزوال الإتحاد السوفياتي إلى تحول القضايا المرتبطة بالهجرة واللجوء من بعدها الاقتصادي إلى البعد الأمني هذا بالإضافة إلى تأثير ظاهرة العولمة وتزايد درجات الاعتماد المتبادل والحركية الواسعة في تنقلات الأشخاص عبر الحدود القطرية وأتت أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001 لتؤكد اتجاه الهجرة الدولية وكذا اللجوء وكل القضايا المتعلقة بها نحو المسائل والأجندات الأمنية لصناع القرار وفي ميدان الدراسات الأكاديمية.

المطلب الأول: توسيع في أجندة الدراسات الأمنية

إن التغيرات السياسية والاقتصادية والقيمية التي طرأت على الساحة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة، سرعت في الانتقال إلى السياسة العالمية التي أفرزت مظاهر مؤثرة على جوانب جديدة من مستويات البحث في أجندة الدراسات الأمنية، خصوصا ما تعلق بموضوع وطبيعة الأمن والفواعل الأمنية والسيادة الأمنية.

أولا: إعادة صياغة مفهوم الأمن

إن بروز التصور الداعي لإعادة صياغة محتوى جديد لمفهوم الأمن خارج إطار الدولة كمرجعية أساسية ووحيدة، والحديث عن مواضيع جديدة كحقوق الإنسان والتنمية المستدامة، ومدى تأثيرها على الأمن الدولي لم يكن ممكنا حدوثها في ظل الثنائية، لأن التفكير في هذه الحقبة كان يقتصر على زيادة القوة العسكرية والتسلح الدائم، لذا نرى أن نهاية الحرب البارد أدت إلى ميلاد تصور جديد للأمن من خلال:

1- اتساع مفهوم الأمن من مجرد مفهوم عسكري بحت أساسه الردع من خلال القوة العسكرية ليصبح مفهوما مجتمعيا شاملا يتمثل في التنمية، الاستقلال الاقتصادي، الدالة التوزيعية وغيرها ومن ثم فقد تغيرت طبيعة المعضلة الأمنية * من مجرد سباق التسلح مع الآخرين لتشمل السباق مع الذات لبناء البنية الداخلية الكفيلة بتحقيق الأمن الشامل والكامل. [1]

2- إن أجندة الدراسات الأمنية منذ نهاية الحرب الباردة لم تعد محددة ومقتصرة على الجانب العسكري فقط بل ظهرت نقاشات تدور أساسا حول طبيعة مفهوم الأمن، معانيه، مدلولاته، ويعود هذا إلى عجز المقتربات والأطر التحليلية التي كانت توظف لتفسير وإدراك السلوكات والظواهر الأمنية التقليدية خلال فترة الحرب الباردة على تقديم تفسيرات مقنعة للسلوكات والديناميكات الأمنية الجديدة والمعقدة.[2]

---

[1] – محمد السيد سليم، تطور الإطار النظري لعلم السياسة الدولية،(السياسة الدولية، العدد: 161، يوليو 2005)، ص.49.

* **المعضلة الأمنية:** يعتبر مفهوم المعضلة الأمنية من المفاهيم المهمة والحديثة التي تستخدم في إطار العلاقات الدولية، وتسمى في الأصل المأزق الأمني نسبة للترجمة الإنجليزية، وأول من استخدم هذا المصطلح هو العالم الأمريكي والمتخصص في الشؤون الدولية جون هارتس 1950.

[2] – خالد بشكيظ،" دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي"،(مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات إفريقية، جامعة الجزائر 3 كلية العلوم السياسية والإعلام، 2011)، ص.12.

إن البيئة الدولية الجديدة لفترة ما بعد الحرب الباردة أدت إلى تشكل مضامين جديدة في حقل الدراسات الأمنية من أهمها:

- **أدت الصفة الاندماجية:** التي تتسم بها السياسة العالمية نحو الاهتمام المتزايد بمستويات أمنية جديدة بديلة لمستوى الأمن الدولاتي كالأمن المجتمعي والأمن الإنساني لأن ظاهرة الاعتماد المتبادل في إطار العولمة مع نجاح بعض النماذج التجارة التكاملية مثلما هو حاصل في الاتحاد الأوروبي تؤدي إلى زعزعة المرتكزات التي قام عليها النظام السياسي المبني على أساس الدول كوحدات رئيسية في العلاقات الدولية وتراجعها أمام أطر سياسية أكثر اتساعا بالشكل الذي يثري حقل الدراسات الأمنية بوحدات ومستويات تحليلية جديدة.
- **زاد الاهتمام بالقضايا الأمنية الجديدة:** التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة وسقوط المعسكر الشيوعي وهي مظاهر تتعلق أساسا بحالة اللاإستقرار الإقليمي وهذا مبرر كاف لتراجع الاهتمام بالدول كفواعل أمنية وحيدة على حساب الوحدات الأمنية الجديدة (أفراد، جماعات، منظمات دولية، شركات اقتصادية وتجارية) التي تعد كمرجعيات بديلة في تحليل مفهوم الأمن وتصميم أطر فعالة في الدراسات الأمنية.
- **تراجع الاهتمام بالأمن القومي:** بسبب بداية نشوء مجتمع عالمي في مقابل تفكك الدولة الأمة، وهو ما يستدعي التركيز على المجتمع العلمي كبديل للمجتمع الدولاتي. [1]

فمنذ نهاية الحرب الباردة بدأت الدراسات الأمنية في السياسة الدولية تعرف مرحلة من التنوع والثراء حيث برزت مناهج ومقاربات نظرية جديدة في أجندة الباحثين على الصعيد العالمي ومن بين أهم تلك المواضيع يذكر " ولتر" " walter" قضايا النزاعات الإثنية، البيئية، الإرهاب والهجرة وقد فرض النظام الوستفالي كنظام تاريخي للتنظيم الدولي القائم بين الدول القومية مجموعة من الحلول التقليدية المتاحة للدولة لمواجهة التحديات القائمة لكن مع ظهور أشكال جديدة من التهديدات واهتزاز الدولة القومية كفاعل أساسي في العلاقات الدولية، [2] فالتقسيم الكلاسيكي لأجندة الدول بين السياسة العليا والسياسة الدنيا قد أصابه الكثير من الاختلال فأصبح ما كان بالأمس موضوعا ثانويا في قمة الأولويات التي يعني بها المجتمع الدولي، كما شهد العالم تراجعا في الاهتمام بالقضايا المحورية التي كانت قائمة إبان الحرب الباردة في مقابل ذلك تصاعد مسائل أخرى من خلال بروز قضايا السياسة الدنيا law politics المرتبطة بالفقر، التنمية، البيئة أو الإيدز، فأصبح التهديد ليس بالضرورة تهديدا خارجيا بالتالي لا يصلح أن نستخدم القوة العسكرية حياله وبالتالي مع

[1] – جهاد عودة، **الصراع الدولي، مفاهيم وقضايا**،(عين مليلة: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005)، ص.113.

[2]- robert cooper,**the breaking of nations :order and chaos in the twenty first century**,(london,atlantic books,2003),pp.171,172.

فشل الكثير من الدول في القيام بأهم وظائفها مثلا (مشكلة دارفور) وبهذا فتح النقاش حول مفهوم الأمن فلم يعد مفهوم الأمن المسمى وطنيا مرتبطا فقط بالدولة، بل أصبح مرتبطا بالأمن الفردي ليدخل بذلك الأمن الإنساني بنود الأجندة الدولية.[1]

لذلك فإن البيئة الأمنية الجديدة تحمل أهمية بالغة في مسعى الفهم الأمثل للتهديدات والمخاطر المفروضة على دولة عصر ما بعد الحرب الباردة وهذا ما عبر عنه " مودلسكي" في كتابه :" الدورات الطويلة في السياسة العالمية" حيث يرى أن التغير في مستويات النظم الأمنية الدولية يعد مدخلا مهما وفعالا لفهم حجم الانتقال والتحول في السياسة الدولية إلى السياسة العالمية التي فرضت موضوعات أمنية جديدة أمام صناع القرار والدارسين المهتمين بالعلاقات الدولية والدراسات الأمنية وهذا التحول سببه:

1- وجود مبررات وحوافز تدفع تدريجيا نحو تكريس نظام عالمي جديد بأجندة أمنية جديدة.

2- إعادة البناء الهيكلي للنظام الدولي لأن طبيعة السياسة الدولية توصف على أنها نظام أمني بالتالي هو معرض دائما للانهيار بالتالي تحدث الدورة الأمنية الجديدة في تطور السياسة العالمية. [2]

لقد انعكست التحولات الدولية الجديدة لفترة ما بعد الحرب الباردة بصورة مباشرة على نطاق القضايا الرئيسية في السياسة العالمية حيث ظهرت موضوعات جديدة على أجندة كل من النظرية والتطبيق في مجال العلاقات الدولية والدراسات الأمنية.

حيث تشمل جملة من المحاور الأمنية التي كانت مهملة في السابق، كالسياسات الدولية المتعلقة بالبيئة، العلاقات السياسية التي تتخطى الحدود القومية " transnational" للحركات الاجتماعية، الجريمة، مسائل حقوق الإنسان، اللاجئين والعمال المهاجرين، قضايا التفرقة الجنسية (ذكر- أنثى) وكل هذه القضايا الأمنية تمثل تحديات حتمية على الدول والمجتمعات. [3]

وبحسب " جون هرتز" " john hertz" فإن التحولات الدولية لفترة ما بعد نهاية الحرب الباردة أدت إلى بروز ثلاثة تحديات أمنية أمام الدول وهي:

1- **التحدي الاقتصادي:** بحيث أن الاعتماد المتبادل والثورة الاتصالية وضع الأمن الاقتصادي لكل دولة تحت سلطة الدول الأخرى.

2- **التحدي القيمي:** حيث أن الثورة التكنولوجية والمعلوماتية جعلت حماية الإقليم أمر صعب أو شبه مستحيل على الدولة القومية لأنه يعد اختراق امني من خلال الغزو الثقافي حيث تزعزعت الوظيفة القيمية للسلطة الوطنية وتقلصت الحدود السياسية.

---

[1] – بهجت قرني،" من النظام الدولي إلى النظام العالمي"، السياسة الدولية، العدد: 161،(يوليو 2005)،ص.45.

[2] – اكريس بروان، **فهم العلاقات الدولية**، ترجمة: مركز الخليج الأبحاث (أبو ظبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004)،ص.262.

[3] – بهجت قرني، نفس المرجع السابق، ص.45.

3- **التحدي الأمني:** يتجسد في أربعة أبعاد وهي: [1]

أ-التطور التكنولوجي في الميدان العسكري، خاصة في مجال الأسلحة النووية جعل الحياة الدولية تتجاوز مفهوم الأمن التقليدي فوجود السلاح النووي، في حد ذاته يشكل تهديدا أمنيا لأية دولة في العالم حيث ألغت التكنولوجية النووية مفهوم الزمان والمكان في التخطيط الاستراتيجي.

ب-إن الدولة القومية أصبحت أكثر تقوقعا من الناحية الأمنية لأنها بإمكان بعض الدول أن تمتلك الأسلحة النووية في فترات زمنية قصيرة نتيجة للتهديدات الأمنية.

ج- إن الأمن الداخلي للدول أصبح موضوع شك مع التطور الأقمار الصناعية، حيث يمكن التعرف على أدق الإمكانيات الأمنية والعسكرية للدول الأخرى.

د- إن التطور التكنولوجي في مجال الأسلحة قد أحدث تغييرات في مفهوم ودلالات الأحلاف العسكرية.

أما "جاك فونتانال" فيرى أن هناك من المستجدات والتطورات التي طرأت على مفهوم الأمن منذ نهاية الحرب الباردة ويمكن حصر هذه التغيرات الداعية لإعادة تصور لمفهوم الأمن في:

- تراجع التهديد العسكري النووي لكن ترسانة هذا النوع من الأسلحة ما زالت تحد من احتمالية وقوع حروب تقليدية بين القوى الكبرى كذلك من جانب آخر وفي مجال الرقابة على الأسلحة وفي مجال السلاح النووي هناك تقدم ملحوظ لكن يبقى محدودا.
- هناك تغير معتبر في طبيعة التهديدات الأمنية حيث انتقلت الصراعات من صراعات ثنائية الأقطاب إلى صراعات متعددة الأقطاب قائمة على رفض العولمة وتتمثل التهديدات الأساسية في انتشار أسلحة الدمار الشامل والصراعات الاقتصادية ولكن بشكل خاص الإرهاب.
- تزايد الصراعات المدنية الداخلية خاصة تلك التي تتعلق بأعمال العنف ضد السكان المدنيين.
- أدت أحداث 11 سبتمبر 2001 إلى سقوط نظرية "صفر موتى " zero killed or dead" في الإستراتيجية العسكرية الغربية التي كانت سائدة منذ نهاية الحرب الباردة.
- لقد أصبحت العوامل الاقتصادية من الأدوات التأثيرية في الصراعات بين الدول لأن مصطلح العولمة يتضمن صراعات معقدة تكون فيها الدول فاعلا رسميا إراديا أو لاإراديا.
- تشكل خوصصة الحرب " privatisation de la guerre" خطر وتحديا امنيا تزداد حدته وذلك مع وجود جيوش حقيقية كونتها تجمعات تجارة المخدرات. [2]

---

[1] – خير الدين العايب،" الأمن في حدود البحر الأبيض المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة"،(رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 1995)، ص ص.5،6.

[2] – جاك فونتانال، **العولمة الاقتصادية والأمن الدولي: مدخل إلى الجيو- إقتصاد** ،ترجمة محمود إبراهيم،(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006)، ص ص .456،457.

كما يرى كلا من " ماتيو هورسمان" " Mathiew Horseman" وأندرو مارشال " Andrew Marshall" أن شكل المنظومات الأمنية أصبحت شديدة التعقيد والتداخل واتسع بذلك مفهوم الأمن القومي إلى خارج الحدود القطرية، فعلى سبيل المثال: قيام دولة ما بأعمال تشريد أو اضطهاد ضد فئة معينة من شعبها بما يستدعي هجرتهم إلى دولة أخرى هذا سيلحق أضرار بالأمن القومي للدولة الأخيرة وقد يؤدي بها إلى التدخل وهذا قد يعارض مفهوم السيادة، إن اندفاع المجموعات البشرية للهجرة هربا من انعدام الأمن والحماية. [1]

يمكن القول أن تحديد مفهوم الأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ارتبط بمستوى التغيرات والتطورات التي مست شكل وجوهر النظام الدولي، وهذا التغيير مسن مضمون الدراسات الأمنية فقد عملت الحرب الباردة على تهميش التهديدات الأمنية الجديدة أمام أولوية القوة والتسلح ومع نهاية الحرب الباردة عاودت الظهور لكن لم تعد موجه ضد المصالح الحيوية للدولة القومية بل أصبحت توجه للنزاعات الداخلية التي زادت ضغط على الاقتصاد المعولم وعلى منطق الاندماج مؤدية بذلك لتنامي العنف، الهجرة الجماعية التي أضحت تهدد بقاء الدول والنظام الدولي بكامله وادى هذا الانتقال من فكرة ضمان الأمن المرتبط بوحدة سيادة إقليم الدولة القطرية كتصور سائد في المنظور الواقعي إلى الاستثمار لأجل الإبقاء على الاستقرار لإقامة نظام أمني عالمي شامل، ليصبح الأمن في إطار المنظورات النقدية، ما بعد حداثية، البنائية يعني اكثر التأقلم مع الاعتماد الأمني المتبادل الذي يدرج الاستقرار السياسي الداخلي بتأكيد أهمية المعايير، القيم، المطالب الهوياتية، الديمقراطية وحقوق الإنسان. [2]

لذلك تعتبر الدولة فاعلا أمنيا وحيدا الذي ارسى معالم النظام الدولي الحديث وذلك منذ معاهدة واستفاليا 1648 لكن التحولات الدولية أدت إلى إحداث خلل كبير في هذه الدعامة بحيث أن احتكار العمل السياسي على المستوى الدولي بواسطة هذا الفاعل أخذ يعرف تراجعا[3] فهذه التحولات أثرت على حقل الدراسات الأمنية والعلاقات الدولية من خلال : التغير في طبيعة الوحدات الأساسية في تحليل العلاقات الدولية والدراسات الأمنية وكذا تغير في الأجندة البحثية وميادين المعرفة كالسياسة الخارجية والنزاعات الدولية وتغير آخر شمل تحول عميق مفاهيم ومتغيرات الدراسات الأمنية كالقوة والسيادة. [4]

---

[1] – عبد الله يوسف سهر محمد،" الأمن والتدخل الخارجي في الشرق الأوسط دراسة في تطور العلاقات الدولية، السياسة الدولية، العدد: 160،(أفريل 2005)،ص.13.

[2]- carlo jean**, les missions de l'armée dans la nouvelle sécurité internationale**,**dans vers une culture,de la paix :quelle sécurité**,(paris :atelier de Unesco,1997),p.106.

[3] – بهجت قرني، نفس المرجع السابق، ص 44.

[4] – سمير أمين وآخرون، **النظام الدولي الجديد**،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص.114.

يعد التحول في مفهوم الأمن نتيجة منطقية لتغير المشهد الدولي بشكل نوعي من خلال بروز وتنامي حدة التفاعلات العبر– وطنية والتهديدات تحت قومية وهو ما أدى كذلك إلى صعود دور المتغير القيمي والحضاري.

فقد فسحت البيئة الجديدة المجال أمام التطور غير المسبوق في العلاقات الدولية، إذا أصبح هناك فاعلين من غير الدول كالمنظمات الحكومية، الإقليمية والدولية، المنظمات الدولية غير الحكومية بالإضافة إلى المكانة المتزايدة لدور الأفراد في النسق الدولي، وهذا ما أدى إلى التحول في طبيعة التهديد حيث لم يعد التهديد العسكري الخارجي، هو مصدر التهديد الوحيد لأمن الدولة، فالدولة أصبحت تواجه أشكال جديدة من التهديدات كتجارة المخدرات والجريمة المنظمة التي تشمل أجندة السياسات الدنيا وهذا يعني عجز المنظور الواقعي في التعامل مع التهديدات الأمنية الجديدة. [1]

لقد حاولت الدراسات النقدية لفترة ما بعد الحرب الباردة تغطية النقائص التصور التقليدي للأمن الذي ارتبط بكيفية استعمال الدولة قوتها لإدارة الأخطار التي تهدد وحدتها الترابية، ولكن اتجهت الدراسات الجديدة لرفض ربط الأمن بالحرب ودعت بدلا من ذلك إلى الارتكاز على المفاهيم أكثر ايجابية وتزعمها " جون غالتونغ" " johan galtung" بدعوته إلى السلام الايجابي " positive peace" "وكينيث بولدينغ" "kenneth boulding" بمفهومه الخاص بالسلام المستقر " stable peace" فالأمن الحقيق حسب هؤلاء يجب ألا يقتصر على غياب الحرب (العنف المباشر) بل يجب أن يتضمن إضافة إلى ذلك تقليص حدة العنف البنيوي في صورة تبعية دول الجنوب لدول الشمال عبر المؤسسات الدولية، وادى ذلك إلى تبني مفهوم أوسع للأمن أخذ عدة تسميات: كالأمن المتكامل، الشراكة الأمنية ، الأمن المتبادل، الأمن التعاوني. [2]

أما في فترة السبعينات فقد سيطر جيل ثاني من المختصين في العلاقات الدولية والمهتمين بدراسة الأمن كحقل معرفي من بينهم:" باري بوزان" "barry buzan" ستيفن والت "stephen walt" "ديدي بيجو" " didier bigo"، شارل فليب دافيد " charles philippe david".

فقد لعبوا دورا هاما في بلورة المفاهيم الأمنية وكانوا يسعون إلى خلق مجال بحث أكاديمي خاص بمسائل الأمن داخل إطار العلوم الاجتماعية وكانو يأملون في العمل على ذلك من خلال شبكات جامعية وليس في إطار مراكز خاصة مثل "راند " rand" وشهدت سنة 1990 صدور أول مجلة "دراسات أمنية" " security studies".

---

[1]- Stuart croft,**what future for security studies ?in :security studies.an introduction paul D.williams**,(eds),(london and new york : routledge,taylor and francis groups,2008),pp.500,502.

[2] – عادل زقاع، إعادة صياغة الأمن، برنامج البحث في الأمن المجتمعي في الموقع الإلكتروني:

http://www.geocities,com/adelreggagh/reconceptualizingsecurity,arsearch program on societalsecurity,html.

حاول هذا الجيل أن يكون اكثر شمولية في تحديد مفهوم الأمن بإدراج مختلف الجوانب السياسية، الإقتصادية الإجتماعية، القيمية والبيئية وتزامن ذلك مع نهاية الحرب الباردة وظهور الاتجاهات النظرية النقدية والمابعد حداثية كإسهامات فكرية بديلة عن الطروحات الواقعية التقليدية التي تجعل من الدولة كأساس مرجعي للتحليل الأمني.

يعتبر باري بوزان " barry bozan" أول من حاول توسيع مفهوم الأمن خارج النظرة الضيقة التي تحصره في المسائل العسكرية والدفاعية من خلال كتابه " الشعب الدول والخوف" people states and fear" سنة 1983 لتكون بذلك مجهوداته النظرية كحلقة وصل بين الدراسات التقليدية والنقدية للأمن. [1]

إن انتقاد " بوزان" للمنظور الواقعي كان فيما يخص ربط هذا الخير الأمن بالقوة حصرا وعدم اهتمامه بالجوانب غير العسكرية [2] لذلك قسم بوزان الأمن إلى أربعة أبعاد هي:

1- **الأمن البيئي:** يتعلق بالمحافظة على المحيطات الحيوية المحلية والدولية.

2- **الأمن السياسي:** يعني الاستقرار التنظيمي للدول، نظم الحكم والإيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها.

3- **الأمن الاجتماعي:** ويخص قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصياتها في اللغة الثقافة ,الهوية، وفق تصور مقبول في مواجهة الانكشاف والتهديدات التي تهدد المجتمعات وثقافتها.

4- **الأمن الإقتصادي:** يخص النفاد والوصول إلى الموارد المالية والأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة الرفاه والقوة. [3]

ويعرف باري بوزان الأمن: " barry bozan" في حالة الأمن يكون النقاش دائرا على السعي للتحرر من التهديد، أما إذا كان هذا النقاش في إطار النظام الدولي، فإن الأمن يتعلق بقدرة الدول والمجتمعات على صون هويتها المستقلة وتماسكها العملي. [4]

أما "أولي ويفر" " olé waever" فإنتقد تعريف بوزان " buzan" للأمن في شكل قطاعات واقترح ثنائية أمنية تقوم على (الدولة- السيادة)، (المجتمع- الهوية).

حيث يرتبط الأمن عند " ويفر" " waever" بقدرة الدولة على تدعيم الأنماط الثقافية من عادات وتقاليد، دين ولغة في ظل البيئة الدولية التي ازدادات فيها تنامي التهديدات الأمنية الجديدة كالإرهاب الدولي، الأخطار

---

[1]- stuart croft,op.cit,pp.503,505.

[2] – عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، أوربا والحلف الأطلسي**،(الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة، 2005)،ص.19.

[3]- marie-chaud snout setal,dectionnaire des relation internationales,(paris,dalloz,2003),p,452.

[4] – جون بيلس وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**(ترجمة مركز الخليج للأبحاث)، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص 414.

الإيكولوجية وتزايد وتيرة الإجرام المنظم وكل هذه التحديات الأمنية تشكل خطرا حقيقيا على أمن الأفراد، الدول والمجتمعات. [1]

أما " دومينيك دافيد" " dominique david"، الأمن في معناه الواسع، يتمثل في خلو وضع ما من التهديد او أي شكل للخطر وتوفر الوسائل اللازمة للتصدي لذلك الخطر في حال اصبح أمرا واقعا. [2]

ثانيا: صعود وتنامي دور التهديدات الأمنية الجديدة:

أفرزت نهاية الحرب الباردة وصعود ظاهرة العولمة بمختلف أبعادها مجموعة جديدة من التحديات والمخاطر تختلف في طبيعتها وأنماطها عن تلك التي كانت سائدة قبل وأثناء الحرب الباردة، والتي أصبحت تفرض تهديدا ليس لأمن الدول، فحسب بل حتى الأمن العالمي وأمن الأفراد هذا الأخير أصبح مستهدفا ومعرضا للأمن أكثر من أي وقت مضى، وهذا لإتساع نطاق هذه التهديدات التي أصبحت عابرة للقارات وسرعة انتشارها نظرا للترابط الذي يميز العالم نتيجة التطور التكنولوجي بالإضافة إلى كون معظمها ليست عسكرية. [3]

فنجد هذه التهديدات يحويها مقاربة الأمن الإنساني: فهي مقاربة " شاملة" " holiste" إذ انه لا يقتصر فقط على التهديدات المرتبطة بالمجالات العسكرية والاقتصادية التي فبالنسبة للأمن الإنساني يعتبر في إطاره أن الإنسان هو الموضوع المرجعي للأمن، والدولة هي وسيلة لتحقيق هذه الغاية، وبالتالي الانتقال من المستوى الدولاتي إلى المستوى الفردي للأمن، وذلك باعتبار أن الدولة تراجعت قدرتها في مواجهة التحديات الجديدة التي أفرزتها مسارات العولمة المتسارعة إضافة إلى أن الاهتمام بمسالة الأمن الإنساني يرجع إلى تدفقات الهجرة القادمة من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية، وهو ما يؤدي عادة إلى خلق توترات اجتماعية وإلى تنامي الصدمات داخل الدول والمجتمعات [4] فتتحول الدولة إلى وسيلة لحماية أمن الأفراد والمؤسسات الحكومية في ا لمناطق المزدهرة من تدفق المناطق الفقيرة [5]فالنظرية النقدية الاجتماعية أحدثت نقلة فيما يخص السؤال من : الأمن لماذا؟ إلى : الأمن لمن؟ أي من يجب تأمينه؟ وتعتقد أن الدولة تهتم اكثر بقضايا الأمن الخارجي. [6] فيصبح الأمن الإنساني كنجدة للبشر.

---

[1]- anne-marie d'aoust,david grondin et alex macheod,**les études de sécurité,dans :alx macleod et dano meara,(dir),théories des relations internationales contestations et résistances**,(quebec :athéna éditions,2007),p.357.

[2]- charles-philippe david,jean jacques roche**, théories de la sécurité :définition,approches et concept de la sécurité internationale**,(paris :edition montchrestien,2002),p.85.

[3] – خديجة عرفة محمد أمين، الأمن الإنساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي،(الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 209)، ص.15.

[4]- Héléne vian, le théorie critique et la concept de sécurité en relations internationales,note de recherche C.E.P.E.S,université du québec a montréal,n°8, janvier 1999,p.11. .http://www.er.upama/mobel/opes/note8,htm

[5]- charles philippe,ibid,pp.114,115.

[6]- Héléne viau,ibid,pp.114,115.

أما مفهوم الأمن العالمي فهو يعتبر ثاني المفاهيم الأساسية للأمن من المنظور النقدي، فهو يشمل التصدي لكل التهديدات التي من شانها كبح حرية الإنسان على المستوى العالمي، ومن الضروري "أمننة" " securitisation" كل عنصر من شأنه توفير الإنعتاق والتحرر للفرد. [1]

إن إرتفاع قضايا معينة على الساحة الدولية في مقابل تراجع قضايا أخرى هو ذا أهمية واسعة النطاق خاصة من جانب منظري العلاقات الدولية خاصة في ظل تنامي عنصر العولمة في جميع أبعادها فلم تعد كل الأجندات من صنع الدول بل أصبحت بعض القضايا تفرضها فواعل دولية فوق الدول(المنظمات الدولية)، أو فواعل تحت الدول كالمجتمع المدني، ومنها برزت تهديدات أمنية جديدة تقف ورائها أطراف أخرى كالجماعات الإرهابية مثلا. [2]

إذ تبلور اهتمام مركزي في الدراسات الأمنية وتمحور حول نوعين من القضايا الأمنية المرتبطة ب:

أ-**التهديدات الجديدة:** كالإرهاب، البيئة، الفقر وعلاقات الشمال بالجنوب.

ب-**القضايا الإنسانية:** المتمثلة في مواضيع الهجرة، اللاجئين، حقوق الإنسان والتدخل الإنساني...[3]

إن التهديدات الأمنية الجديدة لفترة ما بعد الحرب الباردة وإن اختلفت أشكالها إلا أنها تشترك في مجموعة من الخصائص أهمها:

إن التهديدات الأمنية الجديدة لا ترتبط بالدولة المركزية وكذلك لا تتقيد بمناطق جغرافية محددة ففي الماضي كان الخطر يأتي من القوة العسكرية وتقع في مناطق جغرافية معينة أما التحديات الجديدة فهي تشكل أخطار منتشرة متعددة النطاقات.

المطلب الثاني: صعود الهجرة واللجوء كهاجس أمني بعد نهاية الحرب الباردة.

إن الواقع المعقد للبيئة الدولية وللأنساق الأمنية الجديدة بعد نهاية الحرب الباردة ساهم بشكل كبير في إفراز واقع عالمي جديد من خلال ظهور مصادر جديدة للنزاعات والتهديدات وارتبط هذا التحول في مفهوم المخاطر والتهديدات والتحديات الأمنية بعدد من العوامل المساهمة كالتكنولوجيا والثورة المعلوماتية والاتصالية [4] كل هذه ساهمت في رفع قضايا السياسة الدنيا التي كانت تحتل مكانة ثانوية في أجندة العلاقات الدولية

---

[1] – جويدة حمراوي،" التصور الأمني الأوروبي: نحو بنية أمنية شاملة وهوية استراتيجية في المتوسط"،(مذكرة مكملة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: دراسات مغاربية ومتوسطية في التعاون والأمن، جامعة الحاج لخضر- باتنة، 2011)، ص.35.

[2] – بن الصغير عبد العظيم," الحرب على الإرهاب وتأثيرها في الأمن الإنساني، العالم الاستراتيجي"، العدد3،(ماي 2008)، ص.23.

[3]- victor-yves chebali,la sécurité européanne :etat général des lieux depuis la fin de la bipolarité ,relations internationales,n.125,(janvier-mars.2006)pp.19.20.

[4] – مصطفى بخوش، **حوض البحر المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة في الرهانات والأهداف**، (الجزائر: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006)، ص ص 27-29.

إلى سلم أولويات الدراسات الأمنية، فلهذا تعتبر قضايا الهجرة واللجوء ضمن القضايا الأمنية في إطار النظام العالمي الجديد. [1]

إن نهاية فترة الحرب الباردة جعلت من العدو المتواجد في شرق العالم ألا وهو الاتحاد السوفياتي ليتحول إلى الجنوب بكل ما يحمله من دلالات وخصائص اقتصادية، سياسية، اجتماعية، وفي ظل هذه التحولات النسقية للبيئة العالمية بسبب ظهور النزاعات والتوترات الإثنية والهوياتية أصبحت قضايا الهجرة واللجوء ضمن إطار ما يسمى " بناء إدراكات التهديد" بعد بروز ما يسمى ب:" تهديدات الجنوب". [2]

إن أزمة الدول التي ظهرت بشكل جلي بعد نهاية الحرب الباردة وفي مختلف أنحاء العالم ما يطلق عليها أزمة دول الرفاه والدول الفاشلة ساهمت في اكتشاف وإعادة اكتشاف شبكات الهجرة الدولية ذات التضامن العضوي لتزيد من تعميق الوضعية، المعقدة للعلاقات الدولية فهناك أزمة " دولة الرفاه" " welfare state" في الشمال وأزمة الدولة الفاشلة " failed state" في الجنوب وأشباه الدول" states- quasi" فعدم قيام الدولة بمختلف وظائفها الاجتماعية يؤدي إلى ضعف الارتباطات بالمواطنة. [3]

كما أن اللجوء أصبح طابع امني مخاوفي نتيجة لهجرة اللاجئين التي تتم بإستخدام المهربين لعبور الحدود الوطنية واستخدام شبكات الجريمة المنظمة في تزوير الوثائق وفي سياق آخر لوحظ أن اللاجئين في كثير من الأحيان يستخدمون هذه الوسائل البديلة للصول إلى الدول المستقبلة وقد تم تجريم ذلك بعد تعديل التقرير الخاص بالحق في المغادرة " right to leave" من قبل البلدان المستقبلة [4] لمكافحة أعمال التهريب غير المشروع فهي دائما تبحث في سبب لجوئهم فقد تم تحديد تدفقات اللاجئين العالمية باعتبارها تهديدا يمس الدولة كما يمس أمنها الإقليمي.

وفي جانب آخر لاحظ الكثير من الباحثين الأكاديميين والمنظمات والحكومات الدولية أن العديد من الصراعات التي حدثت بعد الحرب الباردة كان سببها أن هذه الجماعات أصبحت أطراف في النزاع.

ويرى البعض أن تدفق اللاجئين من شأنه أن يؤثر في التوازن السكاني في البلدان المضيفة وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الصراعات وفي الأخير تصبح العلاقات الدبلوماسية بين الدول أكثر هشاشة نتيجة لتدفق اللاجئين من وإلى الدول[5] فبعد أحداث الحادي عشر سبتمبر أصبح اللجوء تهديدا للأمن الدولي.

---

[1] – علاق جميلة، وآخرون، نفس المرجع السابق، ص29.

[2]- emanuel adler,ameditarnean canon and an israeli prelude to long term peace, comparative and international politics.

[3]- betrand badie et catherine wihtol**, de wendem,migration et relations internationales,dans :bertand badie et autre,(dir),le temps mondial,le défi migratoire questions de relations internationales**,(paris :presses de la fondation nationale des sciences politiques,1994)p.12.

[4]- morrison j and grosland.B,**the trafficking and umuggling of refugees : the end game in european asylum policy** ?(unher,working.2001),p.39.

[5]- sophie wainwright and kim ward,key issues :asylum and security,(icar briefing,december2006),p.2. .http://icar.livingrefugeearchive.org/asylum.pdf

وذلك بعد فتح الحدود والرقابة بين الدول الأوروبية أثير النقاش حول مسألة الهجرة واللجوء وجعلها من اكثر القضايا الشائة لتنظيم الإرهاب والجريمة والهجرة غير الشرعية حيث وضعوا اللجوء ضمن مجموعة من الشعارات " الحرية والأمن والعدالة.

كما لعبت نهاية الحرب الباردة دورا مهما في جعل اللجوء والأمن من الاهتمامات العليا ونزع خطر الإبادة النووية ورفع اللجوء من التهديدات الرئيسية للأمن. [1]

ساد الاعتقاد أن هناك تهديدا واقعي للدولة وهذا الاعتقاد كان أثناء الحرب الباردة وأن الأمن يمثل بمباريات صفرية لكن بعد نهاية الحرب الباردة لم يعد تصور الأمن يحمل الجوانب العسكرية فقط لأنها تتناسب والحرب الباردة فقد اقترح ليفي 1990 " luvy" بوجود جوانب أخرة منها الأمن الاقتصادي والأمن البيئي والأمن الهوياتي والأمن المجتمعي، فالأمن لا يرتبط بالضرورة بحفظ البقاء للدولة لكن الحصول على الحرية وحماية المصالح الداخلية الأساسية فالأمن الحقيقي لا يتعلق فقط بغياب التهديد العسكري، ولكن يتعلق بإدارة المخاطر المتعلقة بالجوانب السياسية والاقتصادية والرفاه الاجتماعي للدول [2]، كما أوضح " أولي ويفر" 1993 أن الهجرة وارتباطها بالأمن المجتمعي في عنصر الهوية، فهو يتعلق بقدرة المجتمع على الاستمرار في الطابع الأساسي في ظل الظروف فإنه يشير إلى الطرق التي تدرك فيها الدول مسألة الهوية الثقافية واللغوية والدينية من طرف المهاجرين والقيم الوطنية لبلد الاستقبال سواء كانت هجرة طوعية أو غير قانونية فهي تشكل تهديد وتحدي لهوية الدولة المستقبلة وهذا الخطر المفترض حول الهجرة هو تهديد للفرد في حد ذاته.

كما أوضح " هيزلر ولايتون هنري" " heisler and layton- henry" 1993 أن الهجرة بمثابة تهديد للأمن المجتمعي* لأنها تتحدى القيم الهوية الوطنية، كما أن عدم قدرة المهاجرين على الاندماج من شأنه أن يكون له تأثير سلبي على المجتمع، وذلك بدخول الهجرة كموضوع مأمننا فالهجرة تهديد أمني

لأنها تحاول وصف المهاجرين " بالآخر" " the other" ففعل أمننة الهجرة هو أكثر تهديدا من الهجرة نفسها لأنها تؤدي إلى العنصرية وكراهية الأجانب وفي النهاية يؤدي إلى التفكك الاجتماعي. [3]

---

[1]- Mathew Gibney,security and the ethics of asylum fter 11 semptember,(cambridge university,2002)pp.41.42. .http://www.fmreview.org/sites/fmm/fils/pdf

[2]- michela ceccorulli,migration asa security threat :internal and external dynamics in the european union,(florence,garnet working,april2009),p,2. .http://www.warwick.ac.uk/workingpapers/6509.pdf

[3]- julia tallmeister,is immigration a threat to security ?,(aug,2013) .www.e-ir.info/2013/08/24/pdf

***الأمن المجتمعي:** يصنف الأمن المجتمعي كأحد أهم القطاعات الأمنية للدولة في إطار النظرة الموسعة والمعمقة للأمن، التي جاءت على مدرسة كوبن هاجن، ويتمحور أساس حول استمرارية حياة المجتمع والدولة، في الحدود التي تسمح بالتطور الطبيعي للمجتمع في لغته، ثقافته ديانته، عاداته وتقاليده وكل خصائص هويته الوطنية، وما يعتبر في غالب الأحيان كتهديد للأمن المجتمعي هو الهجرة.

فالتعامل مع الهجرة على أنها تهديد أمني بعد أمننتها وقد أوضح الكثير من الكتاب أنها تشكل خطرا على الدول الرفاه خاصة في الجانب الهوياتي فبنفس الطريقة التي كانت عند التعامل مع التهديدات التقليدية فإن القضايا الأمنية الجديدة مثل الطاقة والبيئة والهجرة تتطلب سياسات إستباقية فقد تم التأكيد على الهجرة كتهديد أمني بعد الهجمات 09/11/ والهجمات الإرهابية في لندن ومدريد فبعد ذلك دعوا إلى ضرورة عرقلة مسارات الهجرة غير الشرعية لأسباب أمنية.[1]

كما أسلفنا سابقا فالهجرة تشكل خطرا على المصلحة الوطنية للدولة من خلال تأثيرها على اقتصاد الدول خاصة اقتصاد البلدان المستقبلة وبلدان المنشأ، فقد أدى توسيع الأمن وإعادة تعريفه ليشمل الجانب الاقتصادي وبسبب التحديات الاقتصادية الناجمة عن الهجرة لهذا أطلق عليها قضية أمنية ونفس الأمر على هجرة العمالة.

وعلاوة على ذلك فالتحويلات المالية المرسلة إلى الدول بسبب الهجرة تلعب دورا هام في النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان المرسلة كما أوضح " دي هاس" 2005 " de haas" ووفقا للبنك الدولي في عام 2012 التحويلات تجاوزت 406000000000 $ وتشير العديد من الدراسات إلى أن التحويلات يكون لها تأثير إيجابي في التخفيف من حدة الفقر في كثير من البلدان النامية في هذا السياق يتداخل الأمن الاقتصادي مع الأمن الإنساني.

كما يمكن القول أن الهجرة تشكل تهديدا للأمن الاقتصادي في البلد المتلقي من خلال تأثيره على سوق العمل من خلال خفض الأجور في البلدان القوية كما أن هذه الفئات المهاجرة تأخذ الأهمية في اليد العاملة بسبب خفض الأجور.

ويرى تشومسكي 2007 " chomsky" "ان النظرية القائلة بأن عدد الأشخاص يحدد عدد الوظائف هي مغالطة فيقول بدلا من ذلك إن النمو السكاني عن طريق الهجرة يخلق فرص عمل وفي نفس الوقت يساهم في قبول هذه الوظائف". [2]

إن النقاش العام حول الهجرة والأمن يميل إلى التركيز على مجموعة عديدة من الجوانب المرتبطة بالأمن القومي الذي يفهم على أنه الحماية وتعزيزا لرفاه المواطنين والمقيمين في الدولة، يرى " خالد كوسر" " khalid koser"* أن الهجرة باعتبارها تشكل تهديدا للأمن القومي زادت حدته في السنوات الأخيرة وذلك راجع للإرتفاع السريع لتدفقات الهجرة الدولية خاصة غير الشرعية منها الشرعية منها، فالهجرة غير الشرعية

[1]– michela,ceccorulli,opcit,pp.8-10.

[2]- juliaTallmeister,opcit,pp.2,3.

*khalid koser : خالد كوسر: هو مختص في شؤون الهجرة في مركز جنيف للسياسات الأمنية.

تعتبر مهدد للنسيج الاجتماعي والاقتصادي للدول لأن الفئات المهاجرة ليست فارغة من الأنماط الثقافية والقيم والتقاليد.

في نفس الوقت فإن النقاش حول الهجرة والأمن عكس الاتجاه العام للدراسات الأمنية لتتجاوز بذلك الأمن الوطني بتركيزها على المنظور " الأمن الإنساني" " human sécurity" فقد وضعت الهجرة ضمن التهديدات الأمنية الجديدة.

كما يمكن القول أن الأمن الإنساني هو ضرورة ملحة ليس لكبح الهجرة بالطرق الممكنة وإنما لمنع حدوث خسائر بشرية خاصة في البحر المتوسط وكذلك حماية المهاجرين من مهربي والإتجار بالبشر وضمان حقوق اللاجئين.

كما تشير الرابطة الأمنية للهجرة للتحديات التي تواجه دول المقصد كما تؤثر على البلدان النامية وكذلك على دول العبور، والهجرة ليست محض بين الشمال والجنوب فطرق الهجرة أو ممراتها يمكن تلخيصها على النحو التالي: هناك بين شمال والجنوب، الجنوب والجنوب، والشمال مع بلدان الشمال.[1]

إضافة إلى الأمن القومي هناك تهديد آخر يمس الأمن الداخلي بوصفه أحد الجوانب المهددة من طرف الهجرة فمنذ سنة 1980 تم اعتبار الهجرة تهديدا للأمن الداخلي كما أكد ذلك " husmans" (2000) أن إتفاقية " شنغن" وإتفاقية " دبلن" تربط الهجرة والجريمة الدولية فمنذ الهجمات الإرهابية 2001/09/11 ظهرت الهجرة بشكل بارز على أجندة الدولية لمكافحة الإرهاب وتم التشديد على سياسات الهجرة.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت الهجرة مسألة تتعلق بالأمن الداخلي فقد إنتهج في تلك الفترة الرئيس جورج بوش إستراتيجية لمكافحة الإرهاب بالإعتماد على سياسة الهجرة، وأدرج الهجرة والتجنس، في وزارة أنشئت حديثا تعنى بالأمن الداخلي (سبنسر 2008)،كما تم إضفاء الطابع المؤسسي على الهجرة بإعتبارها تشكل تهديدا للأمن الداخلي بعد تسعة أسابيع من أحداث 2001/09/11 تم التوقيع على " قانون باتريوت" "usa patriot" وتعزيز الرقابة على الحدود مما زاد ذلك مراقبة للمهاجرين الأجانب في الولايات المتحدة الأمريكية، وإعطاء الشرعية للحكومة في محاكمة وإزالة الجانب الذين يشتبه في سلوكهم على أنه إرهابي كما أصبحت سياسات الهجرة ومراقبة الحدود كوسيلة في " الحرب على الإرهاب" " war on terro".

أما المفكر" مولر" " mueller" (2006) فهو لا يبحث في فكرة أن غياب الهجمات الإرهابية في أمريكا والذي يدعون أنه نتيجة لزيادة السيطرة على الحدود وسياسات الصرامة في التعامل مع الهجرة وأن الإرهابيين يجدون صعوبة في دخول البلاد فهناك مئات المهاجرين تدخل قانونيا إلى الولايات المتحدة كل

[1]- monika.wohlfeld,is migration a security issue ?,pp68-70.
http://www.um.edu.mt/chapter6pdf.

عام، وما بين 1000 إلى 4000 مهاجر غير شرعي كل يوم، يقول " مولر" " mueller" أن تهديد الإرهاب من قبل إرهابيين في الداخل أو من المهاجرين الوافدين أمر مبالغ فيه،

ففي نفس السياق دراسة حول الإرهاب والهجرة في إسبانيا رأى " saux" أن العلاقة بين الهجرة غير الشرعية والإرهاب لم تبنى على أساس موضوعي.

فالخطاب السياسي ووسائل الإعلام صورت المهاجرين واللاجئين على أنهم تهديد للأمن المجتمعي والأمن الاقتصادي.[1]

وضعت المنظمة الدولية للهجرة IOM الخطوط العريضة للهجرة وقد زاد الإحساس بالتهديد في مسألة الهجرة في السنوات الأخيرة للأسباب التالية:

1- إن الأجندة الأمنية تم ربطها بكثير من الجوانب السياسة (توسيع وتعميق مفهوم الأمن).

2- ارتفاع كبير في عدد المهاجرين العابرين للحدود وخصوصا غير الشرعيين.

3- ربط التهديدات العابرة للحدود الوطنية بمفهوم " الحرب على الإرهاب " The war on terrorism".[2]

يؤكد " دانييل جريسور" "Daniel griswold" من معهد كاتو " the Cato Institute" أن الهجرة ومراقبة الحدود قضيتان منفصلتان، فالهجمات الإرهابية من قبل الأجانب ليست نتيجة لسياسات الهجرة المفتوحة ولكن بسبب فشل إبعاد قليل من الأجانب التي تشكل تهديدا للأمن الداخلي وفي نفس الوقت يرى " سبنسر" " spencer" أن إدعاء أن الهجرة تسبب مشاكل أمر اعتباطي،

لكن لا يمكن إنكار أن في بعض الدول هناك اتصال بين تدفقات الهجرة وازدياد معدلات الجريمة ففي الواقع هناك اتجاه يبين أن البلدان التي فيها تدفقات الهجرة بكثرة يكون معدل الجريمة متزايدا [3] من خلال:

- تشكل الهجرة تهديدا للأمن والاستقرار، فإن جئنا لتعريف الأمن على أنه ليس مجرد حماية الدولة ضد الهجوم المسلح بل وكذلك هو غياب التهديدات المجتمعية والقيمية".
- كما ينظر للاجئين على انهم يمثلون تهديدا سياسيا أو خطرا امنيا على النظام البلد المضيف.
- ينظر إلى اللاجئين والمهاجرين على أنهم تهديد للأمن الثقافي.
- ينظر إلى اللاجئين على أنهم عنصر جديد في عملية النمو والتنمية عندما يتم استخدامهم كوسيلة للتهديد ضد البلد المنشأ.

[1]- julia tallmeister,opcit,p.5.

[2]- Monica wohlfed,opcit,pp71-73.

[3]- Julia tallmeister,opcit,p.6.

- ينظر إلى اللاجئين والمهاجرين كمصدر للصراعات الدولية فمنذ تم تعريف اللاجئين قانونيا من قبل بعض الدول تأسست المخاوف من الاضطهاد وذلك لقرار اعتبار اللجوء والمهاجرين كتهديد للهوية الثقافية. [1]

فيرى " هيوسمان" " huysmans" أن الهجرة تعتبر تهديد للمكونات الأساسية للهوية الوطنية ونتيجة لذلك هناك عدة وسائل يمكن من خلالها جعل المهاجرين كتهديد من خلال الأمننة، يقوم صناع القرار بأمننة الهجرة على أنها تتعدى القواعد العادية للهجرة وذلك من خلال:

1- انتهاك التشريعات التي تنظم معاملة المهاجرين.

2- جعل هذه التشريعات الأساس لتمرير تشريع جديد يجيز التدابير الاستثنائية المتخذة في حالات الأمننة.

تنطوي هذه الاستثناءات على الممارسات العنصرية ضد المهاجرين وانتهاك حقوق الإنسان والقواعد التي تحكم العلاقة بين الأفراد والجماعات في المجتمع فالهجرة العابرة للحدود الدولية لا تمثل فقط تهديد للدولة من خلال التكوين العرقي والثقافي وإنما تمثل تهديد للاستقرار الاقتصادي والمالي. [2]

في أوربا الغربية أصبحت قضايا الهجرة واللجوء مثيرة للجدل خاصة في السنوات الأخيرة فهي تعود إلى الجانب النظري الذي يقول أن الهجرة واللجوء هي من التهديدات الأمنية في إطار مدرسة كوبن هاجن (بوزان 1991، وأولي ويفر 1993، 1995) (وليفي " levy" 2005) كذلك " بوزيول" " boswell" (2007) يتفقون أن سياسات الهجرة لم يتم أمننتها فقط بعد أحداث 2001/09/11 لكن هذا لا ينطبق على اللجوء.

كما قد أعربت بعض المنظمات غير الحكومية مثل" human rights watch" ، " amenesty international" و" statewatch" خوفهم من أن هذه التهديدات الأمنية تؤثر على جهود الإتحاد الأوروبي لإنشاء نظام أوربي مشترك حول اللجوء وهذا الخوف أمرا عاديا لأن الإتحاد الأوروبي يتبع سياسة النهج القانوني لحل مشاكل أمنية. [3]

وطبقا لاتفاقية اللاجئين 1951 يتم قبول وحماية المهاجرين واللاجئين على أساس إنساني كما لا يتم معاقبتهم تبعا للالتزامات الدولية للحفاظ على" الإنسانية" " humanitarianism" من جهة أخرى حماية " المصلحة الوطنية" national interest" من خلال القضاء على المجرمين والإرهابيين.

---

[1]- Myron weiner,security,stability,and,international migration,pp.12-15. .https://www.mit.edu/ssp/publications/working-papers/wp-90-2pdf

[2]- scott.d.watson,manufacturing :asylum seekers as threats or refugees ?,pp98,99. http://www.jilir.org.pdf.

[3]- christian kaunert,liberty versus security ?EU Asylum policy and the european commission,(journal of contemporary european research.5(2),2009). http://core-ac.uk/download/files/130/1667372.pdf.

وقد حاولت معظم الدول الغربية تحقيق التوازن بين التركيبة الأصلية ومع هذه التركيبات الهوياتية الجديدة من خلال إقامة عملية إعادة دمج اللاجئين حي يسمح لطالبي اللجوء الدخول إلى الدولة بشكل مؤقت، حتى يثبت أنهم لاجئين بغض النظر عن وضع دخولهم وذلك تماشيا مع المبادئ الدولية لنظام اللاجئين. [1]

المطلب الثالث: مظاهر تأثير العولمة في الهجرة واللجوء

تنطوي العولمة على مفارقات كبيرة هي التي تشكل مصدر قوتها وديناميكياتها ففي الوقت التي تفتح فيه أفاق جديدة للجماعات، من خلال ما تقدمه من فرص النمو الاقتصادي والتجاري وإعادة توزيع عناصر القوة والثروة وميلاد اقتصاد جديد قائم على تراكم رأسمال المعرفي اللامادي، تطرح عليها تحديات كبيرة أيضا، وما زاد من هذه التحديات هو خريطة توزيع القوة والقرار في حقل العلاقات الدولية التي تحرم البلدان والمجتمعات الصغيرة من أي قدر على التأثير على صياغة برنامج العولمة الراهنة. [2]

ففي إطار النظام الدولي الجديد، اكتسبت العولمة أهميتها باعتبارها واحدة من دعامات هذا النظام، كما يرى " مايكل مان" " michael mann" أنه من الأفضل النظر إلى العولمة على أنها شبكات جديدة مضاعفة للتفاعل البشري تضاف إلى شبكات التفاعل المحلي والوطني الموجودة، فالارتباط بين العولمة والمجتمع المدني، ذلك أن العولمة تؤدي إلى نقل السيادة، بمعنى أن الغلاف المؤسسي للدولة وإن بقي فإن السلطة التي كانت تمارس عن طريق مؤسسات الدولة تنتقل وبالتدريج إلى أجهزة المجتمع المدني. [3]

كما يرى " روبرتو بنسيا" "roberto bencia" أن العولمة سرعت من عملية الهجرة الدولية كما أن مصيرها في المستقبل مرهون بتطور الأسواق العالمية المعولمة ودرجة اندماجها وترابطها خصوصا السوق الدولية للعمالة، كما أن حركة الهجرة الدولية كانت المستفيد الأكبر من ميكانيزمات العولمة الاقتصادية التي سرعت الحركات الإنسانية عبر الحدود الوطنية بفعل وسائل الاتصال الحديثة التي سهلت عملية التواصل وتدفق المعلومات والحركات الاجتماعية. [4]

أما " ب جيسوب" " B.jessop" إن تغير المسارات الهيكلية للاقتصاد السياسي العالمي التي بدأت تتزايد بفعل العولمة أدى إلى إحداث تغييرات جذرية على حركات الهجرة الدولية وذلك من خلال:

– إن التغييرات الدولية التي شهدها النظام المالي العالمي التي بدأت ملامحها تظهر منذ بداية السبعينات من القرن العشرين وبفعل العولمة المتزايدة لسوق العمل يجعل مناطق عديدة من العالم تعرف ارتفاعا

---

[1]- scott.D.watson,opcit,p.99.

[2] – برهان غليون،" تأثير العولمة على الوضع الاجتماعي في المنطقة العربية"(ورقة مقدمة إلى اجتماع خبراء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بيروت: دراسات الشرق المعاصرة، ديسمبر، 2005)، ص.3.

[3] – منير محمود بدوي السيد،" الاتجاهات الحديثة في دراسة النظام الدولي" منذ انتهاء الحرب الباردة"، بحث مقدم إلى اللجنة الدائمة للعلوم السياسية، (جامعة أسيوط، سيبري، 2002)،ص.13.

[4]- roberto bencia,mondialisation,marchés du travail et mobilité,migratons société,n79,(janvier-février,2002)pp.182.183.

في درجات النمو والتقدم الاقتصادي وبالتالي تصبح هذه الدول جاذبة لليد العاملة بمختلف أشكالها في حين تجعل العولمة من المناطق الفقيرة والمهمشة في النسق الاقتصادي العالمي دولا مصدرة للهجرة الدولية(اليد العالمة، الهجرة الشرعية، اللاجئين، تجارة الجنس) كما أن نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي قد ساهما في تغيير النظام الدولي خصوصا في بعده العسكري والإستراتيجي بإضافة أبعاد غير عسكرية لتكون بذلك حركات الهجرة الدولية في إطار العولمة إحدى هذه الأبعاد الجديدة.

- تؤدي العولمة في إطار تفاعلها معها الأنساق الدولية والإقليمية إلى انهيار شامل للبنى والهياكل الاجتماعية المستقرة في مناطق عديدة خاصة في دول العالم الثالث.

هذا ما نتج عنه توترات وصراعات إثنية ودينية ليكون للهجرة واللجوء حل لهذه التوترات التي تهدد الأفراد والمجتمعات. [1]

أما " بيدروفينا" " pedro vianna" فيعتبر أن العولمة أدت إلى إعادة النظر في شكل وطبيعة الهجرة الدولية، فبعدما كانت في سنوات السبعينات ترتبط أساسا بهجرة اليد العاملة غير المؤهلة باتجاه دول أوربا الغربية أصبحت اليوم في ظل العولمة متعددة الأشكال إذ هناك هجرة عالمية غير مؤهلة الكفاءات وهجرة الطلبة وهجرة النساء، وفي إطار العولمة تكرس مبدأ التوزيع غير العادل للثروات وتحدث التغيير في التوازنات بين بلدان الإرسال والاستقبال فدول الإرسال بفعل تحولها إلى دول متقدمة اقتصاديا تتحول بدورها إلى دول استقبال فالعولمة تعمل على خلق مسار دائري من حيث الاستقبال والإرسال. [2]

وحسب " جيمس مارتن" " james martin" فإن العولمة أدت إلى تنويع ديناميكيات، مسارات وأشكال الهجرة الدولية بالشكل الذي أصبحت فيه اليوم تمثل تحديا عالميا ويمكن تحديد أربعة مستويات لتأثير الاعتماد المتبادل على اتجاهات الهجرة الدولية:

1- **عولمة النسق العالمي للهجرة:** إن حركة الهجرة في إطار النسق العالمي المعولم تتجه نحو تطوير وربط مسارات متداخلة هي اليوم الأكثر تعقيدا من أي وقت مضى لأن ديناميكية الهجرة الدولية تشمل كذلك تنامي نموذج كوني للرشادة الاقتصادية، السياسية بالإضافة إلى تزايد درجة الترابط الثقافي، الاجتماعي على مستوى عالمي.

---

[1]- B.jessop,changing, **forms and fonctions of the state an era of globalization and regionalization,in :delorme andK,dopfer,(eds),the political economy of diversity evolutionary perspectives en economic order and disorder**,(london :aldershort,eduard elgar pub,1999).pp.102-105.

[2]- pedro vianna,les rapport francophonie et migration internationales,migration société,n :117,118,(mai-aout2008),pp.4,5.

2- **تأثير الهجرة على الأنساق الإقليمية والدولية:** تؤدي العولمة بمختلف أشكالها إلى مجموعة من المتغيرات السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، والديموغرافية تتفاعل فيما بينها لتؤدي إلى هيكلة تيارات الهجرة التي تؤثر على انماط والاندماج في الأنساق الجهوية والعالمية. [1]

3- **تأثير الهجرة على الدول:** تؤدي العولمة إلى التأثير على خصائص، ووظائف وأدوار الدولة الوطنية عبر جماعات المهاجرين في دول الإرسال والاستقبال فتفاعلات الهجرة في إطار الطابع عبر الوطني بالإضافة إلى صعود متغير الهوية في العلاقات الدولية الذي يعيد النظر في المفاهيم التقليدية المتعلقة باندماج المهاجرين في نسق الدولة- الأمة.

4- **حركية الهجرة والبيئة السياسية:** تعمل المفكرة السياسية لصناع القرار باتجاه معارض مع مسارات العولمة وتتجه لاستصدار منظومات قانونية تعيق التوجهات الفعالة لحركات الأفراد عبر الحدود، فالهجرة في إطار العولمة هي تفاعل متبادل بين مختلف المسارات، [2] العولمة لها وجهان الأشخاص السلع ورؤوس الأموال معممة في جميع أنحاء العالم.

فكثير من الدول شهدت زيادة في ضغط الهجرة واللجوء وليس فقط في أوربا الغربية، وأمريكا الشمالية بما في ذلك المراكز الاقتصادية والإقليمية مثل تايلاند وماليزيا وجنوب إفريقيا بحيث تواجه البلدان الصناعية ضغوطات الهجرة، هذه الضغوطات شهدت مجموعة من التدابير لمراقبة الحدود وتقييد

فرص الدخول لكن التحدي الأكبر بالنسبة لهذه الدول وفي إطار العولمة الثقافية هو إدارة تدفقات معقدة من اللاجئين والمهاجرين الاقتصاديين بطريقة تحفظ بها حقوق الإنسان والمبادئ الإنسانية المتفق عليها. [3]

كما ترى catherine withol: العولمة هي تتعدى الحدود وشبكات التواصل والتضامن والترابط فنفس الشيء ينطبق على الهجرة واللجوء فإذا الهجرة هي ظاهرة عالمية فهي أيضا سياسية، اقتصادية، اجتماعيه وثقافية فهي كذلك تتعدى حدود الدولة الأمة مما يخلق شبكات عابرة للقارات، ففي العلاقات الثنائية كانت الهجرة مقيدة لكن تم عولمة الهجرة واللجوء بداية من الثمانينيات من القرن الماضي وقد ظهرت سمة هجرة جديدة وذلك نتيجة مجموعة من العوامل التي أدت إلى عولمتها [4]

1- زيادة العوامل الجاذبة التي أصبحت أقوى من العوامل الدافعة.

---

[1]- James Martin, vers un nouveau calendrier de rcherche sur la migration internationale,migration société ,n :117,118,(mai-aout2008),pp.4,5.

[2]- Marc termote**,entre théorie et pratique :le devenir économique des migration,**dans :bertrand bdie Catherine Wihtole de wenden,(dir),le temps mondial,le défi migration question de relations internationales,(paris :press de la fondation national des sciences politiques,1994),pp,105,108.

[3]- ruud lubbers,refugees in a globalized world. http://www.operationspaix.net/data/dac/5964.pdf.

[4]- catherine withol de wenden,imigration and globalism. .http://www.mcrg.ac.in/tw%20files/rw33/4.pdf

2- التعميم التدريجي لجواز السفر

3- تدفقات اللاجئين بسبب الصراعات

4- سلسة النشاطات الشبكات العابرة للحدود

5- تطوير قواعد الهجرات من أوربا الشرقية إلى أوربا الغربية بعد سقوط جدار برلين.

6- خلق مساحات إقليمية كبيرة للتجارة الحرة.

أما " أنطوني ريكمون" "Anthony H Richmond " أن أزمة اللاجئين ليس نتيجة للعولمة بقدر ما هي مرتبطة بالتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالنظام العالمي المعاصر. [1]

ويمكن تلخيص العوامل المؤثرة في الهجرة واللجوء وعلاقتها بالعولمة من خلال:

- أدت العولمة خصوصا تحت تأثير ليبرالية المبادلات التجارية والاندماج الاقتصادي العالمي إلى تزايد حركات الهجرة عبر إمكانية خلق فرص العمل بفعل التطورات في وسائل الاتصال والمواصلات. [2]
- الشركات الكبرى والمتعددة الجنسيات وبسبب دورها في عولمة الإنتاج تحد من قدرة المنتجين الصغار والمحليين على المنافسة والاستمرار وهذا ما يسهل من حركية ومرونة انتقال اليد العاملة وبالتالي الهجرة, كما عملت العولمة على التسريع من الإجراءات المفروضة من قبل المؤسسات المالية والنقدية الدولية (البنك العالمي، صندوق النقد الدولي) من أجل هيكلة اقتصاديات الدول النامية مؤثرة على الجوانب الاجتماعية، مما يجعل الفئات المتضررة من برامج الإصلاح الهيكلي تلجأ إلى الهجرة.[3]
- ساهمت العولمة في التغيير من الأطر والنماذج التقليدية للهجرة بحيث أنه كانت في سنوات السبعينات تأخذ اتجاه (جنوب – شمال) ولكنها اليوم تنوعت أشكالها من هجرة مؤقتة، نواسية ودائرية كما اتجهت الهجرة بفعل العولمة إلى التأنيث بحيث قدر العنصر النسوي ب 47% من حركات الهجرة. [4]

المبحث الثاني: دور المتغير الأمني في توجيه مسارات الهجرة واللجوء:

[1]- anthony H,richmond,globalization and the refugee crisis,1321,(CRS working paper series n°1,york lanes)p.2. http://yokspace,library,yorku,ca/xmlui/bitstrean/brandel/10315/2596/CRS.

[2]- Pratick gonin,migrations internationales :questions de démographie et de développement,migrations societé,n :117,118,(aout 2008),p.209.

[3]- tendances de la migration internationale. http://www.oni.social.fr/.

[4]-roberto bencia,op,cit,pp.185-188.

ترتكز النظرة الجديدة للواقع الأمني والتي تقوم على إعادة النظر في مفهوم الأمن، الذي أصبح ينظر إليه كمفهوم واسع يتجاوز الطابع الكلاسيكي الذي ينحصر في التوجهات العسكرية ذات الأبعاد الإستراتيجية بل يمس ويتأثر بكل القطاعات سواء كانت اقتصادية،اجتماعية وثقافية لذا فإن مفهوم الأمن الانساني كمدخل جديد في الدراسات الأمنية جعل من الهجرة سواء قانونية أولا تكون ضمن الأبعاد الشاملة للأمن وتشكل إحدى أبرز القطاعات الجديدة في الدراسات الأمنية

تعتبر ظاهرة الهجرة التي أصبحت ضمن الأبعاد الأمنية المجتمعية تتحكم فيها مجموعة من الحركيات السياسية الأمنية فغياب الأمن وانعدامه في مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية،الاجتماعية في بلدان الأصل يؤدي إلى انتشار وتزايد ظاهرة الهجرة.

المطلب الأول: انعدام الأمن السياسي

الأمن السياسي مرتبط بحق الفرد في التمتع بالاستقلالية في اختيار ممثليه في المشاركة في الحياة السياسية باعتباره إحدى الركائز والأبعاد الأساسية للأمن الإنساني، يرتكز على الحرية في ممارسة قواعد الانسان دون خرق لها، كما أن الديمقراطية والحكم الراشد كسبيل لتمكين الفرد من التعبير عن حقوقه السياسية والتي تعد قاعدة أساسية للمطالبة ببقية الحقوق كالحق في الصحة وفي التعبير عن الانتماء الثقافي فكلما تعرضت هذه الحقوق للانتهاكات وتهدد الأمن السياسي كلما كانت وتيرة واتجاهات الهجرة أوسع. [1]

إن معظم الدول المصدرة للمهاجرين واللاجئين هي دول تعاني من أزمات سياسية وحروب أهلية وصراعات طائفية وإثنية وعدم استقرار سياسي، وهذا ما يؤكد أن عدم الاستقرار الأمني أهم دوافع الهجرة واللجوء كما أن غياب الحكم الراشد وبالتالي غياب العقلانية والشفافية في تسيير الموارد الاقتصادية والبشرية ومنها المشاكل والأزمات السياسية المؤدية للهجرة.

تعد معارضة أنظمة الحكم والعمل ضدها من الخارج هي إحدى الأسباب السياسية للهجرة وبهذا فإن الدول المصدرة للهجرة هي أيضا أنظمة تسلطية أو شمولية تسعى للحفاظ على النظام فحسب.

ويرى جون واتس " Johanwets" أن الهجرة مرتبطة بالعمليات السياسية التي تتحكم فيها الدول القومية من خلال آليات مراقبة وتنظيم الهجرة،من خلال استقدام المهاجرين إبعاد او إعادة توطين بعض الجماعات الإثنية والدينية خصوصا أثناء الحروب والنزاعات، كما أن الهجرة تستخدم كوسيلة ضغط سياسية من طرف الدول المصدرة على الدول المستقبلة مثل ما هو حاصل بين المغرب وإسبانيا، المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية، فالهجرة هي إحدى أوراق الضغط والمساومة لتحقيق مكاسب سياسية. [2] إضافة إلى التحولات السياسية التي شهدها العالم بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة، ادت إلى التحول

[1] – فواد جدو، الهجرة السرية واستراتيجية مواجهتها، حالة الجزائر، العالم الاستراتيجي، العدد 4، (جوان 2008)، ص.10.

[2]- johan wets,op.cit,pp.23,24.

والتغير في مفهوم الأمن بحيث أخذ بعدا اجتماعيا نتيجة الحروب الأهلية والنزاعات الإثنية التي تؤدي إلى تدمير البنى والعمليات السياسية السلمية ومنتجة لكل مظاهر انعدام الأمن وبالتالي تزداد بحجم وتيرة الهجرة مثل يوغسلافيا، الحروب الصومالية وحركة اللاجئين الهاتين في الكاريبي واتجهت الهجرة من الشرق نحو الغرب كإحدى آثار الحروب المدنية وازدادت من الجنوب باتجاه الشمال في معظم دول العالم.

تميزت نهاية القرن العشرين بحركات هامة من اللاجئين بصفة فردية أو جماعية من جراء الحروب التي عرفتها العديد من المناطق في العالم بحيث أن عدم الاستقرار الناجم عن الحروب والنزاعات وانتهاكات حقوق الانسان بسبب انتماءاتهم العرقية أو الدينية أو السياسية يعد أحد الأسباب الرئيسية لحركات الهجرة التي تجبر الأفراد على النزوح من المناطق غير الآمنة إلى أخرى اكثر أمنا وهو ما يطلق عليه بالهجرة الاضطرارية القسرية أو اللجوء السياسي وتعتبر منطقة جنوب المتوسط خاصة افريقيا بصفة عامة من أهم المناطق المصدرة والمستقبلة للاجئين بسبب الحروب وعدم الاستقرار الداخلي الذي تعرفه دول المنطقة. [1]

كما تؤدي النزاعات إلى ترك أعداد كبيرة من دون مأوى وبالتالي غياب شروط الأمن الأدنى المتمثلة في الأمن من المأوى المأكل والمشرب وبالتالي تضاعف عدد الأشخاص الذين هاجروا إلى الخارج بسبب النزاعات والحروب طيلة الفترة الممتدة من 1985 إلى 1995 وفي نهاية سنة 1997 قدر عدد اللاجئين بحوالي 12 مليون ويتعلق الأمر هنا فقط بالذين تستجيب وضعيتهم لمعاهدة جنيف وفي سنة 1999 قدر عدد اللاجئين ب17.6 مليون لاجيء وارتفع العدد حسب المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين Le haut commissarit des nation unies pour les réfugies إلى 22 مليون لاجئ سنة 2000. [2]

المطلب الثاني: غياب الأمن السوسيو-اقتصادي:

إن الأمن الاقتصادي يعني الحق في الحصول على الموارد اللازمة للحفاظ على الوجود الإنساني من خلال وضع اجراءات تهدف إلى التقليل من أخطار التوزيع الغير العادل للموارد، تحسين التوعية المادية للحياة الاجتماعية وضرورة ضمان كل ما يعد حيوي لبقاء الفرد الإنساني.

التنمية الاقتصادية لها دور رئيسي للهجرة وعلى نطاق واسع غير أن العلاقة بين الهجرة والتنمية الاقتصادية هي علاقة جد معقدة ومتناقضة ويكمن هذا التناقض أساسا في التعارض بين آثار التنمية الاقتصادية على مدى القريب والبعيد على اتجاهات الهجرة، وقد أثبتت العديد من التجارب لبعض الدول الأوربية كألمانيا و انجلترا لكن كذلك التجربة اليابانية على المستوى القريب يتم احتواءها وتجاوزها عن طريق وجود اكثر لعروض العمل وانخفاض مستوى الأجور بين البلدان المستقبلة والمرسلة للهجرة بتوفير السيولة

[1] – فؤاد جدو، نفس المرجع السابق، ص.10،11.

[2] – عياد محمد سمير، الهجرة في المجال الأورمتوسطي، العوامل والسياسات، العالم الاستراتيجي، العدد3(ماي 2008)،ص.5.

المالية للسلطات العمومية والتي تمكن من تطوير قطاعات الرعاية الاجتماعية والصحية، لكن هناك نماذج أخرى كالتجربة الآسيوية والتي أظهرت أن حجم الهجرة يمكن أن يزداد بفعل التطور الاقتصادي ذلك أن التنمية الاقتصادية لها انعكاسات سلبية على الأنظمة والأنساق الاجتماعية والاقتصادية في البلدان الأصلية فالتنمية الريفية وتطوير وعصرنة قطاع الزراعة تؤدي إلى زيادة الإنتاجية ولكنها تنتج آثارا سلبية بفضل تفويض البنى والشبكات الاجتماعية الموجودة على العلاقات الاقتصادية وبالتالي النزوح من الريف إلى المدينة والهجرة إلى الخارج فالنمو الحضري السريع يؤدي إلى التأثير السلبي على سوق العمل، تكاليف النقل الدولي خصوصا بفعل المنافسة الدولية المتزايدة والتي لا تعرف تراجعا كل هذه العوامل والمرتبطة بالمداخيل التي تعرف تزايدا تخلق بالنسبة للكثيرين إمكانية غير موجودة سابقا تتمثل في زيادة الرغبة لدى الأفراد في الهجرة، إذن فعلى المدى القريب فإن التنمية الاقتصادية تؤدي إلى تقوية وتدعيم الهجرة وليس إيقافها. [1]

إن للأنساق التجارية الأكثر انفتاحا والاستثمارات الأجنبية لها دور مساعد في تزايد التنمية الاقتصادية، ولكن أثرها في احتواء تزايد الهجرة يبقى محدودا أو جزئيا لكنها تساهم في تحسين ظروف الحياة في البلدان الأصلية فتقوية فرص الاستثمارات على المدى البعيد تساهم في التنمية الاقتصادية والحد من نسبة الديون ومن وجهة نظر " ميكرو– فردية" " micro- individuel" دوافع وأسباب الهجرة بالنسبة للراغبين في الهجرة تبقى دائما مرتبطة بتحسين ظروف الحياة ومستوى المعيشة (تشغيل أحسن، مداخيل افضل) ولكن من وجهة نظر " مكرو– اجتماعية " " macro- sociétal" وهي في معظمها عومل ترجع إلى تزايد الفوارق في الثروات بين بلدان ومناطق عديدة من العالم والتي تؤدي إلى تنقل حركات واسعة من السكان فغياب التنمية المتوازنة والعادلة على نطاق عالمي يزيد من احتمالات الهجرة.

فإذن فالتنمية نتائجها وآثارها الغير مرغوب فيها خصوصا في بدايات مسار عمليات التنمية بحيث لا توقف موجات الهجرة بفعل تطور الأنشطة الاقتصادية الكلاسيكية لكن القطاع الزراعي يعرف تراجعا، وهذا ما يؤدي إلى الانتقال اليد العاملة بين مختلف القطاعات ويتطور قطاع الخدمات بالشكل الذي يؤدي إلى تحريك البنى الديمغرافية والسوسيو–اقتصادية وبالتالي فإن الأفراد المعرضين للمخاطر وسلبيات التنمية الاقتصادية يتجهون نحو الهجرة كحل لإشكالات التنمية في البلدان الأصلية.[2]

إن الكثير من دول العالم الثالث التي دخلت في مسارات التنمية خصوصا في مراحلها الأولى تؤدي إلى تغيير بناها السوسيو– اقتصادية والتي تنتج تبعا لذلك فائضا معتبرا في اليد العاملة وبالتالي فإن هذا لا يعني بالضرورة ان المعدمين هم الأكثر عرضة للهجرة لكن يرى "بيتر ستالكر" "peter stalker "في كتابه "

---

[1]- Johan wets ,op.cit ,pp.30 ?31.

[2]- morits lennert et fean michek decroly,**comment mesurer les migrations :une histoire de donnée et d'indications dans :emmanuell bribosia et reo andrea,les nouvelles migrations un enjeu européen**,(bruxelle :éditions complexe,2002),pp.40-43.

workers with out frontiere" " عمال بدون حدود" " إن العالم الذي يفرز رابحين وخاسرين من العولمة يجعل من المهمشين في النظام الدولي يحاولون ايجاد فرص للربح والاستفادة من المزايا الاقتصادية للعولمة عن طريق الهجرة".

إن العوامل الاقتصادية في إطار تفاعلها مع العولمة والتي رافقها تطور معتبر في وسائل الاتصال والتكنولوجيات الحديثة قد غيرت ظروف الهجرة، فعبور المحيط الأطلسي باتجاه الولايات المتحدة المستغرق لعدة أيام والمكلف لمئات الدولار أن لم يعد عائقا أمام الهجرة فالانتقال والترابط بين العوالم المتباعدة بآلاف الكيلومترات لم يعد حاجزا فما بين سنة 1930 إلى 1996، فإن تكلفة 3 دقائق من الاتصال عبر الهاتف بين نيويورك ولندن قد انخفضت تكلفتها من 300 دولار إلى 1دولار وبالتالي فإن هذه التطورات قد قللت من حجم الهواجس وجعلت من الهجرة كدافع الاكتشاف العوالم الجديدة. [1]

إن غياب التنمية في المناطق المصدرة للهجرة خاصة في إفريقيا ومنطقة جنوب آسيا تعتبر أهم المسببات التي تدفع للبحث عن فرص حياتيه أفضل فالتطور والمستوى المعيشي للدول الأوربية من توفر الحياة تعتبر أهم العناصر الدافعة للهجرة تتعلق باختلاف مستويات الشغل، الدخل والظروف الاجتماعية من سكن وتعليم منخفضة إلى المناطق حيث هذه الأخيرة مرتفعة لرفع مستوى معيشتهم لأن الهدف من الهجرة هو ضمان فارق الايجابي بين الجور الحالية في دولة الأصل[2] وبين الأجور المنتظرة في الدولة المستقبلة وحسب "جورج تابينوس" " فإن الهجرة هي رد فعل تجاه التخلف الاقتصادي فكلما زاد الفارق في مستويات الشغل والدخل زادت دوافع الهجرة لدى الأفراد". [3]

وعليه يتمثل السبب الرئيسي للهجرة في غياب التوازنات الاجتماعية والاقتصادية على المستوى الدولي، حيث تساهم في توسيع الهوة بين البلدان المتقدمة والبلدان السائرة في طريق النمو وبالتالي تصبح المناطق الغنية من العالم أقطابا لجذب المهاجرين نتيجة الرفاهية والتطور التكنولوجي.

يرى صدر الدين أغاخان " sadruddin agakhan" المفوض الأعلى للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين سابقا أن الفقر والتخلف هي إحدى الأسباب الجوهرية للهجرة من الجنوب باتجاه الشمال، وفي التقرير الذي أعدته المفوضية العليا لشؤون اللاجئين" إذ لم تستطيع الدول معالجة مشاكل التنمية المرتبطة بالتخلف والفقر فإن حركات السكان والهجرة واللاجئين لا يمكن إيقافها أو حتى التقليل من آثارها السلبية" فمعظم حالات

---

[1]- michel loriaux,**les enjeux démographique des migration yers l'Europe :réflexions d'un rapport des nations,dans :emmanuelle bribosia et rea andrea, des nouvelle migrations un enfeu européen**,(bruxelles :éditions complexe,2002),pp.63-54.

[2] – عياد محمد سمير، نفس المرجع السابق، ص.10.

[3]- Michel Loriaux,op.cit,pp.43-45.

الهجرة من دول أمريكا الوسطى والمكسيك باتجاه الولايات المتحدة الأمريكية وكندا هي نتيجة الفقر الذي يشكل إحدى العوامل المهمة للهجرة. [1]

تعتبر البطالة نتيجة الأزمات الاقتصادية وغياب العملية التنموية إحدى العوامل الرئيسية المتحكمة في الهجرة، فإذا كان الفرد العامل يرى أن انخفاض الدخل مبرره كافي للهجرة بغرض رفع مداخيله، فإن العاطل عن العمل يرى أن مبرره أكثر من كافي للهجرة، فالبطالة تؤدي إلى الهجرة إلى الخارج طلبا للعمل[2]كما أنها تمس جميع المستويات العلمية، المهنية والحاصلين على شهادات عليا فعدم قدرة سوق العمل الوطنية على تأمين هذه الطلبات على العمل يجعل الأفراد يتجهون إلى طلبها في الخارج ولو في ظروف عمل صعبة، لذلك فإن موجات الهجرة تكون مكونة من الكفاءات، كما يرى على بن ساعد ali bensaad "فإن الفقر والظروف المعيشة البيئة التي تدفع إلى الهجرة بوحدها بل أن 20%من المهاجرين السريين هم من ذوي الكفاءات العليا" [3] فقد قام المعهد الإيطالي للبحث في سنة 1991 عن أوضاع البطالة في العالم أنه على دول العالم الثالث خلق أكثر من 733 مليون منصب عمل وقد قدر العدد الاجمالي لمناصب الشغل ب 586 مليون وحدة، يرى "غيرانو هيناز غولييني " gerano heinz golini" أنه من أجل امتصاص سوق العمل المحلي وفائض الزيادة فإن دول العالم الثالث في حدود 2020 يجب أن تخلق عدد مناصب شغل أكبر بكثير من العدد الإجمالي لسوق العمل[4]، كما أن النمو الديمغرافي في الضفة الجنوبية للمتوسط يؤدي إلى ضغوطات رهيبة على سوق العمل لذلك وجب على حكومات جنوب المتوسط احتواء ظاهرة البطالة التي تزداد حدتها في التفاقم وحسب دراسة قام بها المعهد المتوسطي عن حاجات الشغل في بلدان الضفة الجنوبية للمتوسط بحاجة إلى خلق 77 مليون منصب عمل إلى 100 مليون في حدود سنة 2020 ومن البلدان المعرضة لمظاهر البطالة نجد: مصر بحاجة إلى 32 مليون منصب عمل، تركيا 31 مليون، المغرب 16مليون والجزائر ب 12 مليون منصب. [5]

إن إعادة البناء الاقتصادي التي بدأت منذ سنوات التسعينات بعد انهيار الإتحاد السوفياتي وما رافقه من تغيرات في النظام الاقتصادي والسياسي، ساهم في النمو السريع لاتجاهات الهجرة من الجنوب باتجاه الشمال بالإضافة إلى عامل المديونية الذي تعيشه الدول الفقيرة والذي يجعلها تخضع لبرامج صندوق النقد الدولي والبنك العالمي واستهلاك المداخيل في دفع أقساط الديون وبالتالي غياب الموارد المحركة لعجلة التنمية بها، فقد ارتفع حجم المديونية في دول العالم الثالث خصوصا في افريقيا جنوب الصحراء في سنوات

---

[1]- Michel Loriaux,op.cit,p.45.

[2] – عياد محمد سمير، نفس المرجع السابق،ص.5.

[3]- chérif dris,la question migratoire dans les relations euro-méditerranéennes entre intégration et obsession sécuritaire,hommes et migration,n :1266,(mars-avril2007)

[4]- johan wets,op.cit,p.28.

[5]- chérif dris,op.cit,p.136.

التسعينات من 229 مليار دولار سنة 1992 إلى 247 مليار دولار عام 1994 تقفز الديون إلى 254 مليار دولار سنة 1995 وقد ارتفعت فيها نسبة خدمة الديون وفوائدها من 17%سنة 1992 إلى 21% 1996 وهذا ما يدفع إلى تدهور الأوضاع السوسيو–اقتصادية وبتالي زيادة الهجرة. [1]

المطلب الثالث: دور العوامل الديمغرافية والبيئية والجغرافية

إن العامل الديمغرافي والظروف البيئية والمناخية الصعبة مع عوامل القرب الجغرافي تؤدي إلى زيادة الهجرة وتؤثر على مساراتها واتجاهاتها، فالهجرة تحدث بين مجالين مختلفين ديمغرافيا أحدهما يعرف زيادة سكانية تصل إلى حد العجز عن تلبية الطلب الوطني على الشغل والسكن والخدمات الاجتماعية ويعرف الاخر انخفاضا في عدد السكان وأن هرمه السكاني يعرف إختلالات تتمثل بصفة خاصة في ارتفاع نسبة الشيخوخة بالمقارنة مع نسبة الشباب.[2]

يرى Loexhu أن النمو الديمغرافي يؤدي إلى الهجرة وظهور أعداد كبيرة من اللاجئين عبر العالم كما أن العامل الديموغرافي مرتبط بالتنمية المستدامة فالزيادة السكانية السريعة وغير المنتظمة نتيجة لغياب التنمية المستدامة تحتاج إلى سياسات عقلانية وإلى تنظيم وتفعيل آليات التعاون والشراكة بين الشمال والجنوب، ويرى "ميشال لوريو michel loriaux" أن الدينامكيات الديمغرافية تتحكم فيها 3 عوامل وهي الخصوبة، الوفيات، الهجرة، فالخصوبة يمكن التحكم فيها عبر تنظيمها من خلال السياسات العائلية أو الديمغرافية القائمة على تشجيع الأسر بتحفيزان مالية كعلاوات الواردات والتخفيض من الضرائب في حين أن مواجهة وفيات الأطفال والأمهات تستدعي القيام بحملات وقائية أما الهجرة فهي ظاهرة تشكل محل اهتمام صناع القرار ومجالا مميزا لتدخل الدولة من خلال التحكم فيها والحد من آثارها.

إن الهجرة يمكن تفسير أسبابها على أنها تدور في مجالين مختلفين أحدهما يعرف زيادة سكانية تصل إلى حد العجز عن تلبية الطلب الوطني على الشغل، السكن، الخدمات الاجتماعية ويعرف الآخر انخفاضا في عدد السكان خاصة فئة الشباب. [3]

فأوربا تعرف اليوم عجزا ديمغرافيا يكمن في انخفاض نسبة الوفيات من جراء تحسين ظروف المعيشة والصحة نتج عنه ارتفاع معدل الأعمار ل 78 سنة وينتظر أن يصل إلى 82 سنة حسب توقعات منظمة

[1]-M.parnwell,**population Mouvement and the third world**,(London :vouteledge,1993),p.83.

[2] – عياد محمد سمير، نفس المرجع السابق، ص.4.

[3]- M.parnwell,op.cit,pp.93-96.

الأمم المتحدة وبالتالي زيادة نسبة الفئة غير النشطة اقتصاديا (المتقاعدون)وبالمقابل نجد انخفاض نسبة الولادات نتيجة انخفاض معدلات الخصوبة (بمعدل 1.9 طفل للمرأة الواحدة في دول الإتحاد الأوربي مقارنة ب 29 طفل للمرأة الواحدة على مستوى العالمي)الأمر أدى إلى :

1- انخفاض معدل النمو السكاني نتيجة لضعف معدلات الخصوبة لدى المرأة في أوربا.

2- انخفاض نسبة الزيادة في الفئة النشيطة (بين 15-65 سنة) [1] وقد قام قسم السكان التابع لهيئة الأمم المتحدة بإصدار تقرير في مارس 2000 تحت عنوان

Des migration de remplacement sont elles une solution pour les populations en déclin et vieillissantes ?

الهجرات البديلة هل هي الحل لانهيار وشيخوخة السكان؟ فالتغييرات الديمغرافية بإمكانها أن تؤدي بالحكومات إلى تغيير سياساتها، فغالبية البلدان المتقدمة كالدول الأوروبية واليابان ستعرف خلال النصف الثاني من القرن المقبل (في حدود 2050) انهيار سكاني مع شيخوخة المجتمعات وضعف معدلات الخصوبة وتزايد معدلات الحياة وهذا ما يعني عدم امكانية استبدال وتجديد الأجيال ومن ثم تحمل تكاليف ونفقات الضمان الاجتماعي للعدد المتزايد من الفئات غير النشيطة وقام التقرير بتقديم توقعات وسيناريوهات تشاؤمية لنمو السكان وانخفاض معدلات الخصوبة في كل من: فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، جمهورية كوريا الجنوبية، روسيا[2] والولايات المتحدة الأمريكية وقد أظهر التقرير أنه باستثناء الولايات المتحدة، كوريا فإن عدد السكان سيعرف انخفاضا أكيدا مع تراجع لهرم الأعمار في دول الإتحاد الأوربي ودول الشمال ويتوقع التقرير أن تفقد إيطاليا 30% من مجموع عدد سكانها في الفترة الممتدة ما بين 1995 و 2050 وستفقد دول الإتحاد الأوربي خلال نصف العام المقبل حوالي 20 مليون نسمة وبالتالي فإن الهجرة تمثل حلا لإشكالية انخفاض النمو الديمغرافي إن نهاية القرن العشرين كانت هي الأخرى الفترة التي شهدت تزايد أهمية العامل الإيكولوجي في العلاقات الدولية، كما أن تقرير التنمية البشرية الذي جاء بمفهوم الأمن الإنساني واعتبر البعد البيئي إحدى الأبعاد الرئيسية والمتكاملة للأمن الإنساني[3] فالتدهور البيئي قد أخذ أهميته بالدرجة التي أصبح فيها العامل الإيكولوجي كقوة محركة للهجرة العابرة للحدود، فحركة اللاجئين البيئيين هي نتيجه للتغيرات المناخية ونظرا للتزايد الديمغرافي غير المنتظم لعدد السكان فهناك تزايد في الأراضي غير المنتجة وغير المؤهلة وذلك بسبب التصحر أو الكوارث الطبيعة ونتيجة التلوث البيئي وحسب تقرير لهيئة الأمم المتحدة فإن عدد اللاجئين المناخيين الذين سيهاجرون للمناطق التي يمسها التصحر في إفريقيا و جنوب

[1]- Daniel noiret,**oreographie de la population**,(paris :armand collin,1998),pp.269-270.
[2]- Michel doriaux, op, cit,pp.57-59.
[3]- Johan wets,op.cit,p.27.

الصحراء وفي الدول المغاربية سيصل إلى حوالي 60 مليون شخص ما بين 1997 و 2020 كما أن تزايد أعداد اللاجئين البيئيين هو مؤثر عن خطورة التدهور البيئي، فبمناسبة اليوم العالمي للأمم المتحدة لمحاربة التصحر ما بين 16و 17 جوان 1998 أعلن برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن التصحر قضي على 3.6 مليار هكتار من الأراضي ويؤثر بشكل سلبي على ظروف المعيشة، العالم وبالتالي ضرورة تكثيف التعاون للتصدي لهذه المشاكل البيئية، فالنمو الديمغرافي غير المنتظم و إزالة الغابات و تلوث الهواء و ذوبان الجليد وثقب الأوزون كلها عوامل مباشرة ومؤثرة على ظروف الحياة ومؤدية لتيارات وحركات واسعة من الهجرات البشرية كما أن الحروب والنزاعات سيزداد فيها دور العامل الإيكولوجي Ecologique Motif .[1]

إن عامل القرب الجغرافي يعتبر دافعا رئيسيا للهجرة نتيجة وجود نقاط تماس حدودية بين الدول المصدرة والمستقبلة كما هو الحال بين إفريقيا وأوربا عبر المغرب وإسبانيا من خلال جبل طارق أو ليبيا ، تونس وإيطاليا ، الجزائر اسبانيا وقبرص، المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية هذه النقاط تسهل من انتقال الأشخاص بسهولة ويصعب مراقبتها، كما أن الامتداد الجغرافي الواسع بين الدول المصدرة والمستقبلة وحتى دول العبور تجعل من مهمة مراقبة الحدود والمسافات الواسعة في ظل محدودية الإمكانيات المتطورة وهذا ما يشجع حركات الهجرة والمهاجرين. [2]

المبحث الثالث: الهجرة في حوار المقاربات الامنية

[1]- Johan wets,op.cit,pp.27-29.

[2]– فؤاد جدو، نفس المرجع السابق، ص.10.

اتصفت البيئة الأمنية لما بعد الحرب الباردة بتعدد الفواعل، والنظم، والأنساق الدولية بحيث اهتزت الأطر التحليلية التي كانت سائدة آنذاك وبات حجم تدفق الأحداث أكبر من قدرتها على التفسير وفقدت بعضا من وظائفها التنظيرية، وبالتالي فإن الادراك المفاهيمي للدراسات الأمنية مرتبط بالتحولات الأمنية خصوصا ما تعلق بالفواعل الأمنية والأجندة الأمنية.

إن التحول في مفهوم الأمن من إطاره الصلب المرتبط بالجوانب العسكرية والدفاعية إلى أمن لين يرتبط أساسا بأجندة أمنية تشمل القضايا القيمية المتعلقة بدور الدين، الثقافة، الأخلاق ... جعل من الهجرة واللجوء تشكل إحدى الدلالات الاجتماعية والهوياتية للبناء الأمني والتي أصبحت تؤثر على أمن الوحدة السياسية والاجتماعية وعلى التنوعات الداخلية (عرقية، دينية، لغوية) وقد بين " جون غالتونغ" johan galtung" في الأشكال البديلة للدفاع " les formes alternatives de defense" أن البناء الأمني للدول لم يعد معزولا عن تأثيرات البيئة الاجتماعية والتي تؤثر على الأمن نتيجة تعقيدات الحياة المعاصرة.

لقد أدى ازدهار الأدبيات النقدية في حقل الدراسات الأمنية سنوات التسعينات إلى ظهور ما يسمى" المقاربات النقدية الأمنية في أوربا" critical approach to security in europe" هذه المنظورات الأمنية والبناءات المعرفية تم هيكلتها في إطار عمل بحثي ل " أولي ويفر" " olé waver" أصدره سنة 2004 تحت عنوان:" أبرا شويت، باريس، كوبنهاجن: المدارس الجديدة في النظرية الأمنية وجذورها بين المركز والمحيط aberystwyth,paris,copenhagen :new schools in security theory and their origins " between core and penphery ».

واستغلت هذه المدارس النزعة الرافضة للعلوم لتشكيل مدونة أمنية تفاعلية لدراسة قضايا الهجرة اللجوء ما بين النظرية الاجتماعية النقدية، النظرية السياسية، البنائية واتجاهات ما بعد الحداثة في العلاقات الدولية. [1]

المطلب الأول: مدرسة كوبنهاجن وأمننة قضايا الهجرة

تعتبر مدرسة كوبنهاجن" the copenhagen school" ضمن الاتجاهات الأمنية التركيبية التي تشكل همزة وصل ما بين المتطورات العقلانية والبناءات المعرفية التأملية التي اعتبرت أن تضييق مفهوم الأمن هو نوع من " التمركز على الذات" فنادت إلى ضرورة صياغة أطر أوسع للدراسات الأمنية لتستوعب جميع التحولات التي تشهدها السياسة الدولية على جميع الأصعدة كشكل من أشكال التكيف مع التحديات والتهديدات الجديدة.

[1]- critical approches to security in europe :avenworked manifesto,security dialogue, http://soli-sagepub.com/cgi/content/abstract/137/4/443.

- **نشأة مدرسة كوبنهاجن:**

يعتبر بيل ماكسويني " bill Mecsweeney" أول من أشاع مصطلح مدرسة كوبنهاجن وذلك من خلال مقالته " Identity and security :buzan and the copenhagen school"

"الهوية والأمن": بوزان ومدرسة كوبنهاغن" لتحديد جماعة البحث المؤسسة سنة 1985 وهو تاريخ تأسيس معهد أبحاث السلم والنزاع في كوبنهاجن

« conflict and peace research institue of copenhagen »

إلى غاية غلقه سنة 2002 بحيث تم إلحاقه ب " المركز الدنماركي للدراسات الدولية وحقوق الإنسان" " dank centre for international studies and humman rights" الذي تم تأسيسه في جانفي 2003.

ويضم " copri" عدة باحثين امثال olé waever barry buzan، morten kelstrup، ولكن التحول الكبير والشعلة النوعية التي عرفها معهد ابحاث السلام هو إنضمام " باري بوزان"" barry buzan" سنة 1988م كمدير لإحدى المشاريع البحثية "copri" تحت عنوان " الأبعاد غير العسكرية للامن الأوروبي" " No-Military aspects of european security" هؤلاء الباحثين ادخلول اجندة جديدة ترتبط بالأمن الاحترافي " security professional" وقاموا بدراسة قضايا الهجرة واللجوء من خلال نظرة سوسيو–سياسية وآفاق تنظيرية معيارية.[1]

مدرسة كوبنهاغن والمفهوم الموسع للأمن:

تهتم مدرسة كوبنهاغن بمواضيع مركزة ذات معطى أولي في الدراسات الأمنية ولذلك فهي تتجه للعمل على كيفية تحقيق الأمن في النسق العالمي لتطرح سؤال how security works in politics" كيف يسير الأمن في السياسات العالمية؟

لقد طورت المقاربة الأمنية لمدرسة كوبنهاغن في سياق ما بعد الحرب الباردة ووسعت من النطاق والمجال المفاهيمي للأمن ليشمل ويتضمن مجموعة من الفواعل والأجندات الأمنية التي تم تجاهلها في الأطر والأنساق التحليلية التقليدية كالتغيرات المناخية، قضايا الهجرة واللاجئين، الفقر، حقوق الإنسان، فقد حاولت إيجاد إطار وهيكل من خلاله يمكن تعريف الأمن واهتمت كذلك بكيفية إدراك الفواعل والديناميكيات غير العسكرية للأمن أي كيف أن الأمن يعطي لنفسه معنا عبر تذاتانية المسارات الاجتماعية والتاريخية وما مدى تأثير هذه السياسات على البناءات الأمنية. [2]

---

[1]– loc.cit.

[2]- matt mcdonald,**constructivism,in :paul d.williams,williams,(eds),sécurity studies,an interduction**,(london and newyork :routledge,taylor and francis groups,2008),pp.60-62.

ساهمت مدرسة كوبنهاغن على الصعيد الأوربي في بروز وتصاعد الاتجاهات النقدية والدراسات المعاصرة للأمن مستعملة بذلك وسائل وأدوات مفهومية " الأمننة، القطاعات، المواضيع المرجعية والمجمعات الأمنية الإقليمية" " securization,sectors,referent objets and regional security complexes" مكنتها من تجاوز النقائص التي كانت تميز التعريف الضيق للأمن والذي تم حصره أساسا في المجال العسكري والدفاعي متبنية بذلك مفهوما موسعا للأمن. [1]

وقد سعى *" باري بوزان" " barry buzan" في دراسته المعنونة " الشعب، الدول والخوف" " people,states and fear" سنة1983 لإيجاد رؤية عميقة حول الدراسات الأمنية في إطار تصور مفهوم لا يحصر الأمن فقط بالمجال العسكري، قام بوزان بنقل أمن الدولة إلى نظرة موسعة تأخذ بعين الاعتبار الدول المجموعات، التهديدات، فهو أول من أعاد النظر في قصور مفهوم الأمن حتى قبل نهاية الحرب الباردة وبحسبه فإن الأمن الموسع لا يتعلق فقط بالدول وعلاقاتها الثنائية وإنما يشمل إلى جانب ذلك العلاقات ما بين الأفراد، المجتمع، الدول وربطها بالتهديدات التي أصبحت ذات طبيعة متعددة الأوجه وفي هذا الصدد فإن المفهوم التقليدي لأمن الدولة تغير تدريجيا ليتحول إلى مفهوم اكثر اتساعا: "أمن الجماعات الإنسانية" وبتقسيمها إلى التي قام بتقسيمها على أنها " المجالات التي تستوجب وتستلزم نوع خاص من التفاعل الأمني وهي تتضمن مختلف الجوانب والأبعاد العسكرية، السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية والبيئية. [2]

الأمن المجتمعي ومشكلة الهوية: social security and problem of identity

إن البعد المجتمعي الذي تطرق له بوزان في كتابه " people,states and fear" حافظ عليه " olé waever" كقطاع تابع للدولة ولكنه قام بإعطائه صفة جديدة كموضوع مستقل للأمن بحد ذاته وذلك عبر" ثنائية أمن الدولة وأمن المجتمع"، الأول تميزه السيادة كخاصية جوهرية له، أما الثاني فوجوده مرتبط بالاهتمامات الهوياتية ليرفع بذلك المجتمع إلى مستوى مستقل لموضوع الأمن صحيح أن أمن الدولة مختلف عن امن المجتمع ولكنهما يتفاعلان فيما بينهما، فالمجتمع هو نظام متداخل من العلاقات ذات الدلالات الواسعة والتي تجمع الأفراد الذين يشتركون ويتقاسمون نفس الثقافة. [3]

---

[1]- ibid,p.63.

* يمكن اعتبار عالم السياسة والجامعي البريطاني" باري بوزان" " barry byzan" خارج التصنيف من حيث انتماءه المعرفي والأكاديمي كونه يعتبر من رواد وأنصار المدرسة الانجليزية التي هي نتاج الانتشار القوي للواقعية البنائية، كما أن بوزان بقي أكثر قربا من المعايير الأنطولوجية والمقاييس الإبستمولوجية للنموذج المعرفي الواقعي، ولكنه يشترك مع مدرسة كوبنهاغن في محاولته لتوسيع مفهوم الأمن ليتجاوز الأمن القومي التقليدي.

[2]- giovanni arcudi,la sécurité entre permanence et changement,relation internationales n :125,(printemps 2006)p.111.

[3]- anne marie,davidgrondin et alex macleod,**les etudes de sécurité,dans alex macheod et d'ano-meara,(dir),théories des relations internationales et resistances**,(quebec :athéna éditions,2007)p.363.

ولكن هذا في إطار المفهوم السوسيولوجي التقليدي لذلك فإن بوزان على الرغم من انه تجاوز النموذج الكلاسيكي للأمن الذ يربط التهديدات بشكل حصري في الجوانب العسكرية إلا أنه رفض بان يأخذ الفرد كوحدة تحليل أساسية فهو يعارض المنهجية الفردانية الذي يتضمنه مفهوم الأمن الانساني individualisme methodo logique المركز على الفرد وعلى الأجندات الأمنية غير الإنسانية كالتغيرات المناخية وبحسبه فإن الفرد وعلى لا يأخذ معناه إلا من خلال اعتباره كجزء وكعضو من الجامعة المجتمعية فالمواضيع المرجعية للأمن تبقى المجموعة بما فيها الدولة. [1]

فبوزان قام بتوسيع الموضوع المرجعي للأمن إلى المجتمع الممثل للقيم المرجعية والمركزية المؤسسة على " نحن" كاللغة، الثقافة، الديانة وبتعبير آخر فإن بوزان يرى أن أمن المجتمع هو مكون لأمن الدولة وهذا ما يعني قدرة المجتمع على الحفاظ على هويته، ثقافته، لغته، عادته وقيمته.

أما ويفر" waever" فيرى المجتمع هو عبارة عن سلسلة من المؤسسات المترابطة يرافقها شعور بهوية مشتركة.

فحسب " ويفر" فإن الأمن المجتمعي يتعلق :" بقدرة المجتمع على الحفاظ على خاصيته الجوهرية في ظل الظروف المتغيرة وأمام تهديدات حقيقية محتملة وبشكل خاص يتعلق الأمر بتدعيم الأنماط التقليدية للغة، الثقافة، الجامعات، الهوية الدينية والوطنية والعادات وإتاحة الظروف الملائمة من اجل تطورها". [2]

إن المجتمع والهوية المرتبطة بالتصور الذاتي للجماعات والأفراد الذين يعرفون انفسهم على انهم اعضاء من تلك الجماعات وبالتالي فإن " الأمن المجتمعي" " societal identity" وحسب " waever" فإن الهوية اصبحت لها مكانتها في حقل العلاقات الدولية لذلك فهي شيء معقد.

بالتالي قامت مدرسة كوبناهغن بنقل الهوية والمجتمع كقضايا ناعمة ذات اختصاص حصري لدراسات الأدبية والسوسيولوجية إلى أجندة الدراسات الأمنية فالهوية تؤطر من زاوية اجتماعية بالتركيز على المسارات التي من خلالها يبنى الناس والمجموعات " صورهم الذاتية" " self images" وبالتالي فالهوية هي مجموعة القيم التي يتقاسمها الناس تحت إطار الأمن المجتمعي الذي هو موضوع هوياتي يتعلق ببقاء المجتمعات أي تهديد القيم المرجعية المشكلة ل " نحن" كمجموعة هوياتية متميزة عن " هم" الآخرين الذين لديهم أطر وانماط ثقافية خاصة بهم ومن هنا يقبل تعريف المجتمع على أنه " مجموعة من الأفراد يعرفون انفسهم على انهم أعضاء من جماعة معينة". [3]

---

[1]- amiclle anthopy and barry bozan,a reductionist nation that adds little analytical value,security dialogue,n :3,(september,2006).pp.93,94.

[2]- Anne Marrie d'oust,David Grondin et Alex Macleod,op.cit,p.367.

[3]- lod.cit.

لقد ربطت مدرسة كوبنهاغن الهوية بالأحكام القيمية " moral judgmant" ليكون لها جوهر تظري فالهوية هي ملكية إجتماعية ولكن لا يجب ربطها بالوجود الانساني فهي منبثقة عن تفاعلات خاصة، فالهوية هو توصيف للمجتمع والمجتمع بدوره مشكل من هوية غير أن قابليتها لبناء لا تكون بقرارات إنسانية يجب قبولها كما هي ولا عن طريق ما لتغييرها باستثناء قبول وتبني هويات متعددة وكل واحدة منها تكمل الآخرى ولا تتصارع معها. [1]

إن الهوية بالنسبة لمدرسة كوبنهاغن مرتبطة بعامل الإدراك " perception" نتيجة توسيع مفهوم الأمن وهذا ما جلب اهتمام خاص بمسائل الهوية والدراسات الثقافية بالتالي فإن " الهويات الجماعية"

" collective identities" تعبر عن فكرة أو مجموعة من الأفراد لديهم إدراك مشترك ويتقاسمون نفس العوامل المشتركة لما يسمى الجماعة المتخيلة " Imagined community" [*] هذه البناءات الهوياتية تكون تدريجيا بناءات توافقية معبرة عن " هوية الدولة– الأمة" " nation state identity" فهوية الدولة الأمة تميز نفسها عن غيرها من مركبات ومكونات الهوية وهي تأخذ مدة ومنية طويلة لتتكون كونها مغروسة في الثقافة السياسية الاجتماعية ومن هنا تكون الهوية الجماعية هي أولا مادة إدراكية وباعتبار ان الأمن يمكن عموما أن يراقب ويقيم من خلال عوامل خارجية مهددة فإن تعقيد الادراك يؤثر بدوره كذلك على السياسة الأمنية ومن هنا فإن الحكم حول الهوية الفردية يتشابك ويترابط مع الحكم حول الحريات الفردية لتكون الاجابة عن السؤال who am I؟ من أنا ؟ متطابقة تماما لكيفية الاجابة عن السؤال " who weare؟ من نحن؟وبالتالي بين الهوية الفردية والجماعية. [2]

الهجرة كرهان امني للمجتمع والهوية:

---

[1]- Bill Mecsweeney,**Identity and security :Buzan and the copanhagen school,review of international studies**,1996,p.83.

*- المجتمع المتخيل "imagined community" إن فكرة المجتمع المتخيل مرتبط بالقومية من خلال كتاب المجتمع المتخيل: تأملات حول نشأة القومية وامتدادها"اهتم الدارسون بشكل خاص بكيفية توصل الناس إلى الاعتقاد بأنهم بصفتهم أفرادهم أعضاء في وطن معين له حق السيادة على الأرض ويركز على الآلية التاريخية الخاصة بالخيال الجماعي الذي يعتبرها مؤسسة للوطنية واعتبر أندرسون أن القومية تحمل 3 مفارقات هي:

– الحداثة الموضوعية للأمم في عيون المؤرخين مقابل قدمها الذاتي في عيون الوطنيين.

– شمولية القومية الشكلية بصفتها مفهوما اجتماعيا وثقافيا مقابل خصوصية كمظهرها.

– القوة السياسة للوطنية مقابل فقرها الفلسفي.

[2]- permille riecker,**europeanization of national security identity theeu and the changinging security identities of nordie stats**,(london :routledge,2006),pp.111-117.

كيف تصبح الهجرة كإشكالية أمنية؟ يقول "ويفر" أن مسالة اجتماعية تصبح رهانا أمنيا محددا للسلوك بالممارسة الاستدلالية الاستطرادية للعاملين الاجتماعيين، إذ يفضل صيغة مضمون الكلام يتم تقديم رهان اجتماعي ما على أنه يتعلق ضمنا او صراحة بالأمن، فالهجرة أصبحت رهانا امنيا منذ الثمانينيات بالنظر للمهاجرين كتهديد للهوية الوطنية المحددة ثقافيا بينما كانت الهجرة تخضع في السابق لمعالجة اقتصادية.[1]

إن توسيع البعد المفهومي للأمن أدى إلى تزايد تأثير الهوية كقلب للقيم المهددة للأمن، لذلك أصبحت الهجرة كإحدى الدلالات الاجتماعية للأمن ومحور اهتمام الدراسات الأمنية كونها تتعلق بالهوية الأمنية التي كانت في بدايتها منتشرة في وسائل الإعلام والاتصال خصوصا خلال عقود السبعينات والثمانينيات كعامل رئيسي لمقاومة المد الشيوعي تغييرا للأنظمة السياسة في أوربا الوسطى والشرقية في المقابل أصبحت الهوية كذلك في دول أوروبا الغربية والإتحاد الأوربي مهددة بفعل الأعداد المتزايدة من المهاجرين الذين يحملون معهم مضامين ثقافية واجتماعية مغايرة لأنماط الثقافة الغربية الليبرالية أما بالنسبة للمهاجرين فقد قاموا كذلك بتوظيف عامل الهوية لمقاومة الاندماج في المجتمعات الغربية.

وترى مدرسة كوبنهاغن أن القادة والنخب " Leaders and elites" تلجأ إلى أمننة قضايا الهجرة لسببين هما:

أولا: يتيح ذلك إمكانية تقوية جماعات معنية على حساب أخرى(جماعات الضغط، الأحزاب سياسية، البيروقراطيون) وتساعد على حشد الدعم الجماهيري خدمة لجماعات سياسية معينة فأمننة قضايا الهجرة تؤدي إلى تكوين تدريجي لممارسات ذات آثار سياسية من خلال التعبئة الإجتذابية tactical attraction ولفت الانتباه وهيكلة الجماعات الأمنية في شكل نموذج الواقعية السياسية فالهجرة التي أصبحت رهانا أمنيا تخلق هويات متنوعة عبر سلسلة الإجراءات العاجلة والتعبئة الكاملة لموارد الدولة عبر"سياسات الرعب والذعر panic politics" وتزيد من حدة الديماغوجية وجنون العظمة demagogues and paranoiacs وعليه فالاستخدام المفرط لمبررات الأمن يحول عملية الحكم من الممارسات الدستورية نحو ما هو في حقيقة الأمر إلى أساليب تسلطية لكن وفي المقابل من ذلك فإن أمننة الهجرة تؤدي إلى زيادة الإخلاص، الولاء، الوطنية وتعزيز تماسك الوحدة الوطنية تجاه التهديدات المشتركة.

ثانيا: تؤدي أمننة قضايا الهجرة إلى شرعنة الدولة ومشاريعها الرامية إلى إدخال إجراءات أكثر صرامة وتقييدا ذلك عبر مسار ربط الهجرة بالجريمة والإرهاب لتبرر من خلالها الدولة قانونية ممارستها السياسية في مجال

[1]– عبد النور عنتر، نفس المرجع السابق، ص.60.

التصدي للهجرة وباختصار فإنه من مصلحة الدولة زيادة درجات الرقابة المجتمعية التي تستوجب إقامة أشكال جديدة من التنظيم والمراقبة.[1]

وعليه مسالة الربط بين متغير الأمن وظاهرة الهجرة تعتبر إحدى أبرز إشكاليات الدراسات الأمنية الاجتماعية خصوصا العلاقة بين ظاهرة الهجرة والتصادم الحضاري والأمن، فبوزان " buzan" مثلا يرى أنه من الأرجح أن يصبح الأمن الاجتماعي مسألة أكثر أهمية مما كان عليه الحال خلال الحرب الباردة من خلال العلاقة بين الغرب(المركز) والأطراف (الجنوب) وذلك عبر مسألتي الهجرة والتصادم بين الهويات الحضارية المتنافسة، فهو يعتبر الهجرة الآتية من الجنوب من أهم المخاطر المهددة للأمن الاجتماعي على الغرب لتهديدها الهوية الحضارية وثقافة المجتمعات ليتحدث عن " حرب حضارية باردة" بين الغرب والإسلام فإن هذا التهديد يتفاقم بسبب القرب الجغرافي والتضاد التاريخي، ويعتبر أن قيام حرب حضارية ضد الإسلام قد يخدم دعم الهوية الأوربية ذلك أن القراءة الغربية للتهديد بعد الحرب الباردة سريعا ما انتقلت من المجال العسكري ليشمل عوامل أخرى مثل النمو السكاني والهجرة كتهديد للأمن الغربي.[2]

ويؤكد أولي ويفر"olé weaver" في كتاب له صدر 2006 تحت عنوان: " fear and fail :religion as an international security issue" " الخوف والإيمان" الدين كإشكالية أمنية دولية أن أحداث 11 سبتمبر 2001 بإضافة إلى قضية الرسومات المسيئة للرسول صل الله عليه وسلم في الدنمارك ورد الفعل في البلدان العربية والإسلامية وللجاليات المهاجرة في أوربا هي عبارة عن حرب وصراع حضاري clash of civilization بين الإسلام والمسيحية.[3]

إذن ساهمت مدرسة كوبنهاغن في توسيع الموضوع المرجعي للأمن ودور القيم والمعايير المرتبطة بالهوية والمجتمع في الدراسات الأمنية ولكنها من خلال الأمننة جعلت من كل شيء يصبح رهانا أمنيا.

المطلب الثاني: مدرسة ويلز وتسييس قضايا الهجرة:

المدرسة الإنجليزية English school كخلفية تاريخة لمدرسة ويلز

كحركة فكرية وكتيار تنظيري تعود الجذور الأولى للمدرسة الانجليزية إلى بداية الخمسينيات من القرن الماضي وذلك عبر ما يسمى اللجنة البريطانية لنظرية السياسات الدولية، ويعتبر " روي جونس" " Roy Jones" أول من أشار إلى المدرسة في مقال نشره في مجلة الدراسات الدولية سنة 1981م تحت عنوان المدرسة الانجليزية للعلاقات الدولية ومن بين مؤسسي هذه المدرسة نجد: شارلز مانينج charles

---

[1]- David Lead,**immigration policy and security :us.European and common wealth prespective**,(newyork:routledge,taylor and francis groups,2008),pp.96,99.

[2] – عبد النور بن عنتر، نفس المرجع السابق، ص ص.60،61.

[3]- olé waever,fear and fail :religion as an international security issue,www.vikijones.frfile://c/documentsandsettings/becker.271.

manning ومارتن وايت Martin Wight [1] ومرت هذه المدرسة بأربعة مراحل أساسية ويمكن تلخيصها فيما يلي:

المرحلة الأولى: امتدت من سنة 1959 من خلال إنشاء " اللجنة البريطانية إلى سنة 1966 مع نشر كتاب diplomatic investigation " التحقيقات الدبلوماسية لكل من باترفلد و وايت butter field and wight.

المرحلة الثانية: امتدت من 1966 إلى سنة 1977 تميزت بإسهامات كل من وايت wight أنظمة الدول systems of states وهيدلي بول " المجتمع الفوضوي وكذلك فانسون vincent عدم التدخل non intervention. [2]

المرحلة الثالثة: امتدت من سنة 1977 إلى غاية 1992، التي تميزت بإسهامات كل من بول واطسن " bull and watson" " the expansion of international society" " توسع المجتمع الدولي"، تطور المجتمع الدولي " فانسون" " the evolution of international society"، السياسة الخارجية وحقوق الانسان foreign and human rights.

المرحلة الرابعة: تبدأ من سنة 1992 إلى غاية اليوم ويتعلق الأمر بوصول جيل جديد من المفكرين والخبراء لا يرتبطون باللجنة البريطانية بحيث سايرت مقارباتهم مختلف السياقات والتطورات الحاصلة في نظرية العلاقات الدولية من خلال " الدراسات الدولية البريطانية" و" جمعية الدراسات الدولية، هاتان المؤسسات تهدفان إلى إعادة تنظيم المدرسة الإنجليزية من خلال مجموعة من المفكرين أمثال

jackson pieece,tim dunne,nick wheeler,richard little,nicolas rengge [3] ليشكلوا ما يعرف بالمدرسة الانجليزية الجديدة.

وعليه تأسست المدرسة الانجليزية بالاعتماد على3 تقاليد فلسفية مستمدة من الفكر السياسي les trois R وهي الواقعية،* العقلانية، والثورية:

1- **الواقعية réalisme:** مستوحاة من فكر الفيلسوف البريطاني توماس هوبز thomas hobbes (1588-1679) ويتبين من الناحية المفهوماتية أن مصطلح النظام الدولي international

---

[1] – مارتن غريفيش وتيري أوكالاهان، **قاموس المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008)، ص ص.151،152.

[2]- barry buzan,**the english school as a researth program,an overview and a proposal for recovening,paper for the panel** :(8reconsideration of the english school :close or reconvery,1990),pp.3-40.

[3]- Ibid,pp.6-10.

***العقلانية:** كنقطة بداية لها، النظرية مستقاة من العلوم الإقتصادية ويمكن تعريفها على أنها قدر أقصى من المنفعة، وهي الطريقة التي يجب أن تتخذ فيها القرارات الفعالة مرتبطة بنظرية اللعب game theory والتي تبنى على سلسلة من المسلمات تستند إلى مقاربة تحقيق أقصى قدر من المكاسب وأقل قدر من الخسائر وتؤخذ وجهة نظر بديلة والقائمة على التقدير الأمثل النتائج.

système متعلق بسياسات القوة التي تلجأ إليها الدول فهي ترى أن المسار الدولي ذو طبيعة فوضوية وهي صميم نظرية العلاقات الدولية المؤسسة وفقا للنظام الوستفالي

2- **العقلانية: rationalisme:** مستقاة من فكر الفقيه الهولندي هيجو غووسيوس hugo Grotius (1583-1645) وركيزتها الأساسية هي المجتمع الدولي international society الذي يشمل تماسك ثقافي واندماج اجتماعي وهي مفاهيم تخص المجتمعات القومية ومن هنا فإن المجتمع الدولي يتعلق بمؤسسة الهوية المشتركة وقلب نظرية العلاقات الدولية هي القواعد العادات القيم والمؤسسات التي تكون المجتمع ككل عبر العقلانية الانسانية والمحافظة على المعايير المشتركة. [1]

3- **الثورية: Revolutionisme:** تقترن بأعمال الفيلسوف الألماني إيمانويل كانط " Emmanuel kant"(1724-1804) ويسمى هذا التيار كذلك العالميون" universalistes" تقوم على مفهوم المجتمع العالمي world society فالعالميون يعتبرون أن الفواعل الأساسية في العلاقات الدولية ليست الدول وإنما الأفراد الذين يشكلون جماعة إنسانية والتي بمقتضاها يكون المواطنون العالميون كمحور شامل وكلي للهويات الاجتماعية. [2]

مدرسة ويلز :اعادة التفكير الأمن

تبنت مدرسة ويلز نظرة موسعة للأمن ضمن مختلف أبعاده الشاملة والمتكاملة فإذا كان الأمن يتمثل في غياب التهديدات الأمنية فإن الأزمات الاقتصادية القمع الجسدي، الاضطهاد السياسي، التدهور البيئي، مشكلات الهجرة والاندماج، الإرهاب كلها تعتبر تهديدات وتحديات أكثر واقعي وملموسة اعتمدت مدرسة ويلز في تصورها الموسع للأمن على انتقاد أهم الأفكار والمسلمات الرئيسية لمدرسة كوبنهاغن خصوصا أفكار كل من بوزان، وويفر بسبب تبنيهما لنظرة دولاتية تتمحور حول أفكار الأمن الوطني والأمن المجتمعي ومن هذا المنطلق رفضت هذه المدرسة القطعية ما بين الأمن الداخلي والخارجي.

إن مدرسة ويلز تختلف بشكل جوهري في طريقة معالجتها للدولة مقارنة بالدراسات التقليدية للأمن بما فيها مدرسة كوبنهاغن بحيث رفضت بشكل قاطع مركزية الدولة وتبنت خلافا لذلك تصورا أمنيا نقديا بحيث اعتبرت أن الدول هي أدوات وليست غايات للسياسات الأمنية.

- **الأمن والإنعتاق: security and Emancipation**

[1]- barry buzan and richard little,the english patient stikes back a response to hall's mis- diagnosis,international affaires n :4,2001,pp.943-946.

[2]- evelyne dufault**,d'écol anglaise via media entre ordre et anarchies dans les relations internationales :Alex macleod et dano mearo,théories des relations intertionalés contéstation et resistances**,(quebec :athéna edition,2007),pp.166,167.

أول من طرح هذا المفهوم أو المقاربة هو " كين بوث" " ken booth" في مقال له تحت عنوان الأمن والإنعتاق سنة 1991 ودعى إلى ضرورة إعادة تصور الأمن وتعريفه كإنعتاق مع "ريتشارد واين جونز" Richard wyn Jones" وذلك استنادا إلى أفكار مدرسة فرانكفورت بالتركيز على مفهوم الإنعتاق الذي يقوم تحت 3 أشكال:

1- الإنعتاق يمكن أن يعتبر كركيزة فلسفية أي كنقطة مرجعية لتقييم مدى مصداقية المقترحات القيمية.

2- الإنعتاق هو عبارة عن مسار تطوري يتطلب نقدا هاما لذلك فإنه من المستحيل أن يتجسد كلية.

3- الإنعتاق يمكن أن يستخدم كدليل تكتيكي من أجل تحقيق الأهداف، تعتبر مدرسة ويلز أن الإنعتاق هو عبارة عن صياغة تقوم على أساس الالتزام المعياري بالسياسات العادية، كما أن الإنعتاق المنتج للأمن صحيح لا يقوم على القوة والنظام، فنظريا الإنعتاق هو الأمن كمفهوم سياسي معياري يعبئ الرأي العام ويحرك مختلف القوى المادية أي القيام بعملية تعبئة جماهيرية لأهداف انعتاقية وبالتالي إعادة تعريف الأمن بالتركيز على الأفراد والجماعات التي تم تهميشها وإقصاءها من النظام في إطار المقاربات التقليدية للأمن.[1]

- **الأمن المجتمعي: societal security والهوية Identity**

إن مدرسة ويلز تعتبر أن المجتمع يمر بحالة وإعادة تنظيم دائمة ويظل أولائك الذين يعيشون داخل المجتمع في أخذ ورد دائم مع ترتيباته فأفراد المجتمع يتفاوضون باستمرار فيما بينهم حول نظام المجتمع وبموجب ذلك يعدلون ويغيرون ويتفاعلون اجتماعيا عبر عملية تفاوض اجتماعي حول الحاجات والأدوار والإمكانيات التي بواسطتها يتحدد استقرار وتوازن المجتمع فكل نمط من أنماط المجتمع محكوم بشبكة مؤسسة من نوع معين قد تكون مؤسسات اقتصادية، ثقافية، على أنها تجسيد للقيم والمعايير التي تتطور بشكل تصاعدي واعتبار أن غالبية الناس في المجتمع لهم مصلحة مشتركة في التحرر والإنعتاق بواسطة عقلنة الواقع الاجتماعي وهذا ما يسمح بازدهار الحياة الاجتماعية وتقدمها عبر روابط منطقية ومضبوطة لتختصر العلاقة ما بين الأمن المجتمعي والهوية في إطار المعادلة التالية :

" not who Iam and who we are but we are choose to be" ليس من أكون أو من نحن بل نحن من نختار من نكون.[2]

- **إشكالية الأمن والهجرة في إطار مدرسة ويلز:**

[1]- Emanuel Adler,Barry buzan's use of constructivism to reconstruct the English school : « not all the way down »jounal of international studies,2005.
. http://mmil.sagpub.com

[2]- pinar Bilgin,**critical theory,in paul d.williams,security studies an introduction**,(London and newyork :routledge,taylor and francis groups,2008),p.91.

إذا كانت مدرسة كوبنهاغن قامت بأمننة قضايا الهجرة، فإن مدرسة ويلز قامت بتسييس الأمن والهجرة، إن تسييس الأمن politicizing security يشكل مجالا لإعادة تفكير وتنظيم الأمن ليشمل الخصائص السياسية المحددة للأمن والمساهمة في صياغته ورسم الأجندات السياسية الأمنية التي تفتح المجال لتتضمن مختلف القضايا والإشكاليات الجديدة لبيئة ما بعد الحرب الباردة ومختلف المصادر المهددة للأمن الإنساني، فتسييس الأمن هو مصطلح قريب لما يسمى في إطار مدرسة كوبنهاغن باللاأمننة[1]، ودعت مدرسة ويلز إلى تسييس الأمن ل 3 أسباب وهي:

- **السبب الأول:** هو استراتيجي " strategic"، إن الأمن في إطار مدرسة كوبنهاغن والذي كان كأداة أمننة متاحة في يد الدولة ونجدها هي التي تقوم بتعبئة القدرات والموارد المتاحة في إطار أجندة أمنية، ولكنها تبقى عاجزة عن إدراك اتجاه الاهتمامات الأمنية من غير الدولة، ولهذا السبب قامت مدرسة ويلز باستبدال البرهان التحليلي، بحيث طرحت السؤال التالي هل يمكن أن تعالج التهديدات الوجودية للأمن في إطار مقاربات تقليدية قائمة على اللعبة الصفرية وعلى أشكال استراتيجية فكرية عملياتية كلاسيكية؟ وبالنظر لذلك فإن تسييس الأمن سهل الإجابة عن الأسئلة المتعلقة بنخب الدولة وفهم استخدماتها للأمن ومدى شرعية السياسية التي ترتكز عليها الدول ونخبها.
- **السبب الثاني:** هو سياسي أخلاقي ethico- political صحيح أن الأمن تقليديا كان مرتبط بالدولة ومجال اهتماماتها القومية ولكن هذا لا يعني بالضرورة أنه سيبقى سائر في نفس الاتجاه، فالأمن الذي يرتبط بالأجندة السياسية للنخب والأجندات الأمنية للدولة وفي وقت ما تصبح الممارسات لا إنسانية لكن مدرسة كوبنهاغن غيبت الفواعل غير وطنية، وبالتالي قصور نظرياتها تجاه الرهانات المستقبلية.
- **السبب الثالث:** هو تحليلي analytical فالمسألة سواء تعلقت بتسييس الأمن أو الأمننة أو اللاأمننة فهي تساعد على التساؤل حول كل ما يستلزم الإجابة عنه إمبريقيا، استطراديا، وتاريخيا، فالحقيقة الإمبريقية التي تقترح تأطير قضايا الهجرة كحقائق أمنية كلية أو شاملة أثرت بصورة سلبية على أوضاع المهاجرين في أوروبا الغربية. [2]

إن مدرسة ويلز رفضت أمننة قضايا الهجرة في إطار مدرسة كوبنهاغن فعلى الرغم من أن " ويفر" اعترف بأن الأمننة هي دراسة الصراعات السلطوية حول المفاهيم من خلال النخب إلا أن "هيوسمان" اتهمه بأنه لم يحلل أبدا من يتحدث باسم المجتمع ذلك أنه ليس بالضرورة نفس الأشخاص أو النخب هي التي تتحدث دائما باسم الدولة.

---

[1]- Bill Mecsweeney,op.cit,pp.87,88.

[2]- Bill Mecsweeney,op.cit,p.86.

كما عارضت كذلك أمننة قضايا الهجرة عبر أفعال الخطاب أو اللغة ودعت إلى التأكيد على أهميته الممارسات غير اللغوية كون أن هذه الخطابات تجسد المراكز المتنافسة، وأن صدى بعض الخطابات وقوتها وقدرتها التأثيرية أكبر من غيرها لأنها مثلا نابعة عن السلطة التنفيذية أو التشريعية وبالتالي تعمل على تشكيل العالم وفقا لرؤيتها للتهديدات، لكن هذه الخطابات بحد ذاتها تعتبر مصدر لإيصال النخبة إلى مراكز النقود السلطوي، وعلى الرغم من أن " مدرسة ويلز" نوهت بالدور الذي يلعبه وكلاء الدولة وممثليها الرسمين إلا أنها تعترف بقوة سلطة وتأثير نفوذ بعض الجماعات والتنظيمات العبر– وطنية وحتى الأفراد من غير الدول الذين لها دور في تحديد مصادر التهديد لذلك فإن قانون اللغة Speech act في إطار مدرسة كوبنهاغن، تم استبداله في مدرسة ويلز بما يعرف " بنظرية الفعل الاتصالي" المستمدة من مدرسة فرانكفورت ومن الفكر النقدي ل"يورغان هابرماس jurgen hatbermas" وهي تقوم على التسليم بقدرتنا على التفكير والوعي فإننا عند اتخاذ أي قرار تقوم بوزن الأمور باختيار الرأي الأكثر عقلانية بناء على معطيات الواقع الماثل أمامنا. [1]

وإذا كانت مدرسة كوبنهاغن عبر مسار أمننة قضايا الهجرة تتوجه نحو عامة الجمهور common public، فإن مدرسة ويلز على الرغم من إدراكها لأهمية التعبئة الجماهيرية في إطار قضايا الهجرة، إلا أنها ترى أن هناك ما تسميه:" الجمهور الواعي" " attentive public" بحيث أن جزء من السكان في المجتمع لهم مواقف مفهومة ومستنيرة بالمعلومات متناسقة بشأن قضايا السياسة، خصوصا في البلدان الصناعية المتقدمة فالجمهور الواعي سواء تعلق الأمر بقضايا المحلية او الخارجية فهذا أهمية قصوى فصحيح أن جماعات المصالح والأحزاب السياسية والنخبة لهم تأثير كبير في صنع وتحديد سياسات الهجرة ولكن الجمهور الواعي خصوصا المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان والمهاجرين والنقابات لها دور إيجابي في إيجاد حلول وسطى تراعي مصالح المهاجرين ويتم من خلال هذه القنوات حشد رأي جماهيري وجعله أكثر وعيا بقضايا الهجرة الدولية. [2]

المطلب الثالث: مدرسة باريس وتجريم المهاجرين

تعود جذور هذه المدرسة إلى بداية السبعينات تحت تأثير المنظرين الفرنسين المتواجدين بأمريكا الشمالية وكندا أمثال "Barthes,deleuze ,Michel foucault,Pierre Bourdieu,Jacques Derrida" بحيث أتو بأجندة بحثية بنائية وقاموا بإثارة نقاشات حادة في النظرية السياسية و الدراسات ما بعد استعمارية و التاريخ و علم الاجتماع والعلوم السياسية و العلاقات الدولية وذلك في منتصف سنوات

[1] – منى خليل عمر، **نقد الفكر الاجتماعي المعاصر: دراسة تحليلية ونقدية**، (بيروت: دار الآفاق الجديدة،1991)،ص ص.220–224.

[2] – غراهام إيفانز وجيفري توينهام، **قاموس بنغوين العلاقات الدولية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004) ص ص.43،44.

الثمانينات وهذا ما فتح آفاقا أمام مواضيع بحثية تشمل الهجرة، الهوية، الحدود، السيادة، مكانة السياسات الاحترافية بالإضافة إلى المقاربة التكنولوجية التأملية غير أن اتجاه النقاش البحثي والأكاديمي في داخل فرنسا تميز بالانغلاق وتمحور في مجالات محددة شملت علم الاجتماع، العلوم السياسية، السياسات العامة، التاريخ وعلم الإجرام و الفلسفة و النظرية السياسية. [1]

مع بداية التسعينات، البناء السياسي للأمن كان الشغل الشاغل لعدد من باحثي تحليل الممارسات الشرطية، تشكيل حقل أمني داخلي وأمننة الهجرة في أوربا تعتبر من أكثر المواضيع تداولا في الأجندة البحثية المستندة على منظورات علم الاجتماع السياسي والنظرية السياسية.

تقوم مدرسة باريس بتعديل المنظور السائد للأمن عبر ثلاثة طرق:

1- بدلا من تحليل الأمن كمفهوم حتمي، تقترح مدرسة باريس معالجة فوكولية حسب مقاربة ميشال فوكو للأمن وهذا باعتباره " تقنية الحكومة" " technique of government".

2- بدلا من التحقيق في النوايا الكامنة وراء استخدام القوة تركز هذه المقربة على تأثيرات " ألعاب القوة" " power games".

3- بدلا من التركيز على " أفعال الكلام" تؤكد مدرسة باريس على الممارسات، الجماهير، والسياقات التي تمكن وتعيق إنتاج أشكال محددة من الحكومية.

ففي عالم يهدده الإرهاب، الجريمة المنظمة، الاضطهاد والشغب السياسي، الهجرة الغير الشرعية،مدى قدرة وكفاءة التقنيات والاستراتيجيات الحكومية على المراقبة وفرض النظام تدفع نفسها إلى مركز التحليل بوضعها برنامج بحث عملي لدراسة القضايا والمشكلات الأمنية المعاصرة، بالنسبة لمدرسة باريس، هذه القضايا الأمنية تتراءى للباحث بوصفها أسئلة عالقة تحتاج إلى إجابات في ضوء البرنامج البحثي الملائم. [2]

أما في مجال الهجرة والأمن في إطار مدرسة باريس: فهي:

إن مدرسة باريس عارضت وبشدة مسألة الاجراءات الاستثنائية التي أصبحت تستخدم لشرعنة التحولات في ميدان الممارسات الأمنية خصوصا في مرحلة الحرب ضد الارهاب وبالتالي فإن صناع السياسات الأمنية خصوصا في مرحلة الحرب ضد الإرهاب وبالتالي فإن صناع السياسات يؤكدون دائما على تغيير قواعد اللعبة الأمنية ، وأن الحرب على الإرهاب التي هي ظرف استثنائي تتطلب اجراءات

---

[1]- didier bigo,**international political sociology,in :paul D.williams,(ads) security studies,an introduction**,(London and NewYork :routledge,taylor and françis group,2008),pp117,118.

[2] – سيد أحمد قوجيلي،" البناء الإبتيمولوجي للأمن، مقدمة إلى الدراسات الأمنية"(جامعة وهران، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010)، ص ص 21.22.

استثنائية وأن العنف اللامشروط المستخدم في الممارسات غير الليبرالية تتطلب اجراءات استثنائية ومحاربة الهجرة عبر التعبئة الجماهيرية، بواسطة النخب في إطار امننة قضايا الهجرة. [1]

وبهذا رفضت مدرسة باريس السياسات الاستثنائية كوسيلة لتبرير للقبول بالممارسات السياسية الأمنية التقديرية فتعتبر مدرسة باريس أن ضرورة السيادة الخصوصية لاتبدأ بتأويلات موضوعية ولا تكون محصورة لأحداث استثنائية او أوضاع طارئة وإنما مع الاستثناء نفسه.[2]

كما يرى " juf husmans" أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية الوافدة إلى أوربا تجعل الحياة مهددة وأقل أمننا سياسيا ، اجتماعيا، ثقافيا.[3]

أي أن هذه الظاهرة تؤدي إلى انعدام الأمن الذي يعتبره ظاهرة ذات منشأ سياسي واجتماعي، فهو يرى أنه حتى لو قيل المرء بأن وصول عدد كبير من المهاجرين من الممكن أن يحدث خللا في المجتمع، فإن تعريف الموقف وطريقة إدارته يعتمدان على عمليات سياسية واجتماعية.

ويعد تعريف أحداث أو تطورات معينة مثل الأخطار أو التهديدات أو المخاطر أمرا مهما بالنسبة إلى عملية وضع إطار عام لنطاق انعدام الأمن، علاوة على ذلك، احدثت أحداث 09/11/ تحولا في جدول اعمال الأمن العالمي. [4]

وحسب " ديدي بيجو" " didier bigo" فإن مسار تجريم المهاجرين يتأثر إلى حد كبير بعاملين اثنين في شكل بناء متكامل وهما:

1- **من الناحية اللغوية:** إن مصطلح او مفهوم " المهاجر" يعبر عن الشخص الذي يترك وطنه الأصلي وبالتالي فهو " الآخر" مقارنة " بالأنا" ويتم توظيف هذا الاختلاف عرقيا وإثنيا وتحميله مضامين ثقافية، اجتماعية، حضارية لينطوي تدريجيا هذا المصطلح ليشمل: المهاجر الجانح و المجرم " Immigré délinquant et criminel" في شكل دلالة لغوية وسيموطيقية عضوية تربط المهاجر بكل الآفات والسلبيات المرتبطة بالإرهاب، الجريمة، العنف، والسلوك اللاحضاري.

2- **من الناحية الإدراكية:** والتي يتم فيها بناء خريطة إدراكية من التعقيدات المغروسة في المجتمع، الثقافة والمؤسسات تربط صورة الهجرة والمهاجرين بالمخاوف والغزو الآتي من الجنوب غير المستقر فمن الناحية الاقتصادية الهجرة مرادفة لأزمة البطالة، من الناحية السياسية تهديدا اللأمن الوطني،

---

[1]- didier bigo,la recherche proactine et la gestion du risque,deviance et societé,n :4(janvier-mars1997).p.18.

[2]- critical approaches ti security in europe :A networked mani festo.
. http://sdi-sagepub.com/cgi/content/abstract/37/4/443

[3] – رقية العاقل، الهجرة والأمن في غرب المتوسط،(رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008)، ص 12.

[4] – فايزة ختو،" البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورومغاربية، 1995-2010(مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الدراسات الاستراتيجية والأمنية، جامعة الجزائر-3- كلية العلوم السياسية والإعلام، 2011)، ص.ص.59،60.

من الناحية الثقافية فقدان الهوية الوطنية ومن الناحية الديمغرافية ارتفاع الخصوبة وهنا يصبح المهاجر عدوا أو " خصما مشترك". [1]

إن مسار تجريم المهاجرين في إطار عولمة التهديدات وزيادة وتنامي المخاوف الأمنية يقوم على الحاكمية القلقة او المضطربة من خلال إثارة " الرأي العام" وهنا تصبح الممارسات الأمنية تعتمد على " الذعر الأخلاقي" المستند على تضخيم وتهويل المخاوف والهواجس الأمنية غير المبررة في الفضاء العمومي وكما يرى " فرنسوا إوالد" فإن الممارسات الأمنية تقوم على عملية تفاعلية ما بين مسار عقلاني بياني والعقلانية السياسية عبر مختلف الإحصائيات البيانات والأرقام الرسمية المقدمة من قبل الأجهزة الأمنية والإدارية والتي يتم توظيفها من قبل صناع القرار لتجريم المهاجرين. [2]

[1]- didier bigo,sécurité et immigration : vers une governement alite par l'inquietude ?cultures et conflits,n :31,32(1998),pp.14-20.

[2]- didier bigo,l'immigration a la croisée des chemains securitaires,revue europeonne de migration internationales,n :1(mars-avril 1998).p.35.

استنتاجات:

- صعود ظاهرتي الهجرة واللجوء كهواجس أمنية بعد نهاية الحرب الباردة وذلك راجع إلى تحول مفهوم الأمن.
- إن تعقد ظاهرة الهجرة وتداخل مساراتها قد أدى إلى اختلاف الأسباب والعوامل المتحكمة فيها.
- إن التدفقات الكثيفة لحركات المهاجرين واللاجئين تحكمها عوامل مختلفة ومتداخلة كلها تؤثر على أسباب الهجرة واتجاهاتها كالعوامل الأمنية، السياسية، الاقتصادية، الثقافية والتاريخية...
- قامت مدرسة كوبنهاغن بأمننة قضايا الهجرة أما مدرسة ويلز قامت بتسييس الأمن والهجرة securitizing politizing security.
- أما مدرسة باريس فقد قامت على تجريم المهاجرين واعتبارهم مهدد للأمن في ظل تنامي المخاوف الأمنية لدى صناع القرار.

الفصل الثالث :

التداعيات الأمنية لهجرة ولجوء السوريين على أوروبا

تمهيد:

أدت الأوضاع المتدهورة في سوريا إلى لجوء وهجرة العديد من سكانها إلى دول أخرى سعيا في ايجاد بيئة آمنة لكن هذا لم يسلم من المخاطر والانعكاسات سواء على البلد المصدرة "سوريا" أو الدول الأوربية المستقبلة لأن هذه التدفقات ليست فارغة من القيم والأفكار هذا ماصعب التنبؤ بمصير أزمة اللاجئين السوريين نحو أوربا .

المبحث الأول: الهجرة واللجوء مخرجات الأزمة السورية

تطرقنا في هذا المبحث للأسباب الكامنة وراء الأزمة السورية، والتي تمخض عنها هجرة ولجوء السوريين نحو أوروبا، حيث قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى 03 مطالب :

المطلب الأول: العوامل المؤسساتية

تميزت الفترة التي أعقبت استقلال سوريا بانتهاء الانتداب الفرنسي في افريل 1946 بنظام حكم قائم على مؤسسات دستورية وبرلمانية، فقد تولى كبار ملاك الأراضي والمزارعين والاقتصاديين الذين قادوا العمل الوطني في البلاد خلال الاستعمار بقيادةهم لمؤسسات الرسمية في الدولة في الفترة الممتدة من 1946 إلى 1970 التي شهدت العديد من الانقلابات وصلت إلى 9 انقلابات عسكرية.[1]

إلا أن موقف النخبة السياسية من فكرة الدولة لم تمنح الدولة القائمة أي مشروعية لأنها رأت فيها دولة هزيلة أنتجتها اتفاقية "سيكس بيكو" وعقبه في طريق الوحدة العربية أو الدولة الاشتراكية[2]، وفي إثر اندلاع الجدل بين الأحزاب الإقطاعية والأحزاب الاشتراكية، جاءت ثورة 30 مارس 1963 بقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي واستلامه للسلطة، وهيمنته على كل مؤسسات الدولة، ولم تتغير هذه الهيمنة دستوريا إلا بعد إلغاء المادة 08 في الدستور الجديد عام 2011 نتيجه لانطلاق الحراك الاجتماعي.

كان لصعود النخبة العسكرية داخل حزب البعث الأثر الكبير في إعاقة تطوير المؤسسات السياسية، وانتهت هذه المرحلة بحركة تصحيحية في نوفمبر 1970 قام بها حافظ الأسد الذي استلم السلطة عام 1971 وإعادة هيكلة النظام السياسي على أسس جديدة، حيث قام بإنشاء البرلمان عام 1971 وتأسيس الجبهة الوطنية التقدمية عام 1972، والتي تضم جميع الأحزاب السياسية المتحالفة مع البعث، ثم أعلن دستور جديد عام 1973.[3]

وقد استمر هذا الدستور طيلة عقود ليكرس واقع سياسي وإداري في سوريا، يقوم على هيمنة الحزب الواحد، وشخص حافظ أسد وابنه بشار فيما بعد، وقد ارتكز الدستور بشكل عام على مجموعة سمات صارمة غير مرنة، لم تسمح بتبديل أشكال الإدارة مع تغيير المعطيات العامة، فاستمرت سوريا في العمل بدستور يعطي للحكومة مركزية التحكم بالقرار السياسي، وقد تعارضت توجهات الدستور في إرساء قنوات مركزية لاتخاذ القرار مع متطلبات الديمقراطية.[4]

إن الإطار الدستوري لسلطة القرار في سوريا على مدة عقود (دستور 1973) قد رسخ قيادة الحزب للدولة والمجتمع أي حزب البعث العربي الاشتراكي كترجمة لمفهوم الحزب القائد، وان الجديد في ذلك تمثل في اكتساب هذا المفهوم (الحزب القائد)، مضمونا ملموسا من خلال ترجمته علميا بتشكيل جبهة وطنية

---

[1] – زيادة رضوان،" النظام السياسي السور، انتخاب بدون ناخبين"، متحصل عليه من الموقع الالكتروني:

http://democracy.ahram.org/ui/front/innerprint.aspx?newsid=237

تاريخ الدخول : 2015/12/27

[2] – جاد عبد الكريم الجباعي، **طريق الديمقراطية**،(لبنان: رياض الريس للكتب والنشر، 2010)، ص. 10.

[3] – زيادة رضوان، نفس المرجع السابق.

[4] – زيادة رضوان، نفس المرجع السابق.

تقدمية تضم القوى الحزبية والسياسية الناصرية والاشتراكية والشيوعية بقيادة حزب البعث وعبر إقرار تلك القوى بقيادة الحزب للدولة والمجتمع، وحصر حق العمل السياسي في قطاع الطلاب والجيش بحزب البعث وحده أي أنه أساس صنع القرار، وعلى غرار النماذج الأوروبية الشرقية سابقا، التي لا تفصل بين السلطات لكنها تقوم على التفريق بين سلطة القرار السياسي الموحدة في الدولة وإدارة الدولة التي تتبع السلطات التشريعية، التنفيذية والقضائية كأداة إدارية في تنفيذ سياستها السلطوية.[1]

وبالتالي فانه بالرغم من أن الدستور الدائم أخذ من الناحية الشكلية بمبدأ الفصل بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، إلا أنه أخضع ذلك الفصل إلى التفريق بين السلطات أكثر منها فصلا بينها.

فحسب الدستور السوري فإن الإطار المرجعي للديمقراطية يبقى مركزيا وتبقى تجليات الديمقراطية محصورة بالقرار المركزي للحزب القائد، هذا الأمر سمح بتدخل كوادر حزب البعث في جميع نواحي الإدارة العامة وربط الإدارة المحترفة للشأن العام بقرارات الحزب ومؤتمراته العامة وإذا كانت المساءلة داخل الحزب متاحة بعض الشيء فإن الشعب السوري بقي خارج إطار المشاركة في عمليات اتخاذ القرار، فنظريا وعمليا يملك المؤتمر العام لحزب البعث سلطة أكبر من سلطة مجلس الشعب المنتخب على القرار الإداري في سوريا، وهذا كرس بدوره حزب البعث كمنصة للارتقاء المهني داخل مؤسسات الدولة وساعد على نشر المحسوبية وشبكة الفساد.[2]

يقرر الدستور السوري على أن نظام الحكم هو نظام جمهوري رئاسي ويأخذ بمبدأ ثنائية السلطة التنفيذية التي تشتمل على رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء، وقد حدد دستور 2012 شروط الترشح كما جاءت في دستور 1973، إلا أن هناك اختلافات بسيطة، فحسب دستور 1973 يشغل رئيس الجمهورية أعلى منصب تنفيذي ويجب أن يكون المرشح لرئاسة الجمهورية مواطن سوري لا يقل عمره عن 34 عام بحسب التعديل الذي جرى عام 2000، عقب وفاة الرئيس حافظ الأسد، وتمتد ولاية رئيس الجمهورية سبع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة وتقترح القيادة القطرية لحزب البعث أولا اسم الشخص المرشح لرئاسة الجمهورية ويتولى بعدها مجلس الشعب تسميته رسميا ويعين موعد الاستفتاء.[3]

لقد أكدت الممارسة هذا الطابع الرئاسي وعمقه من خلال ارتباط قرارات حزب البعث بشخص رئيس الجمهورية كأمين عام للحزب، ويذكر بأن الرئيس بشار الأسد قد تولى زمام السلطة بعد وفاة والده عام

---

[1] – محمد جمال بارون ومجموعة باحثون، **كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية– دراسة حالة: سوريا**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص ص .291، 292.

[2] – محمد جمال بارون ومجموعة باحثون، نفس المرجع السابق، ص. 317.

[3] – وسيم حسام الدين الأحمد، **النظم الدستورية والسياسية في الدول العربية**، (لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، 2010)،ص.11.

2000، وقد حصل على فترة رئاسية أخرى عام 2007 بحصوله على 97.6 %، من الأصوات في استفتاء على ترشيح حزب البعث له وليس بناء على منافسة بين مرشحين مختلفين.

بالنسبة للبرلمان المتمثل في مجلس الشعب فإنه لم يكن له أي دور في الحياة السياسية، فقد اقتصر دوره على مصادقة القوانين المطروحة من قبل الحكومة ، كما أنه لم يسحب الثقة من أية حكومة أو اعترض على مشروع قانون للحكومة، لذلك كانت نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية متدنية إذ لم تتعدى 15 %، وفي الحقيقة كان البرلمان في عهد حافظ الاسد مجرد اكتساء قانوني تشريعي الذي يقتضي وجود برلمان في النظام الجمهوري الرئاسي البرلماني، ولم تتغير الأمور كثير في عهد ابنه بشار الأسد حيث عكست رغبة النظام السوري في الحفاظ على مجلس الشعب في دوره الشكلي أكثر من ممارسة دوره الرقابي والتشريعي. [1]

أما بالنسبة لمؤسسات القضاء فإنه على الرغم من بعض الجهود المحدودة لمعادلة إصلاح الوضع العام للمؤسسة القضائية، إلا أن إمكاناتها التقنية والبشرية تبقى محدودة، فالجهاز القضائي في سوريا يعاني عيوب كثيرة أهمها انتشار الفساد وغياب المحاسبة الرادعة للسلك القضائي، وهيمنة السلطة التنفيذية والأمن على أغلب قراراته وحتى هيكلته، فالمشكلة الأساسية التي تواجه الإصلاح القضائي في سوريا هي مشكلة بنيوية وتنبع من عدم استقلال القضاء كمؤسسة، فرغم أن الدساتير السورية كرست باستمرار مبدأ فصل السلطات واستقلال القضاء بما في ذلك دستور 1973 الذي نص في المادة 131 على أن:" السلطة القضائية مستقلة ويضمن رئيس الجمهورية هذا الاستقلال ويعاونه في ذلك مجلس القضاء الأعلى"

إلا أن هذا الدستور الأخير جعل رئيس الجمهورية يتمتع بصلاحيات رئيس مجلس القضاء الأعلى وكذلك ربط دستور المؤسسة القضائية بوزارة العدل الإداري، وبالرجوع إلى قانون السلطة القضائية نجد أنه نص في مادته الـ 65 على أن ينوب وزير العدل عن رئيس الجمهورية في رئاسة مجلس القضاء الأعلى وماجرى فعلا ان وزير العدل رأس على الدوام هذا المجلس، مما يعني عمليا أن السلطة التنفيذية ممثلة بعضو في الحكومة وهو وزير العدل الرئيس الفعلي لمجلس القضاء الأعلى، الذي يتحكم في تعيين القضاء وترقيتهم ونقلهم، وفي هذا الامتياز منافذ لا تحصى تتيح للسلطة التنفيذية وللناقدين في مختلف أجهزتها بممارسة الضغوط على القضاء للتأثير على سير الدعاوي التي ينظرون إليها لأسباب شتى.[2]

الأداء المؤسساتي الضعيف :

[1] – زيادة رضوان، نفس المرجع السابق.

[2] – الخطة الوطنية لمستقبل سوريا، متحصل عليه من الموقع التالي:

http://www.scpss.org/libs/spaw/uploads/files/Reports/National_Plan_Syria_Future.pdf

تاريخ الدخول 2016/04/02 على الساعة 14:00

عموما تبنى المؤسسات لتحقيق أهداف المجتمع بطريقة تفاعلية مع المجتمع ضمن عقد اجتماعي يتحقق تاريخيا بطرق مختلفة ديمقراطية أو تسلطية، كما أن المؤسسات بتعريفها الواسع هي من يحدد قواعد اللعبة في المجتمع، ويمكن تصنيفها ضمن فئتين: المؤسسات السياسية: القوانين، القواعد وتمثيل الأفراد والمجموعات، المؤسسات الاقتصادية: ومن ضمنها حقوق الملكية والمؤسسات التعاقدية.

إن ضعف الأداء المؤسساتي في سوريا هو أمر يثبته تقييم منتصف المدة للخطة الخماسية العاشرة، فقد كشف التقييم عن التنفيذ الضعيف للإصلاحات المؤسساتية المخطط لها، والغياب شبه التام لتنفيذ الإصلاحات والمبادرات الرامية إلى الإصلاح ومكافحة الفساد، كما أظهر التقرير الوطني للتنافسية سنة 2010 أن سوريا تعاني من عدة نقاط ضعف في الإدارة العامة والحكم الرشيد، ومن ضمن ذلك هدر الأموال العامة، والإجراءات القضائية والتشريعية المعقدة وضعف مساءلة الحكومة وإدارتها للموارد العامة، وغياب السياسات العامة الشفافة.[1]

نتيجة لهذه العوامل المؤسساتية وانفراد الرئيس بالهيمنة على المؤسسات الدولة وتجاوز المؤسسة الأمنية لباقي المؤسسات الأخرى وسيطرتها عليها وضم جميع الأحزاب السياسية في جبهة وطنية تقدمية، تعطلت الحياة السياسية إلى درجة التهميش، فلا يوجد في سوريا إلا حزب وحيد وهو حزب البعث العربي الاشتراكي، والذي يعتبر كحزب قائد للمجتمع والدولة إلى جانب الأحزاب اليسارية ضعيفة.[2]

وقد برر النظام السياسي السوري احتكار الحياة السياسية بحجة تجنب سوريا الصراعات الدولية والإقليمية لمد النفوذ إليها، كل ذلك أدى إلى مصادرة الحياة السياسية بالكامل واعتماد النظام السوري على أجهزة الأمن والاستخبارات ومنح المسألة الأمنية الأولوية على كافة المسائل الأخرى، وإحكام بشار الأسد قبضته على السلطة بطريقة غير قابلة للتقييد أو الإلغاء مما أدى إلى تراكم المشكلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.[3]

المطلب الثاني: العوامل الاقتصادية

---

[1] – نصر ربيع وآخرون، **الأزمة السورية: الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية**، (دمشق: المركز السوري للبحوث والسياسات في الجمعية السورية للثقافة والمعرفة، 2013)،ص.29.

[2] – جمال واكيم، **صراع القوى الكبرى على سوريا**، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط2، 2012)، ص.202.

[3] – ميشيل كيلو ومجموعة باحثين، **رياح التغير في الوطن العربي: حلقات نقاشية عن : مصر، المغرب، سوريا**،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص.190.

تميز الاقتصاد السوري في فترة ما بعد الاستقلال خاصة 1963–1979 بالاعتماد على الدور المركزي للقطاع العام في عملية التنمية الاقتصادية، الاجتماعية غير أن السياسة الاقتصادية في سوريا أخذت تتحول إلى التعددية الاقتصادية، بين القطاعات الاقتصادية العامة والخاصة والمشتركة (1979– 2003)، ثم في سنوات العشرية الأخيرة تحولت السياسة الاقتصادية في سوريا إلى نظرية الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع الاهلي في ما أطلق عليه باسم التشاركية[1]، هذه التحولات الاقتصادية إلى فسح المجال أمام القطاع الخاص لنيل حصة أكبر من الناتج المحلي السوري، وقد أدى كل ذلك إلى ظهور طبقة جديدة من رجال الأعمال التي استفادة من الاقتصاد وعملت على بناء علاقات مع رجال النظام، خاصة رؤساء الأجهزة الأمنية وأنعشت كذلك الطبقة البرجوازية في المدن على حساب الصناعات المتوسطة والحرفية وخصوصا أنها شجعت سياسة الاستيراد، وأدى ذلك إلى إغراق السوق بالبضائع الأجنبية وإلى الإفلاس الكثير من الصناعات المحلية، ولقد أدى دخول رأس المال الخليجي إلى تضخم أسعار العقارات وساد غلاء المعيشة مما أثر بالدرجة الأولى على الطبقات الوسطى والفقيرة وترافق ذلك مع حركة نزوح كبير من الريف إلى المدينة وكذلك إلى دول عربية مجاورة مثل الأردن، لبنان، وقد انتشر الفساد إلى حد أدى إلى تصنيف سوريا في المرتبة 51 في سلم انتشار الفساد.[2]

تحول الاقتصاد السوري خلال الأعوام العشرة الماضية من اقتصاد إنتاجي إلى اقتصاد استهلاكي يغلب عليه الطابع الريعي، أدى إلى انخفاض قدرة الناس الشرائية العامة بحوالي 28 % وتدني حصة القوى العاملة 16 مليون سوري إلى 24 % فقط من الدخل الوطني، كذلك حصل تردي في نوعية الخدمات وارتفاع أسعارها وفساد الجهاز الإداري، كما ارتفعت معدلات البطالة التي قدرت بما يتجاوز 37%.[3]

لقد أدى الانفتاح الاقتصادي السريع الذي انتهجه الرئيس بشار الأسد خاصة عام 2005 إلى توسع نفوذ الشبكات العامة/ الخاصة(الطبقة النخبوية) والتي زادت امتيازاتها وسيطرتها على معظم الفرص الاستثمارية المتاحة لكون الدور الرئيسي للدولة كوصي على الموارد والمال العام لم يتغير، فأغلب الفرص

---

[1] – محمد جمال بارون ،" العقد الأخير في تاريخ سوريا: جدلية الجمود والإصلاح"،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات معهد الدوحة متحصل عليه من الموقع الالكتروني : http://www.arabs48.com/?mod=articlesID=81998

تاريخ الدخول : 2016/05/04 على الساعة 16:00.

[2] – جمال واكيم، نفس المرجع السابق، ص ص.203، 204.

[3] – أسامة علي محمد عبد القادر،" مقاربة التوازن العربية في المصالح الأجنبية نموذج" سوريا والبحرين"، بحث لنيل شهادة الجدارة في علم الاجتماع السياسي، معهد العلوم الاجتماعية لبنان ، متحصل عليه من الموقع التالي :

. http://adf.ly/613522/htpm//www.4shard.com/office/Reuds/htl

تاريخ الدخول 2016/05/04، على الساعة 16: 00.

التي انتهجها الانفتاح الاقتصادي هي فرص تتضمن استثناءات لاحتكار الدولة للمورد العام، وهذه الاستثناءات لم تمنح بطريقة شفافة وعادلة.

إن خضوع المواطن السوري لهذه السياسة الاقتصادية وعدم قدرته على المشاركة في إنتاج وإعادة إنتاج اقتصاده أدى إلى الحد من قدرة الدولة على خلق وظائف اقتصادية منتجة والى تراجع ملحوظ في مؤشر المشاركة في قوة العمل، وكان الحل اللجوء إلى توظيف المواطنين في إدارات الدولة العامة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع في مستويات البطالة وتفشي الفساد نتيجة سعي الموظفين إلى تحقيق مداخل مادية أكبر نظرا لمرتباتهم الضئيلة.

أما عن حالة القطاعات الإنتاجية في سوريا، فقد شهدت توجهات نمو متباينة، فقد بلغ معدل نمو الصناعات التحويلية 7،1 % خلال العقد الماضي ويعود ذلك إلى إنشاء المناطق الصناعية التي وفرت بيئة أفضل للمنشآت ، إلا أن معظم منشآت القطاع العام الاقتصادي ظلت تترك أثرا سلبيا على النمو الاقتصادي لهذا القطاع، أما قطاع الصناعات الاستخراجية وخاصة النفط فقد شهدت نمو سلبي بسبب تراجع الإنتاج ، وقد أصبحت سوريا دولة مستوردة صافية لحوامل الطاقة منذ 2006، وذلك بعد عقد من الزمن كان النفط فيه مصدرا رئيسا لكل من الصادرات والإيرادات في الموازنات الحكومية.

أخيرا شهد القطاع الزراعي أزمة حادة جراء الجفاف وإساءة الموارد المائية، والتنفيذ المتأخر للمشاريع الحيوية، ومن ذلك الري الحديث إضافة إلى تبني السياسات التحريرية لحوامل الطاقة وأسعار السماد، وكان لهذا الانكماش الزراعي أثر على خلق فرص العمل و الأمن الغذائي ونمو الاقتصادي بصورة عامة.[1]

ويؤكد الكاتب "ميشيل خوس دوفسكي" في مقاله المعنون:" سوريا: من يقف وراء حركة الاحتجاج" أن الأزمة في سوريا ترجع إلى سببين رئيسيين :

أ- تزايد مستوى البطالة في السنوات الأخيرة.

ب-تدهور الظروف والأوضاع الاجتماعية.

وحدوث هذين السببين حسب الأستاذ "ميشيل" يعود بشكل أساسي إلى قيام دمشق بإتباع صندوق النقد الدولي الخاصة بسوريا في 2006، وهو الذي فرض على سوريا القيام بانتهاج سياسات اقتصادية تقشفية وإعادة هيكلة المؤسسات المالية و التجارية هذه السياسات أثرت بشكل مباشر على الطبقة الوسطى في المجتمع وخاصة سكان الأرياف والذين عانوا في الفترة الأخيرة من موجة الجفاف القاسية التي أثرت على مستوى معيشة الأفراد مما جعلهم يهجرون قراهم نحو المدن ما أدى إلى ارتفاع مستوى البطالة والفقر في المدن.

[1] – نصر ربيع وآخرون، نفس المرجع السابق،ص.18.

بشكل عام يمكن أن نلخص أهم المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد السوري في السنوات الأخيرة قبل اندلاع الأحداث في سوريا فيما يلي:

1- تراجع معدلات النمو الاقتصادي واعتماد الاقتصاد على قطاعات ريعية كالنفط وهنا بدا التحدي الأكبر بعد انخفاض احتياطي النفط السوري وإنتاجه وبالتالي عوائده، وهو ما سبب ضغوطات كبيرة على الأوضاع المالية العامة وميزان المدفوعات ومستويات المعيشة.

2- ارتفاع مستويات البطالة من 200 إلى 250 ألف رغم تراجع معدل النمو السكاني.[1]

3- انخفاض كفاءة الاستثمارات بشكل عام وانتشار ظاهرة الفساد التي أدت إلى إضعاف القدرات الإنتاجية للأفراد في مختلف الميادين.

4- ارتفاع معدلات التضخم المالي والذي أثر سلبا على الاقتصاد السوري، فقد فاق معدل التضخم 15 % حسب تقديرات المركز الاقتصادي السوري و 10 % وفقا لتصريحات الحكومة.[2]

المطلب الثالث: العوامل البشرية والاجتماعية

يتكون المجتمع السوري من العديد من القوميات والأديان والمذاهب، الأمر الذي أثر كثيرا على تركيبة النظام السوري، فقد اعتمد هذا الأخير منذ عهد حافظ الأسد إلى بشار الأسد على العنصر الطائفي العشائري- العائلي على اعتبار أنه الأكثر ضمانا بالنسبة لتحقيق معادلة التوازن الصعبة داخل مؤسسات الدولة خاصة المؤسسة العسكرية، وبالتالي تم إنشاء عقد اجتماعي لا يضمن جميع الطوائف والأقليات بحيث تحتكر السلطة فئة مستخدمة بتبريرات الموروث التاريخي والمعتقد الديني فأغلب القيادات العليا والأجهزة الأمنية تنتمي إلى عائلة الأسد والطائفة العلوية، الأمر الذي أثر على باقي المناحي الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.[3]

مثلت سياسات "حافظ الأسد" والذي استمر عليها ابنه "بشار" فيما بعد تراجعا كبيرا في مجال تطوير أنظمة الحكم والإدارة التي تقوم على المساواة بين كل شرائح المجتمع، فالنظام السوري يعتمد على النمط العائلي العشائري الطائفي الذي يعتبر بحد ذاته عودة إلى ارث المجتمع الإقطاعي الذي قام حزب البعث على محاربته، فقد استمر النظام السوري لمدة زمنية طويلة معتمدا على طائفة على حساب أخرى، فقد لجأت السلطات السورية إلى سياسة تقوم على تطهير أجهزة الأمن والجيش من العناصر السنية وإحلال العلويين مكانها وذلك منذ الأحداث التي شهدتها سوريا في الثمانينات، فتخوف النظام من حدوث أي انقلاب جعله

---

[1] – جاك جوزيف أوسي، " قراءة ومعاشية للأسباب التي أدت للازمة في سوريا"، مجلة الحوار المتمدن، متحصل عليه من الموقع التالي :
http://www.ashewar.org/debat/show.art.asp,aid=354690
تاريخ الدخول: 2015/11/8 على الساعة 14: 00.

[2] – بشير زين العابدين، **الجيش والسياسة في سوريا (1917-2000)**، (د.ب.ن، دار الجابية، 2007)، ص.246.

[3] – جاك جوزيف أوسي، نفس المرجع السابق.

يتبع مثل هذه السياسات، كما قام النظام السوري بسياسة تمييز عرقي خاصة عندما لم يعترف بالطائفة الكردية ولم يمنحها حق الجنسية السورية إلا بعد انطلاق الأحداث في سوريا في مارس 2011، فقد اضطر النظام السوري بالاعتراف بحقوق الأقلية الكردية[1] ومنحها حكم ذاتيا في محاولة منه تخفيض الضغوطات الاجتماعية المتزايدة.

لم يتمكن النظام السوري من نشر ثقافة دينية واجتماعية واعية لمشاكل المجتمع، قادرة على قراءة مشاكل ومعوقات التنمية والتطور فيه بشكل صحيح وعلمي للعمل على تجاوز تراكمات الماضي والبدء في وضع الأسس الصحيحة لبناء مجتمع قادر على مواكبة عجلة التطور العالمية، ففي مجتمع محافظ محكوم بعادات وتقاليد عشائرية حال دون العمل على تخطيط وتنظيم الأسرة الأمر الذي أدى إلى انفجار سكاني هائل الذي يقارب المليون نسمة كل أربع سنوات تقريبا.

هذه الزيادة التي لم يستطع سوق العمل المحلي استيعابها، أدت إلى بطالة هائلة في صفوف الشباب مما جعلهم يبحثون عن فرص عمل خارج البلاد، هذا الأمر أضعف روح الانتماء عند بعضهم وجعلهم عرضة للتأثير بأفكار ومعتقدات تتعارض مع قيم وعادات المجتمع السوري.[2]

[1] – بشير زين العابدين، نفس المرجع السابق،ص ص. 428، 440.

[2] – جاك جوزيف أوسي، نفس المرجع السابق.

المبحث الثاني: أوروبا وجهة السوريين في ظل الأزمة

سببت موجهة الهجرة واللجوء السوري ضجة في أوساط أوروبا أدى ذلك إلى اختلاف في الرؤى والمعاملات فبعض الدول قبلت اللاجئين والمهاجرين في بلادهم والبعض الآخر أعاق وعارض، وفي ظل هذا الاختلاف هناك أسباب دافعة وسياسات للتعامل معها.

المطلب الأول: الموقف الأوروبي من الأزمة السورية

أولا: المواقف الأوروبية بين الدول الرافضة والدول المستقبلة

يعد موقف الأوروبيين من سوريا موقفا ذو طابع خصوصي لأن من المحبذ التمييز بين الاتحاد الأوروبي الممثل بالمفوضية الأوروبية ومن يمثلها من سياسيين لعل أبرزهم "كاترين اشتون" ممثلة الشؤون الخارجية وبين الدول الـ 27 المكونة لهذا الاتحاد والتي تتميز بدورها بقدرتها على الاستفراد بقرارات سياسية لا تمثل بالضرورة وجهات نظر باقي الأعضاء.[1]

ومع تزايد عدد اللاجئين السوريين إلى الدول الأوروبية حيث أصبحوا يشكلون عبئا على الدول الأوروبية، كما هو موضح في المنحنى البياني الآتي :

الشكل : منحنى بياني يوضح مراحل تطور اللاجئين السوريين في أوربا

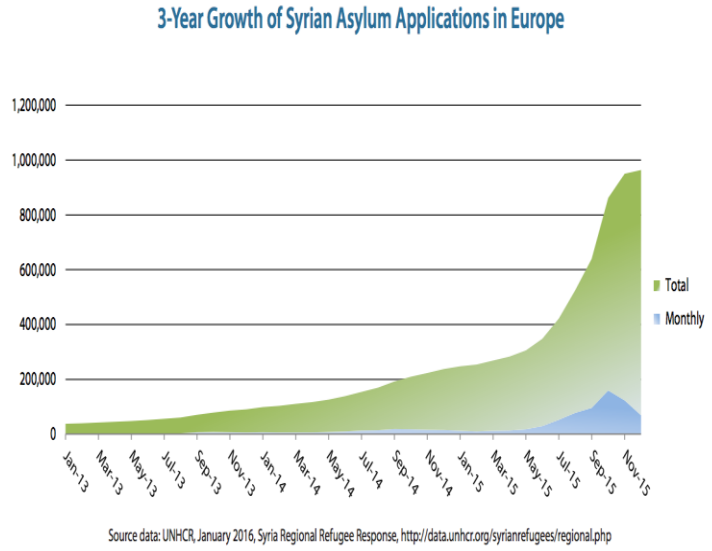

Source :http://www.businessinsider.com/the-worst-of-the-syrian-refugee-crisis-is-coming-for-europe-2016-2

[1] – براء ميكائيل، تقرير عن الموقف الأوروبي من الأزمة السورية وغياب الفعالية وافتقاد التأثير،(مركز الجزيرة للدراسات ، افريل 2012)، ص 3. http://studies.aljazeera.net/mritems/20124514219852734.pdf.

نلاحظ من خلال المنحنى مجموعة من الحقب الزمنية المقسمة كالآتي لتبيان مراحل تطور اللاجئين : من جانفي الى نوفمبر 2013 شهدت هذه المرحلة ركودا ملحوظا في عدد اللاجئين السوريين حيث قدر عددهم ب200,000 ومن جانفي الى نوفمبر2014 عرفت هذه الهجرات نموا متفاوتا بوتيرة متصاعدة مقارنة بالمرحلة السابقة ومن جانفي الى نوفمبر 2015 سجلت القارة الاوربية تدفقا كبيرا لعدد اللاجئين السوريين حيث بلغ عددهم ب1,200,000.

لذلك سوف نحاول أن نعرض بعض أرقام الهجرة واللجوء إلى الدول الأوروبية، ومن ثم نحاول معرفة مواقف هذه الدول ولماذا تغيرت ففي سنة 2016، تستحوذ ألمانيا على ما يقارب 99 ألفا وهي تتوقع ارتفاع أعداد طالبات اللجوء التي تسجل حاليا 98.700 للسوريون وحدهم وقال نائب المستشارة الألمانية "سيغمار غابريال " أنه يمكن الوصول إلى 800 ألف طلب لجوء هذا العام كما يمكن للبلد أخذ 500 ألف لاجئ سنويا لأعوام عدة.

أما السويد 65 ألفا فقد انضمت السويد إلى ألمانيا في إظهار مستوى عال من المسؤولية، تجاه أزمة اللاجئين وقد توافق رئيس الوزراء السويدي "ستيفان لوفين" مع المستشارة الألمانية "أنجيلا ميركل" في مؤتمر صحافي على حث الدول لإيجاد حل على نطاق أوربي لاستضافة اللاجئين.[1]

قالت"ميركل" :" إننا بحاجة إلى توزيع عادل داخل الاتحاد الأوروبي، لكننا بعيدون عنه" وبدوره قال رئيس الوزراء السويدي :" أن أزمة اللاجئين أخذت أبعاد خطيرة وصلت إلى حد هروب الناس إلى أوروبا بسبب الحروب" وقال أيضا :" أتابع بحزن عدم رغبة الكثير من الدول الوفاء بالتزاماتها، إذ هناك حاجة لسياسة لجوء مشتركة في أوروبا.

كما نوه*" لوفين ستيفان "إننا أمام كارثة إنسانية كاملة، حيث يأتي مليون لاجئ إلى أوروبا."

"ليس أخلاقيا أن تقول لا تأتوا فلا مكان لكم، وينبغي علينا فتح أبوابنا إن طرقها أحد، بسبب الحروب والإرهاب، وأن نساعد من ينتظرنا على أبوابنا".

ثم قال:" إن ما يفاقم المسألة وهو التباين في مواقف الدول الأوروبية تجهاها، والتي لا يمكن تبرير بعضها وكموقف هنغاريا مثلا" أضاف أن :" حل مسألة اللاجئين يبدأ من دول المصدر وهذا ما يجب على الدول الغربية التركيز عليه".[2]

---

[1] – القائمة الكاملة بالأرقام، هذه دول تستقبل لاجئين وتلك تتهرب، تم الاطلاع على المقال يوم الجمعة 2016/5/6 على الساعة 11:45 على الموقع: http://www.radiosawa.com/content/syrian.refugees.countries.welcom/280535.html

*– ستيفان لوفين: "Kjell stefan lofven":هو ابن الواحد والعشرين من شهر من العام 1957 في العاصمة السويدية ستوكهولم، هو رئيس الوزراء السويدي حاليا.

[2] – جان نصرو وأورفا وتوافق ألماني سويدي حول موضوع التعامل مع اللاجئين، تم الاطلاع عليه يوم الجمعة 2016/5/6 على الساعة 17:31، على الموقع : http://aranews.org/2015/09

كما قال وزير الخارجية السويدي "مارغو والستروم"، أن "لكل شخص الحق في طلب اللجوء"

أما فرنسا: فعدد طلبات اللجوء منخفض نسبيا، لكن فرنسا ستزيد العدد بعدما أعلن الرئيس الفرنسي "فرانسوا هولاند" استعداد بلاده تحمل مزيد من المسؤولية واستضافة 24 ألف لاجئ على المدى العامين المقبلين، في مقابل ذلك نجد بريطانيا التي من المحتمل أن تشهد المملكة المتحدة نشاطا ملحوظا في طلبات اللجوء، بعدما أعلنت استقبال ما يصل عن 20 ألف لاجئ سوري على مدى السنوات الخمس المقبلة.

وعلى العكس من ذلك سعت الدنمارك ورغم تلقيها، أعداد كبيرة نسبيا من طلبات اللجوء السورية، سعت الدنمارك للحد من وصول المزيد من المهاجرين كما سارعت الدولة إلى وضع إعلانات مدفوعة الثمن باللغة العربية في أربع صحف لبنانية للإعلان عن تشييد القيود مثل تخفيض المنافع الاجتماعية، في محاولة لكبح جماع اللاجئين دخول الدول الاسكندينافية نفس الأمر بالنسبة للمجر التي تحاول وقف تدفق المهاجرين وأقامت سياجا من الأسلاك الشائكة على طول الحدود مع صربيا لمنعهم من العبور.

كما شهدت دول أوروبية أخرى استقبال طلبات اللجوء من السوريين، هي اسبانيا، هولندا، النمسا، سويسرا، بلغاريا، ايطاليا واليونان.[1]

وهنا يمكن تقسيم مواقف الدول الأوروبية تجاه الأزمة السورية على ثلاث مستويات[2]:

تباينت مواقف الدول الأوروبية من أزمة تدفق اللاجئين السوريين وقد كانت على النحو التالي :

1- تغيير الموقف من استقبال اللاجئين السوريين:

فقد غيرت بريطانيا موقفها فقد أعلن رئيس الوزراء البريطاني أمام مجلس العموم في 7سبتمبر الماضي من خطة بريطانيا لاستقبال 20 ألف لاجئ سوري ونقلهم مباشرة من مخيمات اللاجئين في لبنان والأردن وايطاليا واليونان، بينما قرر الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند استقبال 24 ألف لاجئ سوري على مدى العامين المقبلين كجزء من خطة الحصص على مستوى أوربا، فبعد أن كانت فرنسا راغبة في فتح أبوابها للاجئين تحول الموقف الفرنسي عقب دفع ألمانيا لآلية دائمة وإلزامية لتوزيع اللاجئين في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي.

2- الإعلان عن خطط مساعدات للدول المجاورة لسوريا والتي تضم مهاجرين سوريين:

[1] – القائمة الكاملة بالأرقام، هذه دول تستقبل لاجئين وتلك تتهرب على الموقع:

http://www.radiosawa.com/content/syrian.refugees.countries.welcom/280535.html

[2] – مروة صبحي منتصر، تقييم الاستجابات الأوروبية ، الأزمة تدفق اللاجئيين السوريين ومعضلات الاستقبال متحصل عليه من الموقع الالكتروني:

http://www.ressmideast.org/article/4042/

تاريخ الدخول: 2016/05/06 ، على الساعة 20:18.

ففي ظل تصاعد الانتقادات "لبوداسبت" بسبب سوء المعاملة أعلنت الحكومة الهنغارية عن خطة مساعدة بقيمة 3 مليارات دولار للدول المجاورة لسوريا بهدف حل أزمة اللاجئين، وتستعد الحكومة الهنغارية لزيادة المساعدات المالية إذا تطلب الأمر حتى نضوب سيل اللاجئين، وبررت الحكومة الهنغارية موقفها بأن المهاجرين لا يأتون من مناطق حرب، بل من مخيمات تقع في الدول المجاورة لسوريا وكانوا هناك بأمان، ولكن يفرون بحثا عن حياة أفضل في الدول الأوروبية.

3- رفض استقبال لاجئين مسلمين:

على نفس نهج قبرص، سلوفاكيا، بولندا والتشيك أعلن رئيس الوزراء المجري "فيكتور أوربان" عن رفضه استقبال أي لاجئين مسلمين في بلاده، بالرغم أن ذلك يهدد الهوية الأوروبية، وبالرغم من أن المجر مجرد بلد عبور إلى ألمانيا أو فرنسا وسويسرا، فإن "المجر" تخشى من عودتهم مرة أخرى لديها لأنها البلد الدخول الأول وفقا لاتفاقية "دبلن" كما أن التيار اليمني المحافظ يستغل تلك الأزمة للحصول على مكاسب سياسية داخلية.

وفي ظل تفاوت المواقف، تعد ألمانيا في مقدمة الدول المستقبلة للمهاجرين واللاجئين وقد أكدت السلطات الألمانية على لسان "أنجيلا ميركل" أن اللجوء حق أساسي للأشخاص ومع احتمال ارتفاع الخطر الإرهابي على مستقبل أوروبا،[1] حذر رئيس الوزراء البريطاني "دافيد كاميرون" من أنه من المحتمل أن يكون ضمن 100 لا جئ سوري يفرون إلى أوروبا شخصان محتملان ينتميان إلى داعش ولذلك اتخذت الدول الأوروبية إجراءات أمنية لمنع دخول مسلحين مرتبطين بداعش.[2]

ثانيا: أبعاد التحول في المواقف الأوروبية

يلاحظ أن هناك تغير ملحوظ في الموقف الأوروبي تجاه الأزمة السورية يمكن إرجاعه إلى عدة اعتبارات رئيسية تتمثل في:

1- تزايد أعداد العناصر الأوربية التي انضمت لتنظيم "داعش" والتنظيمات الإرهابية الأخرى بشكل بات يفرض تهديدات جدية لأمن ومصالح الدول الأوربية، فعلى سبيل المثال أكد المرصد الفرنسي لمناهضة الاسلاموفوبيا أن عدد الفرنسيين الذين تم تجنيدهم ضمن صفوف تنظيم "داعش" في سوريا بلغ 1200 مقاتل، وأن 580 منهم يقاتلون في الميدان، فيما يقوم الباقون بتنفيذ مهام مختلفة، وكشف أن تدفق المتطوعين الفرنسيين ما زال مستمرا، بينما جاءت ألمانيا في المرتبة الثانية في تصدير المقاتلين بـ 600 مقاتل.

---

[1] – انظر الملحق رقم 01.

[2] – مروة صبحي منتصر، نفس المرجع السابق.

2- تفاقم أعداد اللاجئين السوريين في دول أوروبا [1]وإذ أن استمرار الصراع المسلح في سوريا خاصة مع رفع مستوى الانخراط العسكري الروسي، سوف يؤدي إلى تزايد أعداد اللاجئين السوريين إلى الدول الأوروبية، بشكل يفرض مزيدا من الضغوط والأعباء على تلك الدول التي بدأت اتجاهات عديدة داخلها في التحذير من إمكانية استغلال بعض العناصر المتطرفة لقضية اللاجئين من أجل اختراق المجتمعات الأوروبية تمهيدا لتنفيذ عمليات إرهابية في المستقبل.[2]

3- التعامل الأمريكي غير الفعال مع الملف السوري، حيث ترى بعض الدول الأوروبية أن ثمة ارتباكا ملحوظا في الموقف الأمريكي تجاه الأزمة بدا ذلك في عزوف الولايات المتحدة الأمريكية عن اتخاذ خطوات جادة فيما يخص التدخل العسكري المباشر في سوريا.

4- التدخل العسكري الروسي في سوريا بعيدا عن الحسابات والمزاعم الروسية في أسباب تدخلها وانخراطها عسكريا في الأزمة السورية أواخر سبتمبر 2015، فان الأوروبيين يعترفون علنا بأن التدخل الروسي غير مجرى الصراع السوري.

5- فوزيرة خارجية الاتحاد "فديريكا موجريني"، قالت حول التدخل الروسي " أنه بالتأكيد يغير قواعد اللعبة"، ومع توصل الأوربيون إلى قناعة أن محاربة "داعش" تتطلب حضورا عسكريا، كما أعلنت المستشارة الألمانية "أنجيلا ميركل" بداية أكتوبر 2015 أن الحرب المستمرة في سورية يمكن إنهاؤها فقط بمساعدة روسيا.

6- هجمات باريس الإرهابية:[3] كانت في 13 نوفمبر 2015، والتي تبناها تنظيم داعش وراح ضحيتها 130 شخص وإصابة أكثر من 300 آخرين إذ أكد الرئيس الفرنسي أن التنظيم هو المسؤول عن هذه الهجمات، ومع تصاعد الانتقادات الداخلية في فرنسا وخاصة من الأحزاب اليمنية المطالبة بضرورة إعادة النظر في الإستراتيجية العسكرية والدبلوماسية الفرنسية تجاه الأزمة السورية.[4]

بغض النظر عن التباينات البسيطة بين المواقف الأوروبية حيال التقاضي مع الأزمة السورية، تبدو أن القارة الأوروبية بمجملها متفقة على إنضاج حل سياسي يتوازى مع محاربة الإرهاب من دون الدخول في تجاذبات دولية وإقليمية من شأنها أن تأزم الصراع أكثر مما هو عليه.

---

[1] - أنظر الملحق رقم 02.

[2] – دوافع مختلفة، لماذا بدأت الدول الأوروبية في تغيير مواقفها من الأزمة السورية؟وحدة العلاقات الإقليمية، التقديرات الإقليمية، السنة الرابعة، العدد 357، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية (أكتوبر 2015): http://www.recssmideast.org/4027-51.pdf

[3] – أنظر الملحق رقم 03.

[4] – احمد دياب، تحولات المواقف الغربية تجاه الأزمة السورية ومركز الدراسات والأبحاث، مجلة دورية تصدر عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 165، ص ص. 23، 26.

كما يمكن القول أن تذبذب المواقف الأوروبية في التعامل مع قضية الهجرة واللجوء من أبرز مؤشراتها هي الخطوات الأحادية التي اتخذتها كل دولة في سبيل مواجهة الأزمة ففي حين أعادت ألمانيا العمل باتفاقية دبلن 3 والتي أوقفت العمل بها لإتاحة وصول اللاجئين إلى أراضي الألمان، أنهت المجر بناء جدار عازل على حدودها مع كرواتيا بعد جدار مماثل شيدته بلغاريا وقامت كل من النمسا وألمانيا والمجر وسلوفينيا والسويد بخطوات أحادية لإعادة فرض الرقابة على الحدود، ومن جانبها اعترضت دول التشيك والمجر وسلوفاكيا وبولندا ورومانيا على نسب توزيع حصص اللاجئين على دول الاتحاد.[1]

المطلب الثاني: السياسات الأوروبية تجاه الهجرة واللجوء

أدت التسهيلات القانونية التي توفرها بعض الدول الأوروبية على وجه الخصوص للاجئين إلى دفع المزيد من السوريين للتفكير الجدي بالهجرة إليها للاستفادة من هذه التسهيلات والامتيازات، وخاصة ما يتعلق بتسهيلات الحصول على الجنسية، والتسهيلات المادية التي تقدم للاجئين

وقد أدى عدم وجود سياسة موحدة من قبل الاتحاد الأوربي في هذا الخصوص إلى زيادة أعباء اللجوء على بعض الدول دون غيرها.

حيث يسعى الكثير من اللاجئين للوصول إلى السويد وألمانيا[2] بينما يرفضون التوقيع في ايطاليا، نظرا لأن القانون الايطالي لا يقدم تسهيلات مادية للاجئين.

وأشارت المقابلات التي أجرتها اللجنة السورية لحقوق الإنسان إلى وجود تعسف من قبل اللاجئين في الاستفادة من هذه الخدمات، حيث أصبحت التسهيلات المادية لدى بعضهم دافعا يفوق دافع الحماية، وفي بعض الحالات التي قابلتها اللجنة أشار اللاجئون إلى أنهم يحاولون الوصول إلى المملكة المتحدة لأن المبلغ الذي يمكن الحصول عليه هناك أعلى من نظيره في دول أوروبية وصلو إليها وفي احدى الحالات أشار أحد المتقدمين بطلب اللجوء إلى ألمانيا أنه اختارها لأنها توفر فرص الإقامة للاجئين في بيوت مستقلة، بينما تقدم السويد شققا في عمارات.[3]

فقد شكلت موجة الهجرة تحديات كبيرة أمام الأوربيين لذلك حاولوا وضع خطط واستراتيجيات للحد من هجرة ولجوء السوريين أو محاولة إيجاد سبل أخرى، لذلك

---

[1] – جذور أزمة اللاجئين في أوروبا، سؤال وجواب، معهد كارينيجي الشرق الأوسط، على الرابط:

http://carnegie-mec.org/publication/fa=61585.

تم الاطلاع عليه يوم السبت 2016/5/7.

[2] - أنظر الملحق رقم 04.

[3] – تقرير عن اللجنة السورية لحقوق الإنسان، رحلة اللجوء السوري: انتهاكات في الوطن ومعاناة في المغترب،(نوفمبر 2014)، ص ص .7، 8. http://www.schrc.org/wp.content/uploads/2014/11/the-report.pdf

[*] – "يوزف يانينغ" هو مدير مكتب برلين وعنصر في مركز أبحاث المجلس الأوربي للعلاقات الخارجية .

لاحظ "يوزف يانينغ"* أن السياسة الأوروبية يجب أن تتبنى جواب جماعي مشترك لمواجهة الهجرة واللجوء.

تجدر الإشارة إلى أن قد برزت الآن ثلاثة معسكرات في هذه الأزمة التي تعاني ضغوطات كبيرة من موجات اللاجئين وهي الممتدة على الخط من كرواتيا حتى السويد، والمعسكر الثاني يضم مجموعة أعضاء الاتحاد الأوربي في شرق وسط أوروبا وهي في غالبيتها دولا تتمتع بتقاليد عريقة في مجال الهجرة أو في سياسات الاندماج والمعسكر الثالث يضم البلدان الأخرى في غرب أوروبا ومنها بريطانيا التي هي بعيدة والتي لا تدخل في معاهدة شنغن.

فيري "يانينغ" أن هناك فجوة واضحة على مستوى الأوربيون في مواجهة العدد الكبير من اللاجئين الذين يريدون استقبالا إنسانيا اجتماعيا عادلا.

ومن أجل ضمان الأمن الاجتماعي في بلدان مثل ألمانيا والنمسا والسويد التي تضم وحدها أكثر من ثلثي طلبات اللجوء التي يتم تقديمها في العالم.

لذلك "يوزف" يرى أنه لتحقيق التداخل في الدول الأوروبية من أجل التضامن معا لحل هذه الأزمة يجب الجمع بين خمسة عناصر أساسية :

1- تحتاج أوروبا إلى التضامن على المستوى الداخلي وهذا يتضمن التطبيق الصارم للقواعد السارية، مثل تخفيف العبء بشكل جدي عن البلدان التي تعاني ضغوطات استثنائية.
2- منطقة شينغن تحتاج إلى ضمان مشترك لأمن الحدود تشارك به جميع الدول الأعضاء الموقعة عليها، بالتالي يجب إنشاء مراكز استقبال مؤهلة وكافية، يمكن تقديم الرعاية الأولية للاجئين وتسجيلهم وإمكانية التأكد من طالبي اللجوء ومن غيرهم.
3- يتوجب على الأوربيين التصرف بشكل حازم في مواجهة الأزمات والحروب مثلا (إنشاء قوات خاصة بالعمليات الإنسانية لتقديم المساعدات للاجئين).[1]
4- يجب أن يتبنوا سياسة أزمات متفتحة واعية قادرة على التنبؤ، يمكنها أن تكون الوسيلة الأنجح للتأثير على أسباب اللجوء والهجرة.
5- تحتاج السياسة الأوروبية لسياسة مشتركة فيما يتعلق باللجوء والهجرة تضمن أيضا توزيعا متوازنا للأعباء وتعويضا عنها، غالبا ما تكون قضية اللجوء بديلا عن إمكانية الهجرة المنتظمة.[2]

لذلك فالتصرف الجماعي على مستوى هذه العناصر الخمسة يبدو صعبا على ضوء ضغط الأعداد الكبيرة من اللاجئين في قلة من البلدان وعلى ضوء الخوف والرفض في بعض الأوساط الأخرى.

[1] – تقرير عن اللجوء والهجرة: كيف تساهم ألمانيا في البحث عن حلول سياسية، (2015)، ص ص . 36، 39.

[2] – تقرير عن اللجوء والهجرة، نفس المرجع السابق، ص ص. 36، 39.

أما إذا جئنا إلى الاتحاد الأوروبي فيمكن القول أن سياسته خلال الأشهر الماضية اجتهد في إيجاد حلول للتخفيف من حدة اللجوء من خلال تسيير دوريات لمراقبة البحر، كذلك ملاحقة منظمي العلميات التهريبية لكنه اكتشف أن هذه الخطوات غير كافية للحد من الهجرة ولابد من تركيز الجهود على جوهر الأزمة ومن هنا بدأ الاتحاد الأوربي سياسته تجاه الهجرة واللجوء على المستويين هما :

الأول: اقتصادي عبر دعم دول الجوار التي تحوي المخزون الأكبر من اللاجئين القادمين إلى أوروبا وقد خصص لذلك 4مليارات يورو لاسيما لبنان والأردن وتركيا فمن دون الأخيرة لا حل لأزمة اللجوء في أوروبا وكانت تركيا قد وضعت عدة شروط للموافقة على الخطة الأوروبية لمواجهة تدفق اللاجئين ومنها تقديم مساعدة لتركيا بقيمة تقدر بـ 3 مليارات دولار للمساهمة في تقديم الدعم للاجئين المتواجدين على الأرض التركية وهو ما تم الموافقة عليه في القمة الأوروبية التركية.

الثاني: هو سياسي، حيث بدأ الاتحاد الأوروبي يمارس ضغوطات على الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا من أجل التسريع في إيجاد حل للأزمة السورية التي بلغت نتائجها قلب أوربا، وفي محاولة للتقريب من الموقفين الأمريكي والروسي، أجرت الدول الأوروبية الرئيسية تغييرا في مواقفها السياسية من الأزمة السورية لإرضاء العاصمتين موسكو وواشنطن على حد سواء.[1]

من جانب آخر ، فنجد أن ألمانيا والسويد قامتا بعدة سياسات تجاه اللاجئين منها: أن ألمانيا وفي مباحثات أجراها وزير الخارجية الألماني "فرانك فالتر شتاينمار" خلال مؤتمر وزراء الخارجية حول سورية، المنعقد نوفمبر 2015 في فيينا وقد اتفق المشاركون على خارطة طريق من أجل مشروع السلام في سورية ومن المفترض علاوة على ذلك توفير الشروط الموضوعية من أجل وقف شامل لإطلاق النار في سوريا.[2]

كما أن السويد في أبسط مثال تعد عضوا في اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل فإن السويد تعطي الطفل الغير المصحوب بأهله نفس حقوق الطفل السويدي وهذا يشمل حقه في التعليم والرعاية الصحية والتعبير عن رأيه وبعد أن يقدم الطفل غير المصحوب طلب اللجوء، تقوم دائرة الهجرة بتعيين الوصي لمساعدة الطفل.[3]

---

[1] – مأزق اللجوء بغير المواقف الأوروبية من الأزمة السورية، روسيا اليوم، تم الاطلاع عليه يوم 2016/5/5، على الساعة 9:30 على الموقع: http://arabic.rt.com/news/794676

[2] – خارطة طريق من اجل السلام، (2015)، تم الاطلاع عليه في 27/ 04/ 2016 على الساعة 10:30 على الموقع: www.auswaeritiges-amt.de

[3] – تقرير تعامل السويد مع أزمة طالبي اللجوء من سوريا 2011 – 2015، (المرصد الاورومتوسطي لحقوق الإنسان، سويسرا(ديسمبر 2015)، ص 14

المبحث الثالث: الانعكاسات الأمنية للهجرة واللجوء السوري تجاه أوروبا

لقد أدى استمرار الأزمة إلى تدفق اللاجئين السوريين نحو أوروبا، والتي لها انعكاسات سواء على دولة الإرسال أوعلى الدول الأوروبية المستضيفة، مما أثار مخاوف المجتمع الأوروبي من خلال أن بيئة المهاجرين هم مسلمين والتي اعتبروها تهديدا هوياتيا بدرجة أولى.

المطلب الأول: الانعكاسات الأمنية على سوريا

يشكل اللجوء إلى أوروبا بالنسبة إلى أغلبية المهجرين حلا لمعاناتهم المستمرة حيث تعتبر أوربا المكان الأول لمعظم اللاجئين السوريين ولا سيما ذوي الخبرة والتحصيل العلمي كون أن معظم الدول الأوروبية تعد مستقبلا للاجئين في ألمانيا، السويد، والدنمارك

حيث يترتب على هجرة العقول في الحالة العامة أثارا سلبية على بلدانها التي تحتاج إليها في عمليات التنمية المتعثرة فيها، وخسارة الكفاءات من محامون وأطباء وغيرها فهي تمثل خسارة للطاقة البشرية المتخصصة، مما يشكل ذلك معوقا رئيسيا أمام القدرة على إعادة البناء والأعمار وكذلك البدء بتنمية حقيقية.[1]

لكن بالنظر إلى أسباب اللجوء السوري التي تدفعها مجموعة من العوامل كتضاؤل فرص الحل وظروف اللجوء القاسية، والحروب والنزاعات والفقر وغيرها، أدى كل ذلك إلى بروز أثار وانعكاسات سلبية على مستقبل سوريا، حيث يشكل اللجوء إلى أوروبا بالنسبة إلى أغلبيتهم حلا لمعاناتهم المستمرة منذ سنوات، إذ يؤمن لهم الوصول إليها الاستقرار المادي والنفسي والتعليم وفرص العمل وغير ذلك من المنافع على الصعيد الفردي.[2]

لكن في المقابل تبرز العديد من الآثار السلبية على المستوى الوطني، فعلى خلاف دول اللجوء المجاورة أو الدول العربية الأخرى، تدمج الدول الأوروبية المهاجرين وتوطنهم، وتمنحهم جنسيتها بعد مضي

---

[1] – تقرير عن الآثار السلبية لهجرة العقول السورية،اسبار مركز للدراسات والبحوث السياسية والاقتصادية (أوت 2015)، ص.6.

[2] – انعدام الأمل بحل الأزمة السورية في ظل سياسة اللجوء، وحدة تحليل السياسات، تم الاطلاع عليه يوم 2016/04/25 على الساعة 21:17 على الموقع التالي : http://www.dohainstitutes.org

فترة زمنية محددة ما يعوق عودتهم مستقبلا، من أجل ذلك من المرجح أن تفقد سورية في حال استمرار أزمة الهجرة واللجوء على ما هي عليه أو زيادتها مئات الآلاف من مواطنيها سنويا، وتعزز تصريحات المسؤولين الغربيين وبرامجهم الهادفة إلى تنظيم واستقبال المهاجرين السوريين في السنوات الخمس المقبلة مخاوف من وجود توجه غربي لإطالة عمر الأزمة، وحصرها في أحد[1]، جوانبها (اللجوء) فمن شأن ذلك أن يحدث خللا في التركيبة السكانية والديمغرافية لسورية، لا يقل أثره عن سياسات التهجير الممنهجة التي يتبعها النظام وحلفائه" يعد فقدان عنصر الشباب أحد أبرز الآثار السلبية للهجرة الحالية، لأنه عنصر ضروري ومهم في إعادة الاعمار."

تساهم الهجرة الحالية في اضمحلال الطبقة الوسطى في سورية إذ تفيد دلائل بأن المهاجرين إلى أوروبا ليسوا من العدمين داخل المخيمات أو الفقراء العاجزين عن تأمين تكاليف الهجرة المقدرة بنحو ثلاثة ألاف يور للشخص، بل إنهم من أبناء الطبقة الوسطى الباحثين عن استقرار دائم وأوضاع معيشية أفضل(منهم المثقفون والجامعيون والمهنيون والحرفيين) وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى دراسة أجراها التلفزيون السويدي، متعلقة بمستويات تعليم الوافدين حديثا إلى السويد خلال عام 2014 استنادا إلى الإحصائيات المكتب السويدي ومجلس الهجرة، فقد خلصت إلى أن اللاجئين السوريين هم الأكثر تعليما من بين اللاجئين الحاصلين على إقامة دائمة في هذا البلد وأن 37 % منهم حاصل على شهادات جامعية، أو شهادات فوق الثانوية.

وبالرجوع إلى عنصر الشباب فإن من المرجح أن تخسر سوريا أعداد كبيرة من الجيل الجديد الذي سوف ينشأ في بلاد بعيدة وعلى ثقافة مختلفة، تدمجه بالتدريج عن وطنه الأصلي، وتغير اهتماماته وأولوياته.[2]

كما أثرت الأزمة في معدل النمو السكاني من خلال ارتفاع معدل الوفيات وكذلك زيادة عدد اللاجئين والمهاجرين إلى خارج الأراضي السورية، مما يؤدي إلى معدل نمو سكاني سالبا كما خسرت سوريا في المجال التعليمي وذلك راجع إلى الخسارة الكبيرة في البنية التحتية والبشرية والذي يحتاج إلى زمن طويل لتعويضه بالتالي هذه الأزمة (اللجوء) ستترك أثرا سلبيا على رأس المال البشري وبالتالي على التنمية في مفهومها الواسع.[3]

---

[1] – اللجوء إلى أوروبا وانعدام الأمل على الأزمة في سورية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، (سبتمبر 2015)، ص ص .4،5.

[2] – اللجوء إلى أوروبا وانعدام الأمل بحل الأزمة في سورية، نفس المرجع السابق، ص ص .4، 5.

http://www.dohainstitute.org/file/got/62170 eub-3680-49c2-ae90-6fo9c 50 c2949.pdf

[3] – ربيع نصر، زكي محشي وخالد أو إسماعيل، **الأزمة السورية الجذور والأثر الاقتصادية والاجتماعية**،(سوريا: المركز السوري للبحوث والسياسات ، 2013)، ص ص . 10، 11.

وفي جانب آخر يميل الكثير إلى تفسير قبول أوربا عامة وألمانيا خاصة للاجئين السوريين هو من باب المؤامرة إذ أن الهدف الأساسي من هذا القبول هو إفراغ سورية من شبابها ومن القوة العاملة فيها .

كما يرى البعض أنها تحاول نشر المسيحية بين صفوف المسلمين خاصة الأطفال الذين هم جيل سوريا المستقبل، وذلك ربما لغايات استعمارية .

في الأخير نخلص إلى أن الهجرة اللجوء يؤثران على البعد الأمني سواء للبلد المضيف أو دول المصدر من خلال تأثيرها على الهوية الثقافية للبلد المستقبل وتأثيرها على الهوية الوطنية للبلد المصدر.

المطلب الثاني: الانعكاسات الأمنية على أوروبا

يتوافد ألاف اللاجئين إلى أوربا بحثا عن الملاذ الأمن وفي جانب آخر يجتهد الأوربيون للتعاطي مع الأعداد المتزايدة من اللاجئين الذين يعبرون حدود بلدانهم ففي ظل ذلك تتواصل الانقسامات بين هذه الدول المستقبلة لكن السؤال المطروح هل كانت أوربا مستعدة لمثل هذا التطور.

يرى "جان تيشو""Jan Techai" الذي هو مدير كارناغي الأوروبية أن المستوى التحليلي كانت أوربا مستعدة لتلقي هذا السيل الكبير من اللاجئين إذ سبق للخبراء في مختلف حقول السياسة (الهجرة، الأمن، التنمية، البيئة) أن حذروا من مخاطر الهجرة العشوائية نحو أوربا لكن على المستوى السياسي كانت أوربا غير مستعدة البتة.

والأهم أن هذه الأزمة (الهجرة، واللجوء) أصابت أوربا بشكل سلبي لأنها شكلت فشلا طويلا الأمد في السياسة العامة، فمن الهجرة إلى سياسات الإدماج ومن السيطرة على الحدود إلى مكافحة الجريمة، ومن المساعدات الإنسانية إلى التضامن الداخلي وتقاسم الأعباء، ومن سياسة التجارة إلى التعاون التنموي ويشير "Jan Techai" أن السياسيون تجنبو الجانب الإدماجي المتعلق بقضية اللاجئين ثم هناك القضايا المتعلقة بالهوية، التي كانت من أكثر القضايا إثارة للاهتمام و أطلقت ردود فعل مصممة على حماية المصلحة القومية، أما ستيفان ليهني "stefan lehne" فهو يرى أن هذه الأزمة ستؤثر على الاستقرار السياسي في أوروبا لأن عملية الهجرة الحالية هي فوضوية والعديد من الناس يعتقدون أنها تهدد نمط حياتهم، وإذا ما استمرت هذه المخاوف فهذا سيؤدي إلى إعادة فرض القيود على الحدود الخارجية للدول الأوروبية.[1]

كما قالت مسؤولة السياسة الخارجية والأمن في الاتحاد الأوربي "فيديريكا موغيريني" أن توافد اللاجئين الفارين من مناطق النزاع إلى أوربا يجعلنا نواجه حدثا مأسويا سيكون طويل الأمد"

[1] – جان تيشو، وستيفان ليهني وآخرون، سؤال وجواب، مركز بيروت: مركز كارينغي للشرق والأوسط، 2015،تم الاطلاع عليه يوم لسبت 2016/05/21 على الساعة 19:28 على الموقع : http://www.carnegie-mec.org/pubkications/?fa=61585.

كما وعلى صعيد آخر قال "كريستيان نوايي" حاكم البنك المركزي الفرنسي في اجتماع مجموعة العشرين أن هذه الأزمة تعد عامل يؤثر على الثقة والمناخ الاقتصادي وربما على الماليات العامة مشيرا مع ذلك إلى أن وصول اللاجئين يمكن أن يشكل على الأمد المتوسط عامل تعزيز لإمكانيات النمو.[1]

هناك عدة خطابات توضح خطورة اضمحلال الهوية الأوروبية أمام زيادة تدفقات الهجرة السورية كذلك من الناحية الاقتصادية يطرح الأوروبيون تخوفاتهم وقلقهم حول ما قد يشكله مجيء اللاجئين مع التذمر الدائم من أن هذه الأموال تذهب من جيوب دافعي الضرائب.

لكن في الواقع من الممكن النظر إلى الوافدين الجدد على أنهم يشكلون فرصة استثمارية جيدة للقارة العجوز التي تفوق نسبة عدد الوفيات فيها عدد الولادات.

حيث من المتوقع أن ينخفض عدد سكان ألمانيا حوالي 6ملايين شخص مع حلول2030 في حين يتم رفع سن التقاعد في أكثر من دولة أوربية لعدم وجود يد عاملة شابة تقوم بالتعويض.[2]

ويمثل طوفان اللاجئين تحديات عميقة للمجتمعات الأوروبية التي ترتفع فيها نسبة كبار السن والتي كانت تواجه صعوبات للتكيف مع العولمة والتعددية الثقافية.

وفي حين أن بعض زعماء أوربا يصورون موجة اللاجئين على أنها قضية مؤقتة يمكن الحد منها بفرض قيود أفضل على الحدود، يجادل "تيمر مانز" "أسوء ما يمكن أن نفعله هو تصوير الأمن للناس: إننا إذا اتخذناه هذه الإجراءات فستتوقف المشكلة لا لن تتوقف فستظل معنا على امتداد جيل" حتى إذا تم التوصل لتسوية سلام في سوريا وهو احتمال يبدو بعيدا فسيظل تحدي اللجوء والهجرة قائما[3]، لمعرفة كيفية تأثير الهجرة واللجوء على البعد الأمني لأوربا من خلال التعريج على ثلاث نقاط أساسية يمكن لموجة الهجرة أن تمسها:

أولا: الهوية والثقافة بأوربا

نقلت صحيفة واشنطن عن مسؤول سلوفاكي قوله: أن بلاده ستستقبل عدد محدودا من اللاجئين السوريين بشرط أن يكونوا "مسيحيين" من خلال هذا يستوجب الحديث عن الهوية أن الهجرة واللجوء كمهدد للهوية الأوروبية.

---

[1] – تخوفات أوروبية من تفاقم أزمة اللاجئين، تم الاطلاع عليه يوم السبت 21/ 05/ 2016 على الساعة 21:25 على الرابط:
www.radiosawa.com/content/eu-refugee-crisis/280211.html.

[2] – أوربا وأزمة اللاجئين، تم الاطلاع عليه يوم السبت 2016/05/21، على الساعة 18:36 على الرابط:
www.aljumhuriya.net/33874.

[3] – الخلافات حول قضية اللاجئين تعمق أزمة أوربا وتهدد وحدتها ، تم الاطلاع عليه يوم الأحد 2016/4/6 على الموقع :
www.middle-east-online.com/?id=210036.

فهناك تصور أن الهوية الأوربية قد أنجزت تشكيل ذاتها، لكن اتضح أن هذا الأمر غير صحيح على اعتبار أن إنتاج الهوية هو عملية مستمرة ولا تعرف الاكتمال، لكن تكمن متانة في مقدرة ومرونة الثقافة والوعي الجمعي على استيعاب المتغيرات المستجدة واحتوائها في عمليات إنتاج الهوية الوطنية،ففي سياق آخر أن الخطابات الرائجة في فرنسا وفي دول أوربا الغربية في مواجهة مسألة المهاجرين واللاجئين هو خطاب الاندماج لا خطاب التعددية الثقافية.

من هنا يتضح أن الهوية الأوربية مهددة من طرف هذا الوقود من اللاجئين لأن هذه التدفقات ليست خالية أو فارغة من القيم والهويات الوطنية فهي مشبعة بالتالي تشكل عاملا متحديا للهوية الأوربية مما يخلق نزاعات واضطرابات تمس الأمن الهوياتي الأوربي.

ثانيا: الدين والعلمانية

من جانب آخر يتوجب علينا وضع "الدين" في سياق سوسيولوجي حتى تتمكن من فهم هواجس وممارسات الحكومات الأوربية مع اللاجئين.

والواضح في أوربا أنها لا تزال تحتفظ بالثقافة الدينية "المسيحية" بالتالي إذا كان معظم اللاجئين السوريون هم مسلمين فإن هناك تهديد كبير للمجتمع الأوربي في ظل تصاعد الاسلاموفوبيا وبالتالي هناك خوف من تصاعد عدد المسلمين في أوربا على اعتبارها نادي مسيحي.

ثالثا: المسألة الثقافية واللاجئون

أهم ما أكدته هواجس أوربا الثقافية من اللاجئين السوريين أن وعي أجهزة الدولة والسياسيين الأوربيين قاصر بمراحل عن انتاجات الثقافة الأوربية، فمفاهيم حق الاختلاف والتعددية الثقافية، والمدن الكوسموبوليتانية، والهوية الإنسانية، والأمة، وحقوق الإنسان وغيرها، مفاهيم مستنبطة فعلا في وعي السياسة، ومن هذه الزاوية يصبح قلق الأوربيين الهوياتي مفهوما وليس مجرد مبالغات، ولكن ينبغي معرفة مدى التغيرات الهوياتية التي تحدثها موجات اللاجئين في المجتمعات الأوربية المضيفة.[1]

وبالتالي لا ينبغي الخوف من موجة اللجوء والهجرة المتصاعدة لأن لو لم تجد أوروبا نفسها في غنى عن ملايين المهاجرين لردم الفجوة السكانية لما وافقت على ذلك .

ثم إن القادمين الجدد يتركزون في الشرائح الشابة من المفترض أن يتحول كثير منهم إلى طاقة عمل وإلي دافعي ضرائب مع الوقت لتمويل دول الرفاه الاجتماعي التي تنهكها زيادة نسبة المتقاعدين على حساب طاقة

[1] – أيمن نبيل، أوربا واللاجئون وإشكالات الهوية وهواجس الاندماج، تم الاطلاع عليه يوم الثلاثاء2016/05/13، على الرابط التالي :
www.aljazeera.net/knowledge gate/opinions/

العمل والإنتاج، لكن تظل مخاوف التطرف والإرهاب سارية في أوروبا وهي قابلة للربط بملف المهاجرين واللاجئين من المسلمين السوريين بالتحديد.[1]

لكن إذا رجعنا إلى مسألة الهوية فإنه لا يمكن أن تحدث موجات الهجرة واللجوء السوري مشاكل وتهديدات هوياتية خلال جيل واحد ولكن يتركز التأثير الحالي للاجئين قبل استقرارهم النهائي وإنتاج جيل جديد مولود في البلد المضيف – في طريقة الحياة اليومية لا في هوية المجتمع – وهنا علينا التركيز دوما بأن اللاجئين السوريين هم عينة اجتماعية عشوائية وليسو نخبة ثقافية قررت الهجرة جماعيا وبالتالي فهي عينة من مجتمع هرب من الإبادة يحمل معه الكثير من المشاكل السيكولوجية الجمعية ومن مجموع الثقافات، ولن ترميها في البحر بمجرد استقبال الأوربيين لها.

فمستقبل الهوية الثقافية واللاجئين ترتكز على أمرين هما: الأمر الأول مستقبل تعامل أوربا مع الحرب في سوريا والأمر الثاني هو سياسات الدول المضيفة وتصوراتها عن التوجهات المثلى بين الاندماج والتعددية الثقافية.[2]

المطلب الثالث: مستقبل اللاجئين السوريين في أوربا:

مستقبل المهاجرين واللاجئين السوريين مرتبط بالوضع في سوريا من خلال :

أولا: استمرار الأزمة السورية وزيادة تدفق موجة اللاجئين السوريين نحو أوربا:

يؤكد الخبراء الأمريكيون أن الحرب في سوريا قد تستمر لمدة 10 سنوات إضافية في ظل سيطرة مجموعة متطرفة ، وأمام لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي قال الخبير "ديفيد جارتنشتاين": " الآن أصبح واضحا أن سقوط الأسد لم يعد حتميا كما كان يعتقد الكثير من المحللين" وأضاف أن الذي تتوقعه المخابرات الأمريكية حاليا هو أن تستمر الحرب في سوريا عشر سنوات إضافية.[3]

وأما الملك عبد الله الثاني وفي خطابه في منتدى "دافوس" بسويسرا(جانفي 2013) إعتبر أن من يرى قرب نهاية النظام السوري وتوقف الحرب فهو على خطأ، فحسب رأيه النظام السوري قادر على الاستمرار والبقاء أكثر مما نتوقع ما يعني أن الأزمة تستمر، ما يعزز حدوث ذلك هو المؤشرات الموجودة في أرض

---

[1] – حسام شاكر، اللاجئون والإفاقة من الحلم الأوربي، مكاسب وهواجيس أوربية، تم الاطلاع عليها يوم الأربعاء 2016/5/5، على الساعة 15:25 على الرابط : www.aljazeera.net /know ledgegate/opinions/2015/8/30.

[2] – أيمن نبيل، أوربا واللاجئون وإشكالات الهوية وهواجس الاندماج، تم الاطلاع عليه يوم الثلاثاء 13/ 05/ 2016 على الرابط التالي : www.aljazeera.net //know ledgegate/opinions/2015/9/14.

[3] – المخابرات الأمريكية تتوقع استمرار الحرب في سوريا 10 سنوات"، الأهرام اليومي متحصل عليه من الموقع: http://www.ahram.org.eg/newssq/266759,aspex.

تاريخ الدخول: 2016/05/18، على الساعة 20:00.

المعركة تؤكد على أن لا النظام ولا المعارضة قادر على تحقيق الحسم في السنوات القليلة القادمة، فالقوات النظامية لن تستطيع التقدم كثيرا في مدينتي حمص وحلب المحاصرتين ودمشق ودرعا وغيرها، نظرا لتموقع الجيد للقوات المعارضة ، أما المعارضة فلا تستطيع على اختلاف أطيافها الإدعاء بأنها مطمئنة على قوتها وقدرتها على تحقيق الحسم حتى لو وصلها دعم عسكري أو أنها تستطيع الاستقرار في أماكن سيطرت عليها وتحويلها إلى عمق دائم بشكل دائم.[1]

المتتبع لأحداث الأزمة السورية وانعكاساتها داخليا من حروب واضطهاد الشعب السوري مما دفع إلى تدفق آلاف طالبي اللجوء يوميا إلى بلدان الإتحاد الأوروبي سيتواصل هذا طالما لم يتوقف الصراع في سوريا يتوقع المسؤولون في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن يستمر معدل التدفق اليومي الحالي لطالبي اللجوء في بلدان الإتحاد الأوروبي، والمقدر وسطيا ب 8000 شخص، وتضع المفوضية بالحسبان إحتمال حدوث زيادة كبيرة في ظل حدوث موجات جديدة من اللاجئين السوريين والوضع في سوريا ليس أفضل حالا، إذ أكدت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في تقرير لها حول " العمليات الإقليمية لعام 2015 في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" أن الوضع الإنساني في سوريا مازال يشكل تحديا كبيرا ففي العام الخامس من الصراع تخطى عدد اللاجئين السوريين في المنطقة ثلاثة ملايين لاجئ وعدد أولئك الذين طلبوا اللجوء في أكثر من 90 بلدا خارج المنطقةهم خمسين ألف لاجئ المقصود بأولئك الذين تقدموا بطلبات اللجوء بشكل رسمي من خلال المفوضية وليس من قدموا إلى أوربا عن طريق التهريب ووصل عددهم إلى مئات الآلاف، كما يقدر عدد الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية داخل سوريا ب 10.8 مليون شخص، بينهم 6.5 مليون نازح داخليا، وبحسب التقدير نفسه ما زال الوضع الأمني غير مستقر، ولا يزال وصول المساعدات الإنسانية يشكل تحديا مستمر وهو يزيد من ضحايا حركات الهجرة، كما واجهت المفوضية نقصا حادا في عمليات مساعدة اللاجئين السوريين في دول الجوار، مما اضطرت إلى تقليص خدماتها تدريجيا.

وعليه فعدم وجود أفق سياسي لتسوية سياسية تضع حدا لصراع، يعد عاملا رئيسيا في إزدياد عدد طالبي اللجوء بإعداد قياسية لم يواجهها العالم منذ الحرب العالمية الثانية، بالإضافة إلى أن ورقة اللاجئين السوريين بالأخص باتت تستخدم للضغط السياسي، فموجات طالبي اللجوء الأخيرة التي تنطلق من الأراضي التركية في إحراج الدول الأوروبية، والسبب الثاني طول فترة اللجوء في تركيا بينما تدهورت أوضاع اللاجئين

[1] – أكرم لبنى،" الصراع السوري والإرادة الأممية" متحصل عليه من الموقع:
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/authors/2011/1/11/%d8%A3%D983%D8%B1D9%85D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D98A. تاريخ الدخول 2016/09/18 على الساعة 20:00

فضلا عن تدهور الأوضاع الأمنية في المناطق التي يقطن فيها اللاجئون السوريون، بعد انفجار الأزمة بين الجيش التركي ومقاتلي حزب " العمال الكردستاني".[1]

وفقا لهذه المؤشرات تواجه أوروبا إزدياد عدد اللاجئين السوريين، ويحذر الخبراء من أن استمرار العنف في سوريا سيزيد من صعوبة التحكم في أعدادهم كما أنه من الصعب التأكد من هوياتهم واتجاهات هؤلاء اللاجئين خاصة وأن كثيرا منهم لا يحمل وثائق ثبوتية، أو من يحمل وثائق تحتمل الشك، الأمر الذي يثير قلقا لدى سلطات الدول التي تستقبل اللاجئين، وكانت الدول المجاورة (الأردن، العراق، لبنان، وتركيا) قد استقبلت الموجة الأولى من اللاجئين، حيث يتراوح عددهم بين 150 و 720 ألف لاجئ وقد أصبحت التبرعات المالية لتغطية نفقات معسكراتهم غير كافية، فقد أعلنت لبنان أنه مع بداية شهر أكتوبر المقبل، سوف لن يكون بإمكانه حتى توفير الغذاء لربع اللاجئين في أراضيه، لهذا يسعى السوريون للوصول إلى إلى أوربا، وقد أعلن ممثل المكتب الأوروبي لتوفير اللجوء أن" عدد طلبات المستلمة من السوريون يتراوح من 3.53 آلاف طلب شهريا وهو مستمر في الزيادة".

ويقول مصدر في الإتحاد الأوروبي أن عدد الطلبات لغاية منتصف يوليو الماضي[2] بلغ 30 ألفا فإذا تعقدت الأمور أكثر، فسيكون على الإتحاد بصفة عامة وعلى أعضائه بصفة خاصة أن يكونوا جاهزين للتضامن مع اللاجئين، وهناك إجماع بين أعضاء الإتحاد الأوربي على عدم إعادة السوريين إلى بلدهم في حال وصولهم إلى دول الاتحاد بغض النظر عن سبب وجودهم في أوروبا. [3]

من جانبها أعلنت دول أوروبية عن إستعدادها للإسراع في دراسة طلبات اللجوء حيث أعلنت السويد التي استقبلت حتى الآن 15 ألف لاجئ سوري عن نيتها منحهم إقامة دائمة وكل لاجئ يحصل على إقامة دائمة يحق له العمل والضمان الاجتماعي ،ويحذر الخبراء من أن عدد اللاجئين الذين تستقبلهم دول الاتحاد سيبلغ حدوده العليا قريبا فالمعسكرات مكتظة بهم وتوفير الخدمات الصحية يسوء وليس في إمكان المدارس استقبال جميع الأطفال الأجانب، وفي هذا الصدد أصدرت المفوضية تقرير الذي أطلق عليه " إسم مستقبل سوريا– أزمة الأطفال اللاجئين" في 29 نوفمبر 2013 يشير التقرير أن هناك أعداد صارمة حول الأطفال السوريين اللاجئين الذين ينشئون في عائلات مفككة ويفقدون فرصة التعليم ويصبحون المعيل الرئيسي

---

[1] – عامر راشد،" أوروبا وأزمة اللاجئين " متحصل عليه من الموقع:

http://arabic.sputniknews.com/analysis/20150926/1015743337.html

تاريخ الدخول: 2016/4/23 على الساعة 16:48

[2] – صحيفة كومر سانت الروسية، أوربا وأزمة اللاجئين السوريين، متحصل عليه من الموقع الإلكتروني:

www.albayam.ae/opinions/prospects/201309-301.1969342. تاريخ الدخول 2016/5/19 .

[3] – صحيفة كومر سانت الروسية، نفس المرجع السابق.

لأسرهم، حيث يعيش ما يزيد عن 70.000 عائلة سورية لاجئة دون آباء وأكثرهن من 3.700 طفل لاجئ غير مصحوب أو منفصل عن كلا والديه.[1]

أما المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بقضايا الاتجار بالبشر" ماريا غراتسياجيامارنيارو" قالت في مؤتمر صحفي عقدته في عمان الماضي أن هناك " أسرا في المناطق المتوترة تعمل على إرسال أبنائها في رحلة هجرة غير شرعية إلى أوربا، ومن ثم بدء محاولة اللحاق بهم تحت عنوان إعادة لم شمل الأسرة... "هذا التصرف يعرض الأطفال لمخاطر. [2] عديدة أبرزها الموت غرقا خلال الرحلة.

ولاشك أن استمرار العنف وتصاعد المواجهات العسكرية، سيزيد من موجات اللجوء بل إن مجرد التهديد للقوة زاد بشكل واضح من أعداد النازحين من سوريا. [3]

وفي هذا الصدد في تقرير نشرته صحيفة "الجارديان البريطانية" حاولت الصحيفة إيجاد الأسباب الرئيسية التي تدفع اللاجئين للتدفق على أوروبا حتى الذين يعيشون في دول الجوار كالآتي: [4]

1- لايوجد أي أي مؤشر على إنتهاء الحرب في سوريا حيث أن المواطنون يواصلون الهجرة، واللاجئين في الدول المجاورة يفقدون أي أمل للعودة للوطن.

فالأوضاع تزداد سوءا في سوريا، والقتال يزداد حدة في كل المناطق والخدمات الإقتصادية والحكومية انهارت تماما مما دفع المزيد من المواطنين للرحيل.

عندما يغادر المواطنون بلادهم بسبب الحرب يأملون العودة لبلادهم سريعا، لذلك ينتقلون للمناطق الغربية ويقطنون عند أفراد عائلاتهم الأقرب لمكان إقامتهم الرئيسي أو يعبرون الحدود، ولكن بعد خمسة أعوام من الصراع، العديد من السوريين تركوا الأمل فمنازلهم تدمرت بالكامل وتشتت عائلاتهم.

2- لا يوجد مساعدات دولية تكفي لمساعدة اللاجئين في المنطقة:

---

[1] – تقرير مفوضية اللاجئين،" مستقبل سوريا- أزمة الأطفال اللاجئين" متحصل عليه من الموقع الإلكتروني:

www.unhcr.org/ar/529800/56.html. تاريخ الدخول: 2016/05/23

[2] – جريدة زاوية، الإحباط يدفع اللاجئين السوريين للمخاطرة بحياة أبنائهم، تم التصفح على الموقع الإلكتروني:

. http://www.zawya.com/ar/story/zwya A20160

تاريخ الدخول: 2016/5/21.على الساعة 13:14

[3] – جريدة زاوية، نفس المرجع السابق.

[4] – هدى الشيهي،" ستة أسباب تفسر زيادة تدفق اللاجئين السوريين على أوروبا"، متحصل عليه من الموقع:

www.masrway.com/news/news-press/details/2015/10/28/683433/

تاريخ الدخول: 2015/5/25 على الساعة: 17:35.

عادة يذهب اللاجئون للحصول على مساعدات من قبل الوكالات مثل المفوضية والتي تدير مجموعة من البرامج التي بإمكانها مساعدتهم على النجاة والبقاء على قيد الحياة، إلا أن حجم المشكلة كبير ومستمرة منذ فترة طويلة حتى أن المانحين يكافحون من أجل العثور على مال لدفعه.

عندما وصلت أعداد من اللاجئين السوريين الى أوروبا تلقت المفوضية تعهدات مالية جديدة لزيادة المساعدات الممنوحة للدول المجاورة لسوريا وحتى مع ذلك لم تكفي إلا لتوفير حاجات نصف أعداد اللاجئين.

وفي الآونة الأخيرة فإن برامج التغذية العالمية توقفت عن دعم آلاف اللاجئين مما سبب في ظهور سلوك سلبي، وهو بداية التسول وزيادة عمالة الأطفال، ففي الأردن أعداد كبيرة من اللاجئين فقدوا الرعاية الصحية، و 60% تقريبا من البالغين يعانون من أمراض مزمنة ويصارعون البقاء على قيد الحياة بدون الحصول على أدوية.

3- الأطفال قضوا فترات طويلة بدون تعليم:

يتعامل السوريون مع التعليم وكأنه جائزة، ولكن في دول مصر والأردن، لبنان وتركيا، لا يوجد للأطفال فرص كافية لتلقي التعليم ففي الأردن الأطفال يذهبون للمدارس بدون الزي الرسمي و 20% من الأطفال اللاجئين يتركون المدارس من أجل العمل.

حتى في لبنان، حيث التعليم مجاني ومتوفر للأطفال السوريين، فإن النقل يكلف الكثير، وهناك أطفال يتركون العمل حتى يعودوا لأهاليهم أما في أوروبا ففرص التعليم متوفرة، حيث يعد من أول وأهم الأولويات لدى الحكومات والمسؤولين هناك.

أهم ما يفكر فيه السوريين هو الحصول على لجوء داخل دولة توفر لهم الأمن والأمان، فرص التعليم والعمل والرخاء الإقتصادي. [1]

ثانيا:استمرار النظام السوري وعودة اللاجئين السوريين من أوروبا:

النظام السوري سيستمر برئاسة بشار الأسد وتعود سوريا إلى عهد ما قبل الثورة ولن يتأتى ذلك إلا بالقضاء على المعارضة بشقيها السياسي والعسكري وتستند الكتابات التي تؤكد على أن النظام الحالي في سوريا سيستمر ولن يسقط إلى ما يلي: [2]

---

[1] – هدى الشيهي، نفس المرجع السابق السابق.

[2] – أكرم حسام مروة وحيد، "الأزمة السورية وتداعياتها على العراق ودول الجوار"، متحصل عليه من الموقع الإلكتروني:

تاريخ الدخول: 2016/4/15، على الساعة 20:00 http://www.baghdadcenter.net/details-145html.

- استمرار تماسك البنية الأساسية للنظام الذي يعتمد على الطائفية العلوية والتداخل والترابط الشديدين بين حزب البعث والجيش وأجهزة الأمن والاستخبارات.
- استمرار تماسك القوات المسلحة السورية وولائها للنظام رغم الإنشقاقات المتتالية مع بداية الأحداث.
- وجود تخوفات لدى بعض القطاعات المهمة في المجتمع السوري من تأثير الثورة على مصالحها التي تجذب بصورة أساسية مع النظام الحالي لرجال الأعمال طبقة الموظفين والتجار...إلخ)
- استمرار وجود الدعم الروسي للنظام في سوريا خاصة من جانب إيران وحزب الله، والذي تراوح بين الدعم السياسي واللوجيستي والعسكري.
- إذن ما يعزز حظوظ النظام السوري في البقاء هو علاقاته المتينة مع روسيا منذ سنين طويلة، رغم أن هذه العلاقات أصيبت بحالة من الركود لفترة وجيزة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، إلا أنها سرعان ما استعادت حيويتها بعد تسوية قضية الديون التي كانت مترتبة على سوريا منذ عهد الاتحاد السوفياتي[1]، فقد شهدت العلاقات الروسية – السورية تطورا كبيرا في السنوات الأخيرة عبر إبرام العديد الإتفاقيات بين البلدين، خاصة في مجال إعادة تحديث القوات المسلحة السورية، حيث تأتى معظم مشتريات الأسلحة المجهزة بها القوات السورية من طرف روسيا، وفي سياق الأزمة السورية وقعت روسيا وسوريا على صفقات عديدة تزود من خلالها روسيا الجيش السوري بأنواع مختلفة من الأسلحة لسنوات عديدة قادمة، وبذلك فإن استمرار تدفق الأسلحة الروسية على سوريا سيمكن النظام السوري من الصمود لمواجهة المعارضة المسلحة وإعادة بسط سيطرته على سوريا.[2]

أما المؤشر الأكثر أهمية على إمكانية انتصار النظام السوري وبقاء الرئيس بشار الأسد في السلطة هو حالة الإقتتال الداخلي بين صفوف المعارضة المسلحة، فالمعارضة السورية أصبحت منشغلة في حل الخلافات بين فصائلها المتناحرة إيديولوجيا، خاصة بين تنظيم ما يعرف بالجيش الحر وغيره من التنظيمات الإسلامية، وكذلك بين تنظيم جبهة النصرة وتنظيم الدولة الإسلامية هذا الوضع سيجعل المعارضة ضعيفة ومشتتة مما يسهل للنظام القضاء عليها وتحقيق إنجازات عسكرية ، خاصة في ظل تراجع الاهتمام الدولي بالأزمة السورية بسبب الأزمة الأوكرانية وإنصراف التركيز الأمريكي للإهتمام بمواضيع أخرى كالملف النووي الإيراني والعمل على حشد التأييد الدولي لمواجهة خطر تنظيم الدولة الإسلامية في كل من العراق وسوريا.[3]

---

[1] – عبد القادر محمد، **إستراتيجية التفاوض السورية مع إسرائيل**،(أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية)، 1999، ص.24.

[2] – نزار عبد القادر،" الحرب السورية وتساقطاتها الإرهابية على دول الجوار" متحصل عليه من الموقع

تاريخ الدخول: 2016/3/15 على الساعة 15:00 http://ar.jamnews.ir/detail/news/266599.

[3] – الرئاسات السورية: إطلاق رصاصة الرحمة على اتفاق جنيف، مركز الجزيرة للدراسات 2014، متحصل عليه من الموقع الإلكتروني:

http://studies.aljazeera.net/positionestimate/2d4/201462/04738174563.html

لم يعد مهما عدد السوريين الذين هاجروا خلال السنوات الخيرة، بل احتمال رجوعهم في حال عودة الاستقرار إلى سوريا، فهم بدأوا يتأقلمون شيئا فشيئا مع ثقافات أخرى، ويبنون مستقبلهم بعيدا عن بلادهم وهذا ما يجعل إشكالية لدى بعضهم، لأنهم يتغيرون وفق منحى مختلف بمعزل عن أهلهم، بعضهم وجد عملا في أحد البلدان الأوروبية والبعض تعلم لغة أخرى في طريقه إلى إكمال دراسته ونيل جنسية البلد اللاجئ إليه وعليه هل يمكن أن يعود اللاجئين السوريين من أوربا في حال توقفت الحرب في سوريا.

فمعظم هجرات السوريين قبل عام 2011 كانت لتحسين الوضع المعيشي وهو ما يسمى بالهجرة الإقتصادية تليها الهجرة التعليمية أما خلال الحرب الأهلية فإن أسباب الهجرة أمنية في المقام الأول ويلاحظ أن السوريون الذين كانوا يقيمون قبل الحرب كطلاب أو عمال في الخارج قد طلبوا اللجوء مع إنتهاء مدة إقامتهم، وتتصدر تركيا المركز الأول في إحتواء السوريين 1.800.000، يليها لبنان 1.000000، من أصل 4 ملايين خرجوا منذ بداية الحرب، وهو العدد المسجل في المفوضية السامية لشؤون اللاجئين.

لم تشهد سوريا طوال تاريخها استقرار حقيقيا يشجع من غادرها على العودة فهي بقيت منطقة إضطراب سياسي، عسكري أو اقتصادي لكن مع وجود مؤشرات استمرار النظام السوري واستقرار الأوضاع في سوريا ونظرا لصعوبات التي تواجهها سلطات الدول الأوروبية المستقبلة للاجئين السوريين من عدم التحكم في عدد اللاجئين السوريين والخوف الأوروبيين على التأثير على هويتهم ونظرا لكل هذا فإن من محتمل أن يعود اللاجئين السوريين من أوربا إلى سوريا.[1]

تاريخ الدخول: 2016/06/20 على 20:00.

[1] – نزار عبد القادر، نفس المرجع السابق.

استنتاجات الفصل :

من خلال هذا الفصل تم التوصل إلى مجموعة من النقاط :

- الأزمة السورية تحكمها جملة من العوامل المؤسساتية ،الاقتصادية ،الاجتماعية والبشرية مما دفع بالسوريين للهجرة إلى الدول الأوربية .
- اختلاف السياسات والاستراتجيات الدول الأوربية تجاه موجة اللاجئين السوريين راجع إلى اختلاف مصالح الدول الأوربية المستقبلة لهذه الهجرات.
- اعتبرت الدول الأوربية هجرة ولجوء السوريين تشكل هاجس أمني هوياتي لها في ظل اختلاف هويات اللاجئين.
- موجة اللجوء السوري إلى أوربا له تداعيات أمنية خطيرة على الهوية الوطنية لسوريا.

الخاتمة

ساهمت التحولات الكبرى التي شهدها العالم بعد نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي في تغير العديد من المفاهيم السائدة في العلاقات الدولية من بينها مفهوم الأمن، الذي لم يعد يقتصر على المدلول التقليدي العسكري بل تعداه الى المدلول الاجتماعي (الأمن الاجتماعي)، بفعل التغير في طبيعة وبنية التهديدات، من خلال ظهور ما يعرف بالأخطار الجديدة التي أضحت تشكل تحديا لأمن المجتمعات، ومن بين التهديدات الأمنية الجديدة التي برزت بشكل ملحوظ خلال هذه الفترة كتهديد أمني يمس قيم الوحدة المرجعية للأمن بأبعاده المختلفة وعلى رأسها الأبعاد المجتمعية هما ظاهرتي الهجرة واللجوء، اللذان هما من أقدم الظواهر التي عرفتها البشرية على مر التاريخ، نتيجة لأسباب وعوامل سواء من البيئة كالكوارث الطبيعية (البراكين، فياضانات...) أو الإنسان في حد ذاته من خلال الحروب، الصراعات... كل هذه العوامل جعلت الإنسان يبحث عن المكان الآمن. وفي هذا السياق ولدى عرضنا لموضوع الهجرة واللجوء بالوقوف على دور المتغير الأمني في بلورة وفهم الموضوع نجد أن قضايا الهجرة واللجوء ليست مسألة ظرفية بل باتت مكونا هيكليا ما تزال الآليات المستخدمة غير قادرة على الحد من آثارها وانعكاساتها سواء على دول المنبع أو دول المستقبلة وهذا بالرغم من أن لهما دور في تلاقي مجموعات بشرية متنوعة الثقافات والأديان.

غير أن قضايا الهجرة واللجوء احتلت مساحة واسعة من اهتمام وسائل الاعلام وعدد من منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية والإقليمية، خصوصا بعد أن باتت مشكلة تؤرق الدول المستقبلة لموجة المهاجرين خصوصا بعد اقترانها بتهديدات وتحديات أخرى كالإرهاب والجريمة المنظمة... مما أدى إلى خلق توترات أكثر.

من خلال دراستنا لأزمة اللاجئين السوريين نحو أوروبا، نلخص إلى أن هذه الدراسة هدفها معرفة نظرة الدول الأوروبية المستقبلة لموجة الهجرة واللجوء السوري ومحاولة فهم الاستراتيجيات والسياسات المتبعة من قبلهم، وقد توصلنا إلى أن موجة اللاجئين السوريين نحو أوروبا تشكل هاجس أمني لهم في ظل اختلاف هويات المهاجرين من جهة ومن جهة أخرى اختلاف في سياسات الدول المستقبلة من قبول ورفض لهؤلاء اللاجئين السوريين، وهذا مايوضح أن الهوية الأوروبية مهددة بشكل كبير في ظل تزايد تدفق اللاجئين السوريين ما أدى إلى تغيير في استراتيجيات بعض الدول الأوروبية مثل تركيا.

وعليه من خلال دراستنا لموضوع البحث الذي يندرج تحت عنوان "الهجرة واللجوء وانعكاساتهما على البعد الأمني للدول دراسة حالة هجرة ولجوء السوريين نحو أوربا"، يمكننا أن نخرج بمجموعة من الإستنتاجات التي نسوقها كالآتي:

- تعتبر قضايا الهجرة واللجوء قضايا تخص البشرية ككل، وتختلف أسبابها من دولة إلى أخرى كما تختلف طرق التعامل والتصدي لهما.

- مشكلة اللاجئين مشكلة دولية، لا تخص فقط الدول والحكومات التي تتعرض لها, بالنظر للخصوصية الانسانية التي تحملها هذه المشكلة من جهة، ومن جهة أخرى صعوبة تكفل دولة الملجأ باحتياجات ومتطلبات اللاجئين إليها، ولهذا وجب تكثيف وتوحيد الجهود للجماعة الدولية ومنظماتها في سبيل تحقيق تعاون دولي فعال لحل قضايا اللاجئين في العالم.
- إعادة دراسة ظاهرتي الهجرة واللجوء وبلورة قناعة مشتركة لمحاربة الهجرة أو الحد من طلبات اللجوء تتطلب على المدى المتوسط والطويل مواجهة الأسباب المؤدية لها كالفقر والبطالة... بخلق سياسة تنموية على المستوى الوطني تستفيد من طاقات البشر والإمكانات والموارد الأولية الموجودة على حد قول العالم الفرنسي " ألفريد صوفي":" إما أن ترحل الثروات حيث يوجد البشر وإما أن يرحل البشر حيث توجد الثروات". فازدياد الفوراق وانسداد الأفق بسبب تنامي البطالة يحثهم على تبني سياسة إنمائية أو استراتيجية اقتصادية اجتماعية تؤدي إلى خلق فرص العمل واحترام الكرامة الإنسانية وتحقيق هذا الهدف يتطلب تنمية مستدامة قائمة على مشروعات اقتصادية، اجتماعية وإنجازات ملموسة.
- الهجرة واللجوء تتحكم فيهما مجموعة من الحركيات السببية الأمنية فغياب الأمن وانعدامه في مختلف جوانبه السياسية، الاقتصادية الاجتماعية في بلدان الأصل، مما يؤدي إلى تزايد انتشار ظاهرتي الهجرة واللجوء، ذلك أن حالة اللاأمن الناجمة عن انعدام حد أدنى من الظروف الكفيلة بتحقيق الأمن وبالتالي البحث عن بيئة آمنة لا تعرض أمن الأفراد إلى المخاطر والانتهاكات.
- أدت نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي إلى بروز تهديدات وتحديات جديدة عابرة للحدود والتي تشكل تهديدا ليس لأمن الدول فحسب بل حتى الأمن العالمي وأمن الأفراد.
- التحول في مفهوم الأمن من إطاره الصلب المرتبط بالجوانب العسكرية إلى أمن لين يرتبط أساسا بأجندة أمنية تشمل القضايا القيمية المتعلقة بالأخلاق الثقافة، مما جعل من الهجرة تشكل إحدى الدلالات الاجتماعية والهوياتية للبناء الأمني.
- السبب الرئيسي لحدوث موجة اللجوء السوري نحو الدول الاوروبية هو الوضع في سوريا من صراعات، حروب، تدهور المستوى المعيشي الإقتصادي، اجتماعي... كل هذه العوامل جعلت السوريين في السعي للبحث عن بيئة آمنة والتي هي الدول الأوروبية.
- تأزم الأوضاع في سوريا أدى إلى زيادة تدفق عدد اللاجئين السوريين نحو الدول الأوروبية وهذا ما أثار مخاوفهم واعتبارهم تهديدا للأمن الهوياتي الأوروبي بالدرجة الأولى.
- اختلاف مواقف وسياسات الدول الأوروبية اتجاه موجة اللاجئين السوريين خلق العديد من المشاكل من بينها زيادة عدد اللاجئين وعدم القدرة على التكفل بهم وعدم إيجاد الحلول اللازمة والفعالة للحد من هذا التدفق.

وفي هذا الصدد تعتبر هذه الدراسة أرضية,اكادمية تفتح مجال جديدا من قبل المتخصصين والمهتمين للبحث عن تداعيات أخرى لهاتين الظاهرتين "الهجرة واللجوء" على غرار المتغير الهوياتي.

قائمة المراجع

أولا :المصادر :

1.**القرآن الكريم :**

1. سورة آل عمران، الآية 97.
2. سورة الأنعام، الآية 68.
3. سورة الأنفال، الآية 74.
4. سورة البقرة، الآية 125.
5. سورة التوبة، آية 6.
6. سورة العنكبوت، الآية 26
7. القرآن الكريم، الآية 100 من سورة النساء.

القرآن الكريم، الآية 56 من سورة العنكبوت، نزلت هذه الآية على مسلمي مكة يأمرهم بالهجرة إلى المدينة المنورة.

ثانيا:الكتب بالعربية :

1. أبو الوفا، أحمد . **اللجوء في الاسلام.** القاهرة : دار النهضة، د.س.ن.
2. الأحمد، وسيم حسام الدين . **النظم الدستورية والسياسية في الدول العربية.** لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، 2010.
3. أمر الله، برهان . **حق اللجوء السياسي دراسة في نظرية حق الملجأ في القانون الدولي.**القاهرة: دار النهضة العربية، 2008.
4. أمين ،سمير وآخرون. **النظام الدولي الجديد.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.
5. إيفانز، غراهام و توينهام، جيفري. **قاموس بنغوين العلاقات الدولية.** ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004.
6. بارون، محمد جمال ومجموعة باحثون. **كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية– دراسة حالة: سوريا.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.
7. بخوش، مصطفى . **حوض البحر المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة في الرهانات والأهداف.**الجزائر: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006.

8. بروان ،اكريس . **فهم العلاقات الدولية.** ترجمة: مركز الخليج الأبحاث ، أبو ظبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004.

9. البستاني ،كرم وآخرون. **المنجد في اللغة.** بيروت: دار المشرق ودار الفقه للطباعة والنشر، 2000.

10. بن عبد الكريم، محمد . **حكم الهجرة من خلال ثلاث رسائل جزائرية.** الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981.

11. بن عنتر، عبد النور . **البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، أوربا والحلف الأطلسي.** الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة، 2005.

12. بولدينغ ،غيل . **دراسة تحليلية في القانون الدولي، حق العودة الفردي واللاجئين الفلسطنيين عام 1948.** بيت لحم: بديل مركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين 1973.

13. بيلس، جون و سميث، ستيف . **عولمة السياسة العالمية.** ترجمة مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004.

14. الجباعي، جاد عبد الكريم . **طريق الديمقراطية.**لبنان: رياض الريس للكتب والنشر، 2010.

15. الحسن ،عثمان محمد نور . المبارك، ياسر عوض الكريم . **الهجرة غير المشروعة والجريمة.** الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2008.

16. حمادة ،مصطفى عمر . **السكان والتنمية.** مصر: دار المعرفة الجامعية، 2010.

17. خضراوي ،عقبة . **حق اللجوء في القانون الدولي.** القاهرة: مكتبة الوفاء القانونية، 2014.

18. خليل، عماد الدين . **خطوات في الهجرة والحركة.** تونس: مطبعة فانزي، 1977.

19. دليو ،فضيل . غريب ،علي والهاشمي مقراني. **الهجرة والعنصرية في الصحافة الأوربية.** الجزائر: مؤسسة الزهراء للفنون المطبعية، 2003.

20. دويدار، محمد . **مبادىء الاقتصاد السياسي، الإقتصاد النقدي، الإقتصاد دولي.** بيروت: دار الجامعية للطباعة والنشر، د.س.ن.

21. ربيع، نصر، وآخرون. **الأزمة السورية: الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية.** دمشق: المركز السوري للبحوث والسياسات في الجمعية السورية للثقافة والمعرفة، 2013.

22. الربيع ،وليد خالد . **حق اللجوء السياسي في الفقه الاسلامي والقانون الدولي.** الكويت: جامعة الكويت، د.س.ن.

23. الزنتانسي، محمد اعبيد ابراهيم. **الهجرة غير الشرعية والمشكلات الاجتماعية.** الاسكندرية : مكتب العربي الحديث، 2008.

24. زين العابدين، بشير . **الجيش والسياسة في سوريا :1917-2000**. د.ب.ن، دارالجابية، 2007.

25. سلامة ،أيمن أديب . **الحماية الدولية لطالب اللجوء**.القاهرة: دار النهضة العربي، 2002.

26. سميث، لينين: ترجمة محمد السيد ،غلاي وآخرين. **أساسيات في علم السكان**.القاهرة: دار الفكر العربي، 1971.

27. سيد الأهل،حسن حسن الإمام.**مكافحة الهجرة غير شرعية على ضوء المسؤولية الدولية وأحكام القانون الدولي في البحار**.الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2014.

28. شلبي، ابراهيم أحمد . **التنظيم الدولي: دراسة في النظرية العامة والمنظمات الدولية**.بيروت: الدار الجامعية للنشر والطباعة، 1984.

29. شنطناوي، فيصل . **حق الإنسان والقانون الدولي الانساني**. القاهرة: دار الخامد للنشر والتوزيع، 2001.

30. الشهاوي، طارق عبد الحميد . **الهجرة عند الشرعية رؤيا مستقبلية**.الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2009.

31. عبد النور، فؤاد . **الجليل، الأرض والإنسان**. القدس: مطبعة الشرق العربية 1990.

32. عرفة ،خديجة محمد أمين. **الأمن الإنساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي**.الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2009.

33. عطية، أبو الخير أحمد . **الحماية القانونية للاجئ في القانون الدولي**. القاهرة: دار النهضة العربية، 2008.

34. عمر ،منى خليل . **نقد الفكر الاجتماعي المعاصر: دراسة تحليلية ونقدية**.بيروت: دار الآفاق الجديدة،1991.

35. العنيمي، محمد طلعت . **في قانون السلام**. الإسكندرية: منشأة المعارف،1973.

36. عودة ،جهاد. **الصراع الدولي، مفاهيم وقضايا**. عين مليلة: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005.

37. غريفيش، مارتن و أوكالاها، نتيري. **قاموس المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**. ترجمة مركز الخليج للأبحاث، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008.

38. الغزالي، محمد . **حقوق الانسان بين تعاليم الاسلام وإعلان الأمم المتحدة**. القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر،2005.

39. غضبان، مبروك . **التنظيم الدولي والمنظمات الدولية: دراسة تاريخية لتطور التنظيم الدولي ومنظماته**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1994.

40. فونتانال، جاك. ترجمة محمود، إبراهيم. **العولمة الاقتصادية والأمن الدولي: مدخل إلى الجيو–إقتصاد**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.

41. قوجيلي، سيد أحمد . **البناء الإيتيمولوجي للأمن، مقدمة إلى الدراسات الأمنية**. جامعة وهران، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010.

42. كعباش، رابح . **سوسيولوجيا التنمية**. قسنطينة: مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة جامعة منتوري، 2006.

43. كيلو ،ميشيل ،ومجموعة باحثين. **رياح التغير في الوطن العربي: حلقات نقاشية عن : مصر، المغرب، سوريا**.بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.

44. كيميل ،اسكندر وآخرون. **المنجد في الأعلام**.بيروت: دار المشرق ودار الفقه للطباعة والنشر، 2000.

45. لحود ،عبد الله و مغيزل ،جوزيف . **حقوق الإنسان الشخصية والانسانية**.بيروت: منشورات عويدات، 1972.

46. محمد ،عبد القادر . **إستراتيجية التفاوض السورية مع إسرائيل**. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية، 1999.

47. المخادمي ،عبد القادر رزيق . **الهجرة السرية واللجوء السياسي**.الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2012.

48. نصر ربيع ، محشي زكي وخالد إسماعيل. **الأزمة السورية الجذور والأثر الاقتصادية والاجتماعية**. سوريا: المركز السوري للبحوث والسياسات ، 2013 .

49. الهادي ،خليل عبد . **علم الاجتماع السكاني**. د.م.ن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2009.

50. هاشم ،اسماعيل محمد . **التحليل الكلي والدورات التجارية**. مصر: دار الجامعات المصرية،1974.

51. واكيم، جمال. **صراع القوى الكبرى على سوريا**. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط2، 2012.

52. الوعد ،حمد سعيد . **حرب المياه في الشرق الأوسط**. دمشق: دار كنعان للدراسات والنشر، 1990.

53. يوسف ،أمير فرج . **مكافحة الإيجار بالبشر والهجرة غير شرعية طبقا للوقائع والمواثيق والبروتوكولات الدولية**. د.م.ن: دار الهناء للتجليد الفني، المكتب العربي الحديث، 2011.

المقالات:

1. أكرم، لبنى ." **الصراع السوري والإرادة الأممية**" متحصل عليه من الموقع:
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/authors/2011/1/11/%d8%A3%D983%D8%B1D9%85D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D98A.
تاريخ الدخول 2016/09/18
2. **انعدام الأمل بحل الأزمة السورية في ظل سياسة اللجوء**. وحدة تحليل السياسات، تم الاطلاع عليه يوم 2016/04/25 على الموقع التالي :
http://www.dohainstitutes.org
3. **أوربا وأزمة اللاجئين**. تم الاطلاع عليه يوم السبت 2016/05/21، على الرابط:
www.aljumhuriya.net/33874
4. أيمن ،نبيل . **أوربا واللاجئون وإشكالات الهوية وهواجس الاندماج**. تم الاطلاع عليه يوم الثلاثاء2016/05/13، على الرابط التالي :
www.aljazeera.net/knowledge gate/opinions/
5. بارون، محمد جمال ." **العقد الأخير في تاريخ سوريا**: جدلية الجمود والإصلاح"،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات معهد الدوحة متحصل عليه من الموقع الالكتروني :
http://www.arabs48.com/?mod=articlesID=81998
6. **تخوفات أوروبية من تفاقم أزمة اللاجئين**. تم الاطلاع عليه يوم السبت 21/ 05/ 2016 على الرابط:
www.radiosawa.com/content/eu-refugee-crisis/280211.html
7. تقرير مفوضية اللاجئين،" **مستقبل سوريا– أزمة الأطفال اللاجئين**." متحصل عليه من الموقع الإلكتروني:
www.unhcr.org/ar/529800/56.html.
تاريخ الدخول: 2016/05/23
8. تيشو ،جان . و ليهني وآخرون. **سؤال وجواب**. مركز بيروت: مركز كارينغي للشرق والأوسط، 2015،تم الاطلاع عليه يوم لسبت 2016/05/21 على الموقع :
http://www.carnegie-mec.org/pubkications/?fa=61585

9. **جذور أزمة اللاجئين في أوروبا، سؤال وجواب.** معهد كازينيجي الشرق الأوسط، تم الاطلاع عليه يوم السبت 2016/5/7 على الرابط:

http://carengie-mec.org/publication/fa=61585

10. جريدة زاوية، **الإحباط يدفع اللاجئين السوريين للمخاطرة بحياة أبنائهم.** تم التصفح على الموقع الإلكتروني:

http://zawya.com/ar/story/zwya A20160

تاريخ الدخول: 2016/5/21.

11. **خارطة طريق من أجل السلام.** (2015)، تم الاطلاع عليه في 27/ 04/ 2016 على الموقع: www.auswaeritiges-amt.de

12. **الخطة الوطنية لمستقبل سوريا**، متحصل عليه من الموقع التالي :

http://www.scpss.org/libs/spaw/uploads/files/Reports/National_Plan_Syria_Future.pdf

تاريخ الدخول 2016/04/02 .

13. **الخلافات حول قضية اللاجئين تعمق أزمة أوربا وتهدد وحدتها** . تم الاطلاع عليه يوم الأحد 2016/4/6 على الموقع :

www.middle-east-online.com/?id=210036

14. أوسي ،جاك جوزيف. " **قراءة ومعاشية للأسباب التي أدت للازمة في سوريا**"، مجلة الحوار المتمدن، متحصل عليه من الموقع التالي :

http://www.ashewar.org/debat/show.art.asp,aid=354690

تاريخ الدخول 2016/04/08.

15. دوافع مختلفة، **لماذا بدأت الدول الأوروبية في تغيير مواقفها من الأزمة السورية؟**وحدة العلاقات الإقليمية، التقديرات الإقليمية، السنة الرابعة، العدد 357، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية (أكتوبر 2015):

http://www.recssmideast.org/4027-51.pdf

16. **الرئاسات السورية:** إطلاق رصاصة الرحمة على اتفاق جنيف، مركز الجزيرة للدراسات 2014، متحصل عليه من الموقع الإلكتروني:

http://studies.aljazeera.net/positionestimate/2d4/201462/04738174563.html.

تاريخ الدخول: 2016/06/20 .

17. زقاع ،عادل . **إعادة صياغة الأمن**، برنامج البحث في الأمن المجتمعي ، 12/ 01 / 2016 .

على الموقع الإلكتروني:

http://www.geocities,com/adelreggagh/reconceptualizing security,arsearch programe on societal security,html.

18. شاكر، حسام . **اللاجئون والإفاقة من الحلم الأوربي، مكاسب وهواجيس أوربية**. تم الاطلاع عليها يوم الأربعاء 2016/5/5، على الرابط :

www.aljazeera.net /know ledgegate/opinions/2015/8/30

19. الشيهي ،هدى ." **ستة أسباب تفسر زيادة تدفق اللاجئين السوريين على أوروبا**"، متحصل عليه من الموقع:

www.masrway.com/news/news-press/details/2015/10/28/683433/

تاريخ الدخول: 2015/5/25 .

20. صحيفة كومر سانت الروسية، **أوربا وأزمة اللاجئين السوريين**. متحصل عليه من الموقع الإلكتروني:

www.albayam.ae/opinions/prospects/201309-301.1969342.

تاريخ الدخول 2016/5/19 .

21. عامر، راشد ." **أوروبا وأزمة اللاجئين** " متحصل عليه من الموقع:

http://arabic.sputniknews.com/analysis/20150926/1015743337.html

تاريخ الدخول: 2016/4/23

22. عبد القادر، أسامة علي محمد ." **مقاربة التوازن العربية في المصالح الأجنبية نموذج" سوريا والبحرين**"، بحث لنيل شهادة الجدارة في علم الاجتماع السياسي، معهد العلوم الاجتماعية لبنان ، متحصل عليه من الموقع التالي :

http://adf.ly/613522/htpm//www.4shard.com/office/Reuds/html

تاريخ الدخول 2016/04/04.

23. عبد القادر، نزار ." **الحرب السورية وتساقطاتها الإرهابية على دول الجوار**." تاريخ الدخول: 2016/3/15 ، متحصل عليه من الموقع:

http://ar,jamnews.ir/detail/news/266599.

24. العموص، عبد الفتاح. "**المحددات النظرية للهجرة الخارجية في البلدان المتوسطية**"، على الموقع الإلكتروني، تم التصفح الموقع يوم: 21 ¨جانفي 2016.

http://:doc.obhotoo.net.ma/mg/doc/afkar7,5-doc.v.ey

25.القائمة الكاملة بالأرقام، **هذه دول تستقبل لاجئين وتلك تتهرب**، تم الاطلاع على المقال 2016/5/6 على الموقع:
http://www.radiosawa.com/content/syrian.refugees.countries.welcom/280535.html

26. **مأزق اللجوء يغير المواقف الأوروبية من الأزمة السورية**. روسيا اليوم، تم الاطلاع عليه يوم 2016/5/5، على الموقع :
http://arabic.rt.com/news/794676

27. **المخابرات الأمريكية تتوقع استمرار الحرب في سوريا 10 سنوات**". الأهرام اليومي، تاريخ الدخول: 2016/05/18، متحصل عليه من الموقع:
http://www.ahram.org.eg/newssq/266759,aspex

28. منتصر، مروة صبحي . **تقييم الاستجابات الأوروبية** .الأزمة تدفق اللاجئيين السوريين ومعضلات الاستقبال متحصل عليه من الموقع الالكتروني:
http://www.ressmideast.org/article/4042
تاريخ الدخول: 2016/05/06 .

29. ميكائيل، براء . **تقرير عن الموقف الأوروبي من الأزمة السورية وغياب الفعالية وافتقاد التأثير**،(مركز الجزيرة للدراسات،افريل، 2012).
http://studies.aljazeera.net/mritems/20124514219852734.pdf

30. **الهجرة غير الشرعية إلى أوربا وامريكا**. المنتدى الهجرة والعمل بالخارج، تم الاطلاع عليه يوم السبت 10/04/2016
. http://www.ouarsenis.com/rb/show.threade

31. حسب الموقع الإلكتروني:
http://www.emigration.gov
تم الاطلاع عليه يوم2015/11/10.

32. وأورفا ،جان نصرو. **توافق ألماني سويدي حول موضوع التعامل مع اللاجئين** ، تم الاطلاع عليه يوم الجمعة 2016/5/6 ، على الموقع :
.http://aranews.org/2015/09

33. وحيد، أكرم حسام مروة . "**الأزمة السورية وتداعياتها على العراق ودول الجوار**"، متحصل عليه من الموقع الإلكتروني:
http://www.baghdadcenter.net/details-145html .تاريخ الدخول: 2016/4/15.

الأطروحات والمذكرات:

1. بركان ،فايزة . "آليات التصدي للهجرة غير الشرعية"،مذكرة مكملة لنيل **شهادة الماجستير** في الحقوق تخصص علم الاجرام والعقاب.قسم الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012.
2. بشكيظ، خالد ." دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي".مذكرة مكملة لنيل **شهادة الماجستير** في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات إفريقية، جامعة الجزائر 3 كلية العلوم السياسية والإعلام، 2011.
3. بن زيوش ،غالية ." الهجرة والتعاون المتوسطي منذ منتصف التسعينات". **رسالة ماجستير** في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر، 2005.
4. حمراوي، جويدة ." التصور الأمني الأوروبي: نحو بنية أمنية شاملة وهوية استراتيجية في المتوسط".مذكرة مكملة مقدمة **لنيل شهادة الماجستير** في العلوم السياسية، تخصص: دراسات مغاربية ومتوسطية في التعاون والأمن، جامعة الحاج لخضر- باتنة، 2011.
5. ساسي ،وسام هاجر. " التهديدات الأمنية للجزائر: دراسة حالة الهجرة غير الشرعية الإفريقية إلى الجزائر 1995-2010". مذكرة مكملة لمتطلبات **نيل شهادة الماستر** في العلوم السياسية تخصص دراسات امنية، قسم الدراسات الأمنية الدولية، جامعة الجزائر3، 2012.
6. العاقل ،رقية . "الهجرة والأمن في غرب المتوسط". **رسالة ماجستير** في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008.
7. العاقل، رقية ." إشكالية الهجرة والأمن في غرب المتوسط".**مذكرة ماجستير** في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر،2008.
8. العايب ،خير الدين ." الأمن في حدود البحر الأبيض المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة". **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 1995.
9. ختو، فايزة ." البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورومغاربية، 1995-2010". مذكرة تخرج لنيل **شهادة الماجستير** في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الدراسات الاستراتيجية والأمنية، جامعةالجزائر-3- كلية العلوم السياسية والإعلام، 2011.
10. فرحان، على حسن ." حق اللجوء السياسي في القوانين والدساتير الحديثة، (دراسة مقارنة)" **أطروحة دكتوراه**، كلية الحقوق، جامعة عين الشمس بمصر، 2008.
11. فني ،كنزة .هوام ،سمير ." التداعيات الأمنية لظاهرة اللجوء في الشرق الأوسط: مسألة اللاجئين السوريين في تركيا نموذجا"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات **شهادة الماستر** في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية ودراسات أمنية، قسم العلوم السياسية جامعة قالمة، 2014-2015.

12. قزو، محمد آكلي ." الوضع القانوني للمهاجرين الجزائريين في فرنسا" .**رسالة ماجستير**، كلية الحقوق، جامعة تيزي وزو، 1986.

13. مسلم ،نديم ." قضية اللاجئين الفلسطنين التطور ولآفاق،" رسالة مقدمة لنيل **شهادة الماجستير** في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2008.

<u>المجلات والتقارير العلمية</u> :

المجلات و الدوريات:

1. جدو، فواد ." الهجرة السرية واستراتيجية مواجهتها". حالة الجزائر، **العالم الاستراتيجي**، العدد 4،جوان 2008.
2. دياب ،أحمد ." تحولات المواقف الغربية تجاه الأزمة السورية".مركز الدراسات والأبحاث، **مجلة دورية تصدر عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية**، العدد 165.
3. سليم ،محمد السيد . "تطور الإطار النظري لعلم السياسة الدولية".**السياسة الدولية**، العدد: 161، يوليو 2005.
4. سمير ،عياد محمد ." الهجرة في المجال الأورمتوسطي، العوامل والسياسات". **العالم الاستراتيجي**، العدد3،ماي 2008.
5. سهر ،عبد الله يوسف محمد." الأمن والتدخل الخارجي في الشرق الأوسط دراسة في تطور العلاقات الدولية." **السياسة الدولية**، العدد: 160، أفريل 2005.
6. عبد العظيم، بن الصغير." الحرب على الإرهاب وتأثيرها في الأمن الإنساني." **العالم الاستراتيجي**، العدد3، ماي 2008.
7. فرج ،صلاح الدين طلب . "حقوق اللاجئين في الشريعة والقانون الدولي". العدد الأول، المجلد السابع عشر،2009.
8. قرني، بهجت ." من النظام الدولي إلى النظام العالمي"، **السياسة الدولية**، العدد: 161، يوليو 2005.
9. كركوش ،فتيحة . "الهجرة غير الشرعية في الجزائر". دراسة تحليلية، نفسية اجتماعية،**البليدة:** العدد 04 جامعة سعد دحلب، جوان،2010.
10. لافوابية، فيليب ." اللاجئون والأشخاص المهجرون: القانون الدولي الإنساني ودور اللجنة الدولية للصليب الأحمر". **المجلة الدولية للصليب الأحمر**، جنيف: العدد ،1995،305.
11. "اللجوء إلى أوروبا وانعدام الأمل بحل الأزمة في سورية". **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، الدوحة، سبتمبر 2015.

12. معتز، نعيم و مخول، مطانيوس." تحليل اسباب الهجرة الداخلية في الجمهورية العربية السورية". العدد الأول، المجلد21،2005.

التقارير:

1. "التقرير السنوي الأول **للجنة الوطنية التنسيقية** لمكافحة ومنع الإتجار في الأفراد". مصر، 2008.
2. "تقرير تعامل السويد مع أزمة طالبي اللجوء من سوريا 2011 – 2015." **المرصد الاورومتوسطي لحقوق الإنسان**، سويسرا،ديسمبر 2015.
3. "تقرير عن الآثار السلبية لهجرة العقول السورية".اسبار، **مركز للدراسات والبحوث السياسية والاقتصادية** ،أوت 2015.
4. "تقرير عن **اللجنة السورية لحقوق الإنسان**". رحلة اللجوء السوري: انتهاكات في الوطن ومعاناة في المغترب،نوفمبر،2014.
   http://www.schrc.org/wp.content/uploads/2014/11/the-report.pdf
5. "تقرير عن اللجوء والهجرة: كيف تساهم ألمانيا في البحث عن حلول سياسية". 2015.
6. تقريرعن **اللجنة الوطنية للصليب الأحمر**" القانون الدولي الانساني".جنيف: مطابع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2004.

الدراسات غير منشورة :

1. خلفان، تميم ضباحي . "الأثار الأمنية لظاهرة تهريب المهاجرين غير الشرعيين المتاجرة بالبشر".**ورقة غير منشورة قدمت في الحلقة العلمية عن أثر تهريب المهاجرين غير الشرعيين**، 94 قسم البرامج التدريبية جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2004.
2. خليل ،عمر معن ." **الآثار الاجتماعية لظاهرة تقريب المهاجرين غير شرعيين**." الرياضة قسم البرامج التأديبية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2004.
3. عبد الرحمان ." الصلة بين الهجرة واللجوء"،**ورقة غير منشورة في الحلقة العلمية عن أثر تهريب المهاجرين غير الشرعيين**، قسم البرامج التدريبية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية الرياض، 2005.
4. زحلان، أنطون. " مشكلة هجرة الكفاءات العربية"، **قدمت هذه الورقة في الندوة التي نظمتها اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا**، بيروت، 1971.
5. السيد منير محمود بدوي ،" الاتجاهات الحديثة في دراسة النظام الدولي" منذ انتهاء الحرب الباردة"، **بحث مقدم إلى اللجنة الدائمة للعلوم السياسية**،جامعة أسيوط، سيبري، 2002.

6. عياد سمير محمد ،" الهجرة في المجال المتوسطي: العوامل والسياسات" **ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول :" الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق"**، الوكالة الوطنية لتنمية البحث الجامعي،2008.

7. غليون برهان ،" تأثير العولمة على الوضع الاجتماعي في المنطقة العربية" **ورقة مقدمة إلى اجتماع خبراء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا**، بيروت: دراسات الشرق المعاصرة، ديسمبر، 2005.

8. فرنسيس بيار ، الهجرة غير المشروعة، **ندوة علمية**، بيروت:د.د.ن، 2001.

http://www.carj.org/1102pdf/

المراجع باللغة الأجنبية :

B- In English Language

Books:

1. adler, Emanuel.**ameditarnean canon and an israeli prelude to long term peace**. comparative and international politics.
2. bigo, Didier .**international political sociology.**in :paul D.williams,(ads) security studies,an introduction, London and NewYork :routledge,taylor and françis group,2008.
3. Bilgin ,Pinar.**critical theory,in paul d.williams,security studies an introduction**. London and newyork :routledge,taylor and francis groups,2008.
4. buzan,Barry.**the english school as a researth program,an overview and a proposal for recovening**.paper for the panel : 8reconsideration of the english school :close or reconvery,1990.
5. ceccorulli, Michela.**migration asa security threat :internal and external dynamics in the european union**. florence,garnet working,april2009.
6. Cooper, Robert. **the breaking of nations :order and chaos in the twenty first century**.london, atlantic books,2003.
7. Croft, Stuart. **what future for security studies ?in :security studies.an introduction paul D.williams.**(eds), london and new york : routledge, taylor and francis groups,2008.
8. dufault,Evelyne. **d'écol anglaise via media entre ordre et anarchies dans les relations internationales** :Alex macleod et dano mearo,théories des relations intertionalés contéstation et resistances, quebec :athéna edition,2007.
9. Jessop, B.**changing forms and fonctions of the state an era of globalization and regionalization,in :delorme andK,dopfer**.(eds),the

political economy of diversity evolutionary perspectives en economic order and disorder, london :aldershort,eduard elgar pub,1999.

10. Lead,David . **immigration policy and security :us.European and common wealth prespective**. newyork:routledge,taylor and francis groups,2008.

11. mcdonald, Matt**.constructivism, in :paul d.williams,williams,(eds),sécurity studies,an interdiction**. london and newyork :routledge,taylor and francis groups,2008.

12. Mecsweeney,Bill.**Identity and security :Buzan and the copanhagen school**.review of international studies, 1996.

13. parnwell,M. **population Mouvement and the third world**, London :vouteledge,1993.

14. riecker, Permille. **europeanization of national security identity theeu and the changinging security identities of nordie stats,** london :routledge,2006.

Articles:

1. critical approches to security in europe :**avenworked manifesto,security dialogue**, http://soli-sagepub.com/cgi/content/abstract/137/4/443.
2. Adler,Emanuel. buzan 's,Barry. **use of constructivism to reconstruct the English school** : " not all the way down "jounal of international studies,2005. http://mmil.sagpub.com.
3. tallmeister ,julia.**is immigration a threat to security** ?, aug,2013 www.e-ir.info/2013/08/24/pdf.
4. wohlfeld, monika. **is migration a security issue** ? . http://www.um.edu.m .
5. myron ,weiner.**security,stability,and,international migration**. https://www.mit.edu/ssp/publications/working-papers/wp-90-2pdf.
6. watson, dscott. **manufacturing :asylum seekers as threats or refugees** ?. http://www.jilir.org.pdft/chapter6pdf .
7. lubbers,ruud. **refugees in a globalized world**. http://www.operationspaix.net/data/dac/5964.pdf.
8. waever, Olé. **fear and fail :religion as an international security issue** www.vikijones.frfile://c/documentsandsettings/becker.271

Périodiques:

1. Anthopy,Amiclle and bozan,barry.”areductionist nation that adds little analytical value”.**security dialogue**,n :3, september,2006.
2. Buzan, barry and little, richard “the english patient stikes back a response to hall’s mis- diagnosis”.**international affaires**, n :4,2001.
3. J, Morrison, and B, grosland.”the trafficking and umuggling of refugees” : **the end game in european asylum policy** ? unchr,working.2001.
4. kaunert, Christian.” liberty versus security ?EU Asylum policy and the european commission”. **journal of contemporary european research**.5(2),2009.
5. Richmond, Anthony H.”globalization and the refugee crisis”.n;1321, **CRS working paper series** n°1,york lanes.
6. Wainwright, sophie and ward, kim.”key issues :asylum and security”, **icar briefing**,december2006.

C- En langue Française:

Livres:

1. badie ,betrand et wihtol, catherine de wenden**. migration et relations internationales.**dans :bertand badie et autre,(dir),le temps mondial,le défi migratoire questions de relations internationales, paris :presses de la fondation nationale des sciences politiques,1994.
2. Chaud, Marie.snout setal.**dectionnaire des relation internationales**. paris,dalloz,2003.
3. Daniel, noiret. **oreographie de la population**. paris :armand collin,1998.
4. jean, Carlo**. les missions de l’armée dans la nouvelle sécurité internationale,dans vers une culture**.de la paix :quelle sécurité, paris :atelier de Unesco,1997.
5. Lennert, morits et michek ,fean decroly.**comment mesurer les migrations :une histoire de donnée et d’indications dans** :emmanuell bribosia et reo andrea,les nouvelles migrations un enjeu européen, bruxelle :éditions complexe,2002.
6. loriaux,Michel. **les enjeux démographique des migration yers l’Europe** :réflexions d’un rapport des nations,dans :emmanuelle bribosia et rea andrea, des nouvelle migrations un enfeu européen, bruxelles :éditions complexe,2002.
7. Marie, anne d’aoust. grondin, david et macheod, alex.**les études de sécurité,dans :alx macleod et dano meara,(dir),théories des relations internationales contestations et résistances.** quebec :athéna éditions,2007.

8. philippe ,Charles. jacques roche, davidjean.**théories de la sécurité :définition,approches et concept de la sécurité internationale**. paris :edition montchrestien,2002.

9. termote, Marc**. entre théorie et pratique :le devenir économique des migration,dans :bertrand bdie Catherine Wihtole de wenden,(dir),le temps mondial,le défi migration question de relations internationales**. paris :press de la fondation national des sciences politiques,1994
10. wets, Johan .**la dynamique migration international et son impact sur l'Europe, dans,emmanuelle bribosia et Rea Andrea,(dis),Les nouvelles migrations un enjeu européen.** bruxelles : edition complexe,2002.

Articles:

1. Catherine, withol de wenden.**imigration and globalism**. http://www.mcrg.ac.in/tw%20files/rw33/4.pdf
2. **tendances de la migration internationale**. http://www.oni.social.fr/

Périodiques:

1. arcudi,giovanni.“ la sécurité entre permanence et changement“.**relation internationales,** n :125, printemps 2006.
2. bencia, roberto.“ mondialisation,marchés du travail et mobilité,migratons société“,n79, janvier-février,2002.
3. Bigo, didier , “l'immigration a la croisée des chemains securitaires“,**revue europeonne de migration internationales**.n :1mars-avril 1998.
4. bigo,Didier.“ la recherche proactine et la gestion du risque“.**deviance et societé**,n :4janvier-mars1997.
5. Didier, bigo.“sécurité et immigration“ : vers une governement alite par l'inquietude ?**cultures et conflits**,n :31,32,1998.
6. dris,Chérif, “la question migratoire dans les relations euro-méditerranéennes entre intégration et obsession sécuritaire“. **hommes et migration**,n :1266, mars-avril2007
7. Gibney, Mathew.“ security and the ethics of asylum fter 11 semptember“,cambridge university,2002.
8. gonin, Pratick ,“ migrations internationales :questions de démographie et de développement“.**migrations societé**, n :117,118, aout 200.

9. Martin, James.“ vers un nouveau calendrier de rcherche sur la migration internationale“.**migration société** ,n :117,118, mai-aout2008.
10. Overbeek,Henk.“ l’Europe en en quete d’une politique en matiére de migration les contraintes de la mondialist et de la restructuration des marches du travail“.**etudes internationals**,n:1, mars,1996.
11. vian,Héléne.“ le théorie critique et la concept de sécurité en relations internationales“.note de recherche C.E.P.E.S,**université du québec a montréal**,n°8, janvier 1999.
12. vianna, pedro.“ les rapport francophonie et migration internationales“. **migration société**,n :117,118, mai-aout2008.
13. yves chebali,victor. “ la sécurité européanne :etat général des lieux depuis la fin de la bipolarité “.**relations internationales**,n.125, janvier-mars.2006.

فهرس الأشكال

فهرس محتويات

الرقم	عنوان	الصفحة
01	منحنى بياني يوضح مراحل تطور اللاجئين السوريين في أوربا	113

عنـــــــــــــوان	الصفحة
المقدمـــة	02
الفصل الأول: الهجرة واللجوء كظواهر عبر قومية في العلاقات الدولية	12
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة الهجرة	13
المطلب الأول: تعريف الهجرة وعلاقاتها بالمفاهيم الأخرى	13
أولا: تعريف الهجرة: " Imigration "	13
ثانيا: علاقة الهجرة بالمفاهيم الأخرى	15
المطلب الثاني: التطور التاريخي لظاهرة الهجرة.	17
المطلب الثالث: أنواع ووسائل الهجرة	21
أولا: الأنواع	21
ثانيا: وسائل الهجرة	23
المبحث الثاني: النظريات المفسرة لظاهرة الهجرة	25
المطلب الأول: النظريات النيوكلاسيكية ونظرية التبعية	28
أولا: النظرية الوظيفية	28
ثانيا: النظرية الماركسية	28
ثالثا: النظرية التفاعلية الرمزية	28
المبحث الثالث: دراسة في مفهوم اللجوء	33
المطلب الأول: تعريف اللجوء	33
المطلب الثاني: الجذور التاريخية للجوء	36
أولا: حق اللجوء في العصور القديمة	37
ثانيا: حق اللجوء في الشرائع السماوية	38
ثالثا: اللجوء بعد إنشاء عصبة الأمم	40
رابعا: حق اللجوء بعد إنشاء هيئة الأمم المتحدة	41

المطلب الثالث: حالات اللجوء في التاريخ الإنساني	42
أولا: التقسيم بحسب الأسباب المؤدية لحدوث اللجوء	42
ثانيا: التقسيم بحسب مكان الملاذ الآمن	43
المبحث الرابع: حق اللجوء في الإسلام وفي القانون الدولي	45
المطلب الأول: حق اللجوء في الاسلام	45
المطلب الثاني: حق اللجوء في القانون الدولي	47
الفصل الثاني: المعادلة الأمنية الجديدة: الهجرة واللجوء كمتغيرات رئيسية	53
المبحث الأول: تحول البيئة الأمنية: أمننة المسائل العابرة للحدود	53
المطلب الأول: توسيع في أجندة الدراسات الأمنية	53
أولا: إعادة صياغة مفهوم الأمن	53
ثانيا: صعود وتنامي دور التهديدات الأمنية الجديدة:	61
المطلب الثاني: صعود الهجرة واللجوء كهاجس أمني بعد نهاية الحرب الباردة.	63
المطلب الثالث: مظاهر تأثير العولمة في الهجرة واللجوء	70
المبحث الثاني: دور المتغير الأمني في توجيه مسارات الهجرة واللجوء:	75
المطلب الأول: انعدام الأمن السياسي	75
المطلب الثاني: غياب الأمن السوسيو-اقتصادي:	77
المطلب الثالث: دور العوامل الديمغرافية والبيئية والجغرافية	81
المبحث الثالث: الهجرة في حوار المقاربات الامنية	84
المطلب الأول: مدرسة كوبنهاجن وأمننة قضايا الهجرة	85
المطلب الثاني: مدرسة ويلز وتسييس قضايا الهجرة:	91
المطلب الثالث: مدرسة باريس وتجريم المهاجرين	97
الفصل الثالث : التداعيات الأمنية لهجرة ولجوء السوريين على أوروبا	103
المبحث الأول: الهجرة واللجوء مخرجات الأزمة السورية	104
المطلب الأول: العوامل المؤسساتية	104
المطلب الثاني: العوامل الاقتصادية	108
المطلب الثالث: العوامل البشرية والاجتماعية	111
المبحث الثاني: أوروبا وجهة السوريين في ظل الأزمة	113

المطلب الأول: الموقف الأوروبي من الأزمة السورية	113
أولا: المواقف الأوروبية بين الدول الرافضة والدول المستقبلة	113
ثانيا: أبعاد التحول في المواقف الأوروبية	117
المطلب الثاني: السياسات الأوروبية تجاه الهجرة واللجوء	118
المبحث الثالث: الانعكاسات الأمنية للهجرة واللجوء السوري تجاه أوروبا	122
المطلب الأول: الانعكاسات الأمنية على سوريا	122
المطلب الثاني: الانعكاسات الأمنية على أوروبا	124
أولا: الهوية والثقافة بأوربا	125
ثانيا: الدين والعلمانية	126
ثالثا: المسألة الثقافية واللاجئون	126
المطلب الثالث: مستقبل اللاجئين السوريين في أوربا:	127
أولا: استمرار الأزمة السورية وزيادة تدفق موجة اللاجئين السوريين نحو أوربا:	127
ثانيا:استمرار النظام السوري وعودة اللاجئين السوريين من أوروبا:	132
الخاتمة	137
الملاحق	141
قائمة المراجع	147
فهرس المحتويات	165